

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثلجي - الأغواط -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم التسيير
تخصص: مالية ومحاسبة
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير
بغنوان:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التقييم
المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة

إعداد الطالب:

قرادي عبد القادر

تحت إشراف:

- د.د. بورنان إبراهيم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبيرات مقدم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	رئيسا
بورنان إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مقررا
عزاوي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	ممتحنا
علجية محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	ممتحنا
محمد يدو	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة -2-	ممتحنا
طبي حمزة	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الحمد والشكر للمولى عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل.
الشكر و التقدير للأستاذ المشرف بورنان إبراهيم الذي تفضل بقبوله الإشراف
على هذا البحث، وعلى ما قدمه لي من مساعدة وإرشاد وخاصة على
نصائحه وحكمته وتواضعه.

و أوجه شكري واحترامي إلى كل الأساتذة وإلى كل من ساعدني من بعيد ومن
قريب على إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة وتقييم
وإثراء هذا البحث، وعلى تحملهم عناء السفر والمناقشة.

الإهداء

أهدي هذه العمل إلى والدتي العزيزة، و إلى كل
الأهل والأقارب.

إلى كافة أصدقائي وزملائي في الدراسة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الملخص:

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى المحاسبة الدولية وذلك من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS / IFRS) لغرض إنتاج معلومة مالية ذات خصائص نوعية وذات جودة عالية المتعارف عنها حسب المجلس IASB وتلبي جميع احتياجات مستخدميها باختلاف أغراضهم وخاصة المستثمرين وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

وعلى هذا السياق تتناول هذه الأطروحة عملية تقييم وإدراج لعناصر القوائم المالية وفق لأحكام النظام المحاسبي المالي والإفصاح عنها وتأثير ذلك على عملية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية، وفقا لمقاربات التقييم التي تعتمد على الذمة المالية أو التدفقات النقدية المتاحة لتحديد قيمة المؤسسة لأغراض مختلفة منها الخصوصية، الاندماج، التصفية، لغرض الدخول في البورصة.

الكلمات الافتتاحية: النظام المحاسبي المالي، التدفقات النقدية، القوائم المالية، قيمة المؤسسة، التكلفة التاريخية، المعايير المحاسبية الدولية.

Résumé:

En adoptant les normes comptables internationales (IAS/IFRS), Le système comptable financier Algérien vise essentiellement à rapprocher la pratique comptable Algérienne de la pratique universelle afin de produire une information financière et comptable comparable, transparente et de haute qualité et présentant ainsi les caractéristiques qualitatives de l'information financière énoncées par l'organisme IASB, pouvant répondre à tous les besoins informationnels de ses utilisateurs et en particulier, les investisseurs en les aidant à prendre leurs décisions économiques utiles et adéquate.

Dans ce contexte, cette thèse traite le processus d'évaluation et d'inclusion des éléments des états financiers conformément aux dispositions du système comptable financier et la manière de sa divulgation ainsi que l'incidence des règles d'évaluation et de comptabilisation des éléments des états financiers sur l'opération d'évaluation financière de l'entreprise économique conformément aux approches d'évaluation qui reposent sur la valeur patrimoniale ou sur les flux de trésorerie disponibles pour déterminer la valeur de l'entreprise à des fins différentes telles que : Fusion, Liquidation ou pour son introduction en bourse.

Mots clés : le système comptable financier, évaluation, Valeur d'entreprise, flux de trésorerie, les normes comptables internationales.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

قائمة المحتويات

	الإهداء	
	الشكر	
	الملخص	
	فهرس المحتويات	
	قائمة المختصرات	
	قائمة الأشكال	
	قائمة الجداول	
	قائمة الملاحق	
	المقدمة العامة	
أ - ز		
1	الفصل الأول: عموميات حول المحاسبة والنظام المحاسبي المالي	
2	تمهيد	
3	المبحث الأول: المحاسبة المالية، تطورها، مفهومها ودورها	
4	المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة.	
4	أولاً: نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي	
7	ثانياً: تعريف المحاسبة المالية	
9	ثالثاً: وظائف المحاسبة	
10	رابعاً: دور المحاسبة	
13	المطلب الثاني: إسهامات الهيئات الدولية والإقليمية في تدعيم المحاسبة دولياً	
13	أولاً: الهيئات الدولية والإقليمية	
15	ثانياً: المعايير المحاسبية الدولية وتطورها	
22	المطلب الثالث: الفروض والمبادئ المحاسبية	
22	أولاً: الفرضيات الأساسية للمحاسبة	
23	ثانياً: المبادئ المحاسبية	
26	المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	
26	المطلب الأول: مراحل تطور التشريع المحاسبي الجزائري	
26	أولاً: تطور التشريع المحاسبي الجزائري	
27	ثانياً: الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر	
30	المطلب الثاني: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	
30	أولاً: مفهوم النظام المحاسبي والمالي	

31	ثانيا: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي
31	ثالثا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي
32	المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي
32	أولا: أهمية النظام المحاسبي المالي
33	ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي
35	ثالثا: الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي
37	المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
37	المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية
37	اولا : مفهوم القوائم المالية
38	ثانيا : أهداف القوائم المالية
39	المطلب الثاني: الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية
39	أولا: الملاءمة و الوثوقية
40	ثانيا: القابلية للمقارنة و القابلية للفهم
43	المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية
45	المبحث الرابع: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
45	المطلب الاول: الميزانية
45	أولا: تعريف الميزانية وطرق عرضها
46	ثانيا: تبويب عناصر الميزانية
49	المطلب الثاني: جدول حساب النتيجة
49	أولا :تعريف وأهمية جدول حساب النتيجة
49	ثانيا:عناصر جدول حساب النتائج
50	ثالثا:المعلومات الواجب توفرها على الأقل في حسابات النتائج
51	المطلب الثالث : قائمة تدفقات الخزينة
51	أولا:مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية
52	ثانيا :محتوى قائمة التدفقات النقدية
54	ثالثا:عرض قائمة التدفقات النقدية
56	المطلب الرابع: قائمة تغيرات الأموال الخاصة
56	أولا: مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة
56	ثانيا: أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة
56	ثالثا:المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة
57	رابعا:ملحق الكشف المالية
58	خلاصة الفصل الأول

المبحث الأول: القياس المحاسبي

المطلب الأول: القياس المحاسبي مفهومه أركانه وأساليبه

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي

ثانياً: أركان القياس المحاسبي.

ثالثاً: أساليب القياس المحاسبي

المطلب الثاني: معايير ومحددات القياس المحاسبي

أولاً: معايير القياس المحاسبي

ثانياً: قيود ومحددات القياس المحاسبي

المطلب الثالث: مداخل القياس المحاسبي

أولاً : التكلفة التاريخية

ثانياً: القيمة العادلة

المبحث الثاني: تقييم وإدراج عناصر القوائم المالية

المطلب الأول :التثبيات المعنوية و العينية

أولاً:التثبيات المعنوية

ثانياً:القيم الثابتة العينية

ثالثاً: العقارات الموظفة

رابعاً: التثبيات عن طريق الإيجار التمويلي

المطلب الثاني :التثبيات المالية وتثبيات أخرى غير جارية

أولاً : التثبيات المالية

ثانياً:منافع المستخدمين

ثانياً: ضرائب مؤجلة أصول

المطلب الثالث:الأصول الجارية

أولاً:المخزونات

ثانياً:قياس المدينون والموجودات المالية وما يعادلها

المطلب الرابع: العناصر الأخرى

أولاً:مؤونات المخاطر والأعباء

ثانياً :العمليات بالعملات الأجنبية

ثالثاً: إيرادات الأنشطة العادية

رابعاً: الأعباء

خامساً: العقود طويلة الأمد(عقود الإنشاء)

سادساً:الإعانات الحكومية

المبحث الثالث : إعادة تقييم في النظام المحاسبي المالي

97	المطلب الأول: انخفاض القيمة للتثبيات العينية والمعنوية
97	أولاً: مفهوم تدني القيمة
99	ثانياً: تحديد القيمة القابلة للتحصيل (للاسترداد).
102	المطلب الثاني: انخفاض قيمة الأصول المالية
102	أولاً: تحديد قيمة انخفاض الأصول المالية
104	ثانياً: التسجيل المحاسبي للأصول المالية في نهاية الفترة
105	ثالثاً: التنازل عن الأصول المالية
105	المطلب الثالث: تدني قيمة المخزون
105	أولاً: القيمة القابلة للتحصيل الصافية
106	ثانياً: تحديد قيمة الانخفاض في المخزون
107	المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي
107	المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي تعريفه أنواعه محدثاته
107	أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي
108	ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي
109	ثالثاً: محدثات الإفصاح المحاسبي
111	المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه
111	أولاً: مقومات الإفصاح المحاسبي
112	ثانياً: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي
113	ثالثاً: أساليب وطرق الإفصاح
114	المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
114	أولاً: القوائم المالية
115	ثانياً: الملاحق
118	خلاصة الفصل الثاني
119	الفصل الثالث: التقييم المالي وفق النظام المحاسبي المالي
120	تمهيد
121	المبحث الأول: القيمة والتقييم المالي
121	المطلب الأول: مفاهيم حول القيمة
121	أولاً: مفاهيم القيمة
123	ثانياً: مبادئ القيمة
124	ثالثاً: أنواع القيمة
126	المطلب الثاني: مفاهيم التقييم المالي
126	أولاً: تعريف التقييم المالي وأغراضه
127	ثانياً: مداخل التقييم المالي
128	ثالثاً: مراحل التقييم

135	المبحث الثاني: التشخيص المالي
135	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
135	أولاً: مفهوم التحليل المالي ومجالات استخداماته
137	ثانياً: أهمية وأهداف التحليل المالي
138	ثالثاً: الجهات المهتمة بالتحليل المالي
139	المطلب الثاني: أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية
139	أولاً : نسب السيولة ونسب النشاط
141	ثانياً: نسب المردودية
143	ثالثاً: قدرة التمويل الذاتي
145	رابعاً: التمويل الذاتي
145	المطلب الثالث: أسلوب التحليل المالي بالتوازنات المالية
145	أولاً: رأس المال العامل
147	ثانياً: احتياجات رأس المال العامل
148	ثالثاً: الخزينة
149	المبحث الثالث: طرق التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية
149	المطلب الأول: طرق التقييم المرتكزة على منظور الذمة المالية
149	أولاً: طريقة الأصل المحاسبي الصافي
150	ثانياً: طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح
156	ثالثاً : القيمة الجوهرية
158	المطلب الثاني: مفهوم فائض القيمة
158	أولاً: مفهوم الطريقة Good Will
159	ثانياً: حساب فائض القيمة Goodwill
161	ثالثاً: تقييم منظور فائض القيمة: Good Will
162	المطلب الثالث: مقارنة القيمة الاقتصادية المضافة
162	أولاً: القيمة الاقتصادية المضافة
165	ثانياً: القيمة السوقية المضافة MVA
165	ثالثاً: تقييم مقارنة القيمة الاقتصادية المضافة
167	المبحث الرابع: مقارنة التدفقات النقدية
167	المطلب الأول: الطرق المرتكزة على مقارنة الربح
167	أولاً: طريقة رسملة الربح
169	ثانياً: الطرق التقييم المعتمدة على أرباح الأسهم: (التوزيعات)
171	المطلب الثاني: مضاعف السعر إلى العائد PER
171	أولاً: مفهوم مضاعف السعر إلى العائد
171	ثانياً: السعر والعائد

173	المطلب الثالث: الطرق المرتكزة على مقارنة التدفق النقدي Approche Par Cash Flow
173	أولاً: مفهوم التدفق النقدي الحر
173	ثانياً: حساب التدفق النقدي الحر
175	خلاصة الفصل الثالث
176	الفصل الرابع : دراسة حالة مؤسسة روية للعصائر ROUIBA-NCA
177	تمهيد
187	المبحث الأول : تقييم اشركة ("ROUIBA-NCA")
178	المطلب الأول: تعريف الشركة
182	المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لشركة
188	المطلب الثالث :الشركة و النظام المحاسبي المالي
192	المبحث الثاني:تحليل القوائم المالية للشركة
192	المطلب الأول : تقييم الأداء المالي من منظور الاستحقاق
197	المطلب الثاني :تقييم الأداء المالي من منظور تدفقات الخزينة
199	المطلب الثالث: تقييم الأداء باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة
202	المبحث الثالث : التقييم المالي لشركة روية
202	المطلب الأول :طريقة الذمة المالية
205	المطلب الثاني:طريقة التدفق النقدي المخصص
207	المطلب الثالث:طريقة القيمة الاقتصادية المضافة وطريقة Bates
210	خلاصة الفصل
215-211	الخاتمة
224-216	المراجع
246-225	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1 - 1	الأنشطة الثلاث للمحاسبة	10
2 - 1	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	19
3 - 1	المعايير المحاسبية الدولية	21-20
4 - 1	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية	55
1 - 2	استخدام القيمة العادلة في قياس المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية	70-69
2 - 2	المقارنة بين أسلوب القيمة العادلة وأسلوب التكلفة التاريخية	71
1 - 3	نسب السيولة	140
2 - 3	نسب النشاط	140
3- 3	حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال	144
4-3	حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا النتيجة الصافية	144
5 - 3	حساب CI و NOPAT	164
1 - 4	منتجات مؤسسة "ROUIBA-NCA" لسنة 2013-2011	188
2-4	تطور حجم العمالة في مؤسسة "ROUIBA-NCA" للفترة 2013-2011	182-181
3-4	تطور رقم الأعمال في مؤسسة "ROUIBA-NCA" للفترة 2013-2011	181
4- 4	معدلات الإهلاك	188
5 - 4	الميزانية المحاسبية للسنوات 2013-2011	189
6 - 4	جدول حساب النتائج 2013-2011	190
7 - 4	قائمة التدفقات النقدية 2013-2011	191
8-4	مؤشرات التوازن المالي للفترة 2013-2011	192
9 - 4	نسب الهيكل التمويلي للفترة 2013-2011	193
10 - 4	نسب السيولة لشركة روية للفترة 2013-2011	194
11 - 4	معدلات النشاط لشركة روية للفترة 2013-2011	195
12 - 4	تقييم الربحية للفترة 2013-2011	196
13 - 4	تقييم السيولة من منظور تدفقات الخزينة للفترة 2013-2011	196
14 - 4	تقييم الربحية من منظور تدفقات الخزينة للفترة 2013-2011	197
15 - 4	تقييم المديونية من منظور تدفقات الخزينة 2013-2011	197
16 - 4	نسب تقييم السياسة المالية للفترة 2013-2011	198

198	صافي التدفق النقدي المتاح للفترة 2011-2013	17-4
200	التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال للفترة 2011-2013	18 -4
200	العائد على رأس المال المستثمر (ROCI) للفترة 2011-2013	19 -4
201	القيمة الاقتصادية المضافة للفترة 2011-2013	20 -4
203	حساب الأصول المحاسبية الصافية المصححة	21 -4
204	كيفية حساب شهرة المحل والقيمة الإجمالية للمؤسسة	22 -4
204	دراسة الحساسية لشهرة المحل والقيمة الإجمالية للمؤسسة	23- 4
205	قيمة المؤسسة بطريقة شهرة المحل	24 -4
207	التدفقات النقدية الصافية	23 -4
206	معدل الخصم	24 -4
207	حساب قيمة الشركة بطريقة التدفقات النقدية المخصومة	25 -4
208	القيمة الاقتصادية المضافة	28 -4
208	تقييم للشركة بطريقة Bates	29-4
208	القيمة المتوسطة للشركة	30-4

فهرس الأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1- 1	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	42
1-2	منهجية إختبار إنخفاض قيمة الأصول وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 36	98
1-3	مخطط العمل للخبير المقيم (مراحل تقييم المؤسسة)	134
1-4	الهيكل التنظيمي للشركة	182

قائمة المختصرات

الرمز	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
US-GAAP	United State Generally Accepted Accounting Principals	المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصة
CUMP	Coût uniter moyenne pondérée	لرأس المال المرجحة الوسيطة التكلفة
MVA	Market value added	المضافة السوقية القيمة
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
ANCC	Actif net Comptable Corrigé	الأصول المحاسبية المصححة
ROI	Return on investment	الاستثمار على العائد
NOPAT	Net operating profit after tax	نتيجة الاستغلال الصافية قبل الضريبة
FIFO	First In First Out	أولاً خرج أولاً دخل
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
CPNE	Capitaux Permanents Nécessaires à l'Exploitation	الأموال الدائمة الضرورية للإستغلال
FRNG	Fonds roulement net globale	الإجمالي الصافي العامل المال رأس
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	عليها المتعارف المحاسبية المبادئ
CI	Capital investi	رأس المال المستثمر
IASB	International Accounting Standards Board	الدولية المحاسبة معايير مجلس
IFRS	International Financial Reporting Standards.	الدولية المالي الإبلاغ معايير .
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Comite.	الدولية المالي الإبلاغ معايير تفسير لجنة
AAA	American Accounting Association.	الأمريكيين المحاسبين جمعية
WACC	Weighted Average Cost Of Capita	المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال
APB	Accounting Principles Board	المحاسبية المبادئ مجلس

قائمة الملحقات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	SCF الميزانية وفق	225
02	SCF جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وفق	226
03	SCF جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة وفق	227
04	SCF جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة وفق	227
05	SCF جدول تدفقات الخزينة الطريقة غير المباشرة وفق	228
06	SCF جدول تغيرات الأموال الخاصة وفق	229
07	SCF جداول ملحقات التثبيتات وفق	230
08	SCF جداول ملحقات المؤنات والديون وفق	231
09	ميزانية شركة رويبة لسنتين 2011-2012 (الأصول)	232
10	ميزانية شركة رويبة لسنتين 2011-2012 (الخصوم)	233
11	ميزانية شركة رويبة لسنتين 2012-2013 (الأصول)	234
12	ميزانية شركة رويبة لسنتين 2012-2013 (الخصوم)	235
13	جدول حسابات النتائج شركة رويبة لسنتين 2012-2013	236
14	جدول حسابات النتائج شركة رويبة لسنتين 2011-2012	237
15	جدول تدفقات الخزينة شركة رويبة لسنتين 2012-2013	238
16	جدول تدفقات الخزينة شركة رويبة لسنتين 2011-2012	239
17	Notice d'Information NCA-Rouiba spa	240
18	جدول تدفقات الخزينة التقديري شركة رويبة لسنوات 2013-2017	241
19	جدول التقديري لاحتياجات رأس المال العامل شركة رويبة لسنوات 2013-2017	242
20	جدول التقديري للاستثمارات لشركة رويبة لسنوات 2013-2017	243
21	جدول الاستغلال التقديري لشركة رويبة لسنوات 2013-2017	245
22	ملحق المصادقة والتأشيرات	246

المقدمة

مقدمة

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تغيّرات جذرية على المستويين الاقتصادي والمالي، تمثلت أساساً في عولمة أسواق رأس المال ونمو الشركات متعددة الجنسيات، وما صاحب ذلك من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم، وبروز أهمية وجود قوائم مالية تحتوي معلومات قادرة على تخطي حدود الدول، وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين.

إن التغيرات في بيئة الأعمال اقتضت تغييرات في المجال المحاسبي يكون بمستوى تلك التطورات الحاصلة، والتي تجسّدت في التوجه نحو عولمة المحاسبة باعتبارها لغة الأعمال، من خلال إصدار مجموعة موحّدة من المعايير تتنمّ الممارسة المحاسبية، والتي تمثلت في معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ (IAS/IFRS).

ولقد اهتمت الكثير من الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية بموضوع التوحيد المحاسبي الدولي، حيث قامت بالعديد من الجهود بغية تفعيل الممارسات المحاسبية من خلال العمل على تكييف السياسات المحاسبية الدولية مع المعايير المحاسبية للدول والحث على استخدام المعايير الدولية كأساس لبناء المعايير الوطنية والسعي نحو القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول، وقد نتج عن ذلك العديد من المحاولات الرائدة التي سعت إلى تعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، وهذا من خلال عمليات الإصلاح التي باشرتها الكثير من الدول والتي تراوحت بين التبنّي الكلي والتكيف الجزئي حيث قام الإتحاد الأوروبي في جوان 2002 باتخاذ قرار يلزم جميع الشركات المسجلة في البورصة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على أقصى تقدير سنة 2005.

والجزائر كغيرها من الدول التي سلكت هذا المسار وذلك بانتهاجها سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي، حيث جاءت هذه الإصلاحات في ظل تغيرات اقتصادية كبيرة على المستوى الداخلي من حيث شكل وحجم المؤسسات ونشاطاتها الاقتصادية، أما على المستوى الخارجي فدخلها في اتفاقية الشراكة الأوروبية ومتوسطة، وكذا انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق، كل هذه المتغيرات الجديدة فرضت على الجزائر إصلاح نظامها المحاسبي، وذلك بتخليها عن المخطط المحاسبي الوطني واعتماد النظام المحاسبي المالي.

فالنظام المحاسبي المالي يقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، وذلك بغية الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة وتعتبر تعبيراً صادقاً وحقيقياً عن الواقع الفعلي للمؤسسة. إن تطور أسواق المال وبروز دور المساهم فيها بشكل أقوى وتعاضمه خاصّة في الدول المتقدمة وتطور مناخ الأعمال بالشكل الذي ظهرت معه الحاجة إلى معرفة قيمة المؤسسة، حيث أصبح لزوماً على حملة

الأسهم معرفة قيمة أسهمهم وبالتالي معرفة قيمة المؤسسة وذلك بغرض اتخاذ القرار بشأن بقائهم فيها من عدمه.

إن قيمة المؤسسة يتم تحديد استنادا على مجموعة من المقاربات منها ما يركز على ماضي المؤسسة وحاضرها، و يعتمد في ذلك على المعلومات المحاسبية التاريخية الواردة في القوائم المالية، وتسمى بمقاربة الذمة المالية. أما النوع الثاني يركز على مستقبل المؤسسة حيث يعتمد في تطبيقه على المعلومات المتعلقة بالمردودية المتوقعة مستقبلاً، وتبعاً لهذه المقاربة قيمة المؤسسة تكون باستخدام توقعاتها المستقبلية المترجمة بتدفقات النقدية سيتم تحقيقها في المستقبل.

1- الإشكالية: بناء على ما سبق تبرز إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي:

هل تؤثر المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية و المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي على عملية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟

ومن أجل الإجابة عن السؤال الرئيسي تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أهمية الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في الإصلاح المحاسبي بالجزائر؟
- هل القياس المحاسبي بتعدد أساليبه يقدم معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية تلبي احتياجات مختلف مستخدميها ؟
- هل النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات محاسبية تساعد الخبير المقيم المالي على تحديد قيمة المؤسسة في ظل مقاربات متعددة ؟
- ما مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحديد قيمة المؤسسة الاقتصادية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية؟

2- فرضيات البحث:

- يؤدي الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية إلى إعداد قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية تلبي احتياجات مستخدميها باختلاف أغراضهم.
- تعدد أساليب القياس المحاسبي يسمح بزيادة الموثوقية و الملاءمة في المعلومة المحاسبية، إلا أن استخدامها مرتبطة بالبيئة المحاسبية، والشخص القائم بعملية القياس وطبيعة العناصر محل القياس.
- تعتمد عملية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية بالدرجة الأولى على مصداقية و موثوقية المعلومة المحاسبية سواء كانت الماضية أو حاضرة، أو تنبؤية، وخبرة المقيم المالي و بالدرجة الثانية على المقاربة التقييم المستخدمة ومدى ملاءمتها مع الغرض من عملية التقييم.

- تتمثل مساهمة النظام المحاسبي في عملية التقييم المالي في تبني المعايير المحاسبية والذي بدوره يسمح بإعطاء مفاهيم جديدة لعناصر القوائم المالية وتعدد بدائل القياس المحاسبي واعتماد قائمة التدفقات النقدية.
- عدم وجود أسواق نشطة لمختلف عناصر الأصول يؤثر سلبا على تفعيل النظام المحاسبي المالي في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية.

3- مبررات اختيار الموضوع:

- تبرز مبررات اختيار الموضوع من خلال ما يلي:
- تعدد بدائل القياس المحاسبي في إنتاج معلومة محاسبية في النظام المحاسبي المالي؛
- أهمية المعلومة المحاسبية في عملية التقييم المالي؛
- أهمية موضوع تقييم المؤسسات وتعدد طرقه؛
- تقييم أسهم المؤسسات المسعرة في البورصة.

4- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية ومدى مساهمته في توفير معلومات محاسبية ومالية تساعد مستخدميها على التقييم المالي للمؤسسة لغرض التصفية أو من أجل استمرارية، ولإبراز طرق التقييم المناسبة لعملية التقييم في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية.

5- أهداف الموضوع:

- نحاول من خلال هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف نلخصها في:
- إظهار أهمية المعايير المحاسبية الدولية كأداة لتطوير الممارسة المحاسبية في الجزائر؛
- التعرف على مختلف الطرق المحاسبية المعتمدة للقياس المحاسبي في النظام المحاسبي المالي؛
- التعرف على مختلف المقاربات للتقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في إنتاج معلومة محاسبية مالية موثق بها وملائمة لعملية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية.

6- حدود الدراسة:

- تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:
- أ -حدود الدراسة المكانية : تتمثل في مؤسسة روية للعصائر المنطقة الصناعية روية الجزائر .
- ب -حدود الدراسة الزمانية:تمتد من سنة 2011 الى غاية 2017.

7- المنهج المتبع في الدراسة:

قصد دراسة الموضوع وتحليله ومن ثم الإجابة على إشكاليته، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في كل أجزاء البحث النظري للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي، عملية القياس المحاسبي للقوائم المالية ومختلف المقاربات للتقييم المالي للمؤسسة، حيث استعملنا المصادر المكتبية باللغات المختلفة من الكتب والمقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة والملتقيات العلمية، بالإضافة إلى مختلف المواقع الالكترونية الرسمية.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه أسلوب دراسة حالة و ذلك من خلال دراسة مؤسسة العصائر روية، وذلك بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة في عملية التقييم المالي عند إدراجها في بورصة الجزائر سنة 2013.

8- الدراسات السابقة

❖ **دراسة مداني بن بلغيث:** "أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2004 .

بينت هذه الدراسة مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بإبراز ملامح الإطار الدولي للتوحيد والتوافق المحاسبيين والتجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي، ثم تناول متطلبات الإصلاح المحاسبي في ظل تطور الأوضاع الاقتصادية والسبل الكفيلة بتفعيلها. وخلصت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر.

❖ **دراسة شعيب شنوف:** "الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي". أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2007. تطرق فيها إلى مدى أهمية وضرورة التوحيد المحاسبي، من خلال توضيح أهمية المحاسبة الدولية، وتحليل طبيعة التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي، و خرج بالاستنتاجات التالية:

- ضرورة تبني أساليب جديدة في الإعلام المالي و الاقتصادي.
- تغيير الممارسات المحاسبية السابقة الخاصة بالمخطط الوطني المحاسبي التي أصبحت لا تتماشى التحويلات الاقتصادية التي مر بها النظام الاقتصادي الجزائري.

❖ **مواعي بحرية** التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية" أطروحة دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف سنة 2016.

وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج الموالية.

تعتبر الموثوقية عامل مهم ومحدد أساسي لجودة البيانات والمعلومات المستخدمة في عملية التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، كما أن تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف صعوبات عديدة كان أساسها انعدام موثوقية المعلومات المالية التي كانت تفرزها القوائم المالية المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي. وبالتالي أسهم النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة موثوقية المعلومات المالية إلى حد ما وهو الأمر الذي أدى إلى تقليص أو تخفيف الصعوبات التي كانت موجودة من قبل والتي كانت تحول دون الوصول إلى مصداقية أكبر في عملية تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية.

إن اختيار الطريقة الأنسب في التقييم والاعتماد على مقارنة الذمة المالية في كل الحالات لا يخدم مفاهيم خلق القيمة وتعظيم القيمة التي أصبحت في ظل المعايير المحاسبية الدولية بمثابة الأساس في الفكر الحديث للمؤسسة.

❖ **شناي عبدالكريم:** "أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة" أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة جامعة محمد خيضر - بسكرة سنة 2016.

اسفرت هذه الدراسة على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي مازال في بدايته الأولى، ولا نستطيع أن نقول أن النتائج الجيدة والآثار الحسنة سوف تظهر في المدى القريب لعدة اعتبارات أهمها عدم تأقلم الإطار المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية مع فلسفة وجوهر هذا النظام خاصة الجزء المتعلق بالإطار المفاهيمي فيما يخص المبادئ والأسس والقواعد التي تعتبر كوثيقة طريق تبين الإجراءات الواجب تطبيقها لإنتاج معلومة محاسبية ذات نوعية عالية. وأيضاً عدم بروز الآثار الحسنة للمعلومة المالية المتمثلة في إصدار قوائم مالية ذات جودة عالية تعبر عن الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة.

يرجع بالدرجة الأولى إلى غياب عملية التقييم، حيث أن بعض المؤسسات الاقتصادية لا تقيم موجوداتها لمعرفة القيمة الحقيقية لبنود الميزانية وبالتالي عدم العمل بأهم عنصر جاء به النظام المحاسبي ألا وهو خسارة القيمة، وبالتالي مازلت القوائم المالية تصدر بالقيم المحاسبية التي تعتمد على القيم التاريخية فقط، وغياب الأسواق النشطة التي تمكن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من إجراء المقارنات المكانية والزمانية.

❖ **دراسة قورين حاج قويدر:** "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات". مقال منشور في مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012 ، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

تدور إشكالية هذا البحث عن ماهية الآثار التي تتجر عن تطبيق النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث:

- اعتماد تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تخفيض تكاليف التشغيل والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة.
- النظام المحاسبي المالي يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها مما يسمح بتقديم تقارير مالية تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

❖ **لخضر خلاف:** أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2013.

application en Les normes internationales de comptabilité (IAS-IFRS) et leur Algérie -Cas du système comptable et financier

تطرق فيها الباحث إلى التطورات المحاسبية للنماذج المحاسبية المطبقة في البيئة الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال، وبين الباحث من خلالها أسباب اعتماد المخطط الوطني للمحاسبة سنة 1975، مبينا مزايا وعيوب هذا النموذج، ثم سلط الضوء على النظام المحاسبي المالي كنموذج ثالث تم اعتماده من خلال القانون الصادر سنة 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ومدى تقارب هذا الأخير مع المعايير المحاسبية الدولية.

9- تقسيمات الدراسة

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا تقسيم دراستنا للموضوع إلى أربعة فصول، ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي .

الفصل الأول:

خصص هذا الفصل للتعرف على المفاهيم العامة للمحاسبة المالية من خلال التطرق إلى نشأتها ومختلف التعاريف الخاصة بها ودورها، كما تم التعرف إلى مبادئ وفروض المحاسبة والمعايير المحاسبية المالية، والمفاهيم العامة للنظام المحاسبي المالي والقوائم المالية.

الفصل الثاني:

تم التطرق فيه إلى قياس عناصر القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال التعرف على القياس المحاسبي ومبادئه ومختلف بدائل القياس كالتكلفة العادلة وقياس عناصر الأصول الثابتة

والمداولات وعملية إعادة التقييم وعملية الإفصاح المحاسبي باعتباره وسيلة إيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها لاستخدامها في عملية اتخاذ القرارات.

الفصل الثالث:

تناولنا فيه عملية التقييم المالي ومفهوم القيمة وأنواعها، ومراحل تقييم المؤسسة من خلال عملية التشخيص الاستراتيجي والمالي، كما تم التطرق إلى مختلف طرق التقييم سواء منها المعتمدة على المعلومات المحاسبية المالية الماضية والحاضرة أو المعتمدة على التدفقات النقدية المستقبلية.

الفصل الرابع:

خصص لدراسة حالة الشركة (NCARouiba)، وذلك من خلال التعريف بالمؤسسة ومختلف أنشطتها كما تم التطرق إلى التشخيص المالي للمؤسسة محل الدراسة وعملية التقييم المالي عند إدراجها في البورصة لسنة 2013 وذلك باعتماد نشره المعلومات الخاصة بالمؤسسة والقوائم المالية لها من سنة 2011-2013.

الفصل الأول

عموميات حول المحاسبة

والنظام المحاسبي المالي

تمهيد:

إن تطورات الاقتصادية متلاحقة لها إنعكسات على بيئة الأعمال و التنظيمات الاقتصادية التي تضمها، حيث امتدت نشاطات بعض الوحدات الاقتصادية لتتجاوز الحدود الإقليمية وانتشرت فروعها في مختلف أنحاء العالم، وظهرت تكتلات اقتصادية عملاقة وتزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي، ومع توسع حجم المشروعات الصناعية و ظهور شركات المساهمة التي أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة، واتساع نطاق السوق المالية، ما أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية في عدم تجانس فئات مستعملي القوائم المالية، وتباين الأنظمة المحاسبية بين الدول.

أصبحت هناك ضرورة لإيجاد معايير محاسبية لتسجيل العمليات الاقتصادية وإظهار مخرجات العمل المحاسبي في إطار منظم، حيث تزايد الاهتمام بالتوحيد المحاسبي وتبني مفاهيم ومصطلحات و تعاريف واحدة، وتوحيد المبادئ وطرق العمل وإعداد المعلومات والإفصاح عنها وتوحيد أشكال القوائم المالية.

من هذا المنطلق جاء النظام المحاسبي المالي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، حيث تبني المعايير المحاسبية الدولية، معتمدا على تقنيات أكثر انضباطا مبنية على الاستخدام الأمثل للمعلومات المحاسبية للمؤسسة وفق ترتيب وتسلسل منطقي ، من أجل الوصول إلى نتائج واضحة وأكثر دقة تستخدم في اتخاذ القرارات والتنبؤ المستقبلي.

المبحث الأول: المحاسبة المالية، تطورها، مفهومها ودورها.

مرت المحاسبة بثلاث مراحل أساسية حيث بدأت بوظيفة العد أو الحساب في العصور القديمة، ثم وظيفة التحليل في العصور الوسطى وذلك نظرا لتوسع و تنوع المشاريع في هذه المرحلة، ثم وظيفة الاتصال بين مختلف الأطراف ذات صلة من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسة.

فلمحاسبة فن و إبداع بشري خاضع للتغيير والتطوير، و تختلف من بلد إلى آخر ومن وقت لآخر، وتعتمد على فرضيات ومبادئ شأنها في ذلك شأن سائر العلوم، هذا فضلا عن ارتباطها ببعض علوم القياس كالإحصاء والرياضيات، حيث تلعب المحاسبة دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية للمؤسسة ومحيطها فهي تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات الحكيمة سواء تعلق الأمر بإدارة المؤسسة أو مختلف مستخدمي القوائم المالية. سنتناول في هذا المبحث مراحل التطور التاريخي للمحاسبة، والمفاهيم المتعلقة بها و الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة.

تهتم المحاسبة بالجانب المالي لأحداث الاقتصادية، وبالتالي فهي تتطور بتطور الاقتصاد عبر التاريخ، كما تتأثر بمحيطها، وتتنوع بتنوع المجالات التي تعالجها.

أولاً: نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي.

نشأت المحاسبة نتيجة لحاجة الإنسان إلى بيان العمليات المالية للنشاطات التي يقوم بها، وتطورت مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تقسيم تطور الفكر المحاسبي إلى المراحل التالية:

(1) **المحاسبة في العصور القديمة:** المحاسبة قديمة قدم اختراع الكتابة نفسها، حيث نشأت في البحر الأبيض المتوسط فكانت مسايرة لظهور العد والقياس، واقتصرت على كشوف محاسبية كوسيلة لضبط خزائن وممتلكات الملوك والقيصرة والكهنة، لمراقبة حركة مخازن المواد الحيوية كالحبوب والأخشاب لبناء السفن. كما طوّرت أثناء الحضارة الآشورية علم الحساب مما سهل كذلك عملية القياس و الإثبات المحاسبي، فكانت البيانات تثبت على ألواح من الفخار و تحفظ بشكل مرتب، و طور الفولعنة نظام إدارة المخازن خاصة بعد اختراع و تطوير صناعة أوراق البردي التي ساعدت على الإثبات المحاسبي، وسمح هذا التطور بقبول ودائع الغلال من قبل العامة مقابل وثائق قابلة للتداول، و مع ذلك بقيت المحاسبة مقتصرة على نظام تطويي المخازن و تبادل وثائقها. و يكفي هنا التذكير بقصة سيدنا يوسف عليه السلام كما وردت في القرآن الكريم، فقد احتفظ بالغلال مدة سبع سنين متتالية.¹

وفي عهد الإغريق والرومان لم تكن أشكال متطورة للتسجيل المحاسبي مثلما وجدت في بلاد الشرق الأدنى القديم، فقد اكتفى بإثبات ديون الحرفيين والتجار بشكل عرفي على ألواح شمعية، كما أن نظام الأعداد الروماني القائم على استخدام الحروف دون وجود منازل قد أعاق تطورا لمحاسبة لمدة طويلة حتى القرن الخامس عشر بعد الميلاد حيث تطور علم الحساب والمحاسبة.

(2) **مرحلة العهد الإسلامي:** تتجاهل معظم الكتابات دور العهد الإسلامي في الحياة الاقتصادية، حيث أخذت المحاسبة نصيبها من التطور تبعاً لتطور الدولة الإسلامية ودورها في تطوير العديد من العلوم والتي كان من بينها المحاسبة، فنجد في القرآن الكريم الآيات التي تنظم الحياة الاقتصادية وكيفيات الإثبات، نذكر من بينها على سبيل المثال آية المداينة (الآية 282 من سورة البقرة) وهي تطلب من المسلمين تسجيل ديونهم عند القيام بالمداينة وحضور شهود على ذلك.

¹ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص32.

وفي هذا السياق يظهر مخطوط يرجع إلى سنة 765 هجرية - 1363 ميلادية لعبد الله بن محمد بن كاية المازندراني بعنوان "رسالة ملكية السيقات"، موضوعه حول المحاسبة في الدولة الإسلامية، حيث أشار في هذا الكتاب وجود العديد من الممارسات المحاسبية التي لم تكن معروفة في أوروبا إلا بعد القرن الرابع عشر، ومن بينها نظام القيد المزدوج، وهو ما يعزز بأن نظام القيد المزدوج اكتشف أثناء الحضارة الإسلامية و قبل فترة طويلة من ظهور كتاب "Pacioli" "باشيولي".¹

3) مرحلة العصور الوسطى: شهدت العصور الوسطى نظم محاسبية بسيطة لحصر موجودات المزارع التي كان يملكها الإقطاعيون في إنجلترا وكذلك تسجيل نفقات وإيرادات تلك المزارع . ومع التطور الذي عرفته التجارة واتساع رقعتها، وانتشار حركة ترجمة كتب العرب إلى اللاتينية في مجالات مختلفة للرياضيات، الجبر والفلك . وبدخول الأرقام العربية وانتشار استعمالها في أوروبا، بدأت تعرف المحاسبة تطورا في مختلف مناحيها، خاصة لسهولة إجراء العمليات الحسابية بالأرقام العربية عوض الأرقام اللاتينية، وهكذا أصبحت الرياضيات وسهولة الحساب بالأرقام العربية أداة الحساب الملائمة التي مكنت من إحداث تطور كبير ومذهل في المحاسبة.

وخلال القرن الخامس عشر صدرت موسوعة (Luca Pacioli) التي تعتبر الأولى في تسيير الأعمال، الرياضيات، الجبر والهندسة، وقد نشرت في إيطاليا سنة 1494 حيث خصص فصلا كاملا منه لوصف كيفية إمساك الدفاتر على أساس القيد المزدوج. وبعد هذا الاكتشاف عمل التجار الإيطاليون على نشر العمل بنظام القيد المزدوج عبر مختلف أنحاء أوروبا والعالم، وذلك عن طريق تعليم وشرح كيفية العمل به للأشخاص الذين يتعاملون معهم سواء داخل إيطاليا أو خارجها.

كما تم خلال القرن السادس عشر نشر مؤلف للكاتب SAVONNE الذي تطرق إلى طريقة التسديد بالمقاصة و التسديدات بالتحويل التي كانت مستعملة في سوق ليون آنذاك، إلا أنه خلال القرنين السابع عشر و القرن الثامن عشر اللذين شهدا ازدهارا أكبر للكتابات في ميدان المحاسبة حيث نشر الكاتب الفرنسي Jaque Savary كتابا بعنوان "Le arfait négociant" كما قام الكاتب الفرنسي Delaporte أيضا بنشر كتابه "le guide de la négociant" في هذه المرحلة كان الاهتمام بتوضيح أصول والتزامات المالك.²

4) مرحلة الثورة الصناعية إلى بداية القرن العشرين: كان للثورة الصناعية أثر كبير في تاريخ التطور الاقتصادي، إذ كان لها بالغ الأثر في تطور الفكر المحاسبي، فلم تعد وظيفة المحاسبة محصورة في

¹ أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة بحوث وإجتهادات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص43.

² Sadi djelloul, comptabilité d'entreprise et système économique, expérience algérienne, OPU, 1991, p27

تسجيل الأحداث المالية وتبويبها بل أصبحت تشمل قياس الأحداث المالية وتحليلها وتوصيلها إلى الجهات المستفيدة منها، وأصبحت أيضا وسيلة هامة للرقابة على استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية وتقييم الأداء بالاعتماد على الأساليب الرياضية والإحصائية منذ الثلاثينيات من هذا القرن، حين استعانت المحاسبة بالأرقام القياسية كوسيلة تعديل بيانات المتأثرة بظاهرة التضخم الاقتصادي، ثم ازدادت هذه العلاقة توطيدا حين استخدم ليونتييف (WW.Leontief) عام 1937 أسلوب تحليل المستخدم/المنتج المبني على المصفوفات الرياضية في مجال المحاسبة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، و امتد استخدام هذا الأسلوب فيما بعد ليشمل المشاريع الاقتصادية¹.

أصبحت الأساليب الرياضية والإحصائية وتطبيقات العلمية في مجال القياس المحاسبي موضوع رئيسي لمعظم الدراسات و الأبحاث المحاسبية، وهذا الاتجاه سيزداد مستقبلا طالما استمر السعي نحو ترشيد أساليب القياس قصد توفير المزيد من الموضوعية للبيانات المحاسبية.

كما لعبت الهيئات المحاسبية الدولية دورا هاما في تطوير وإثراء نظرية المحاسبة خاصة بعد أزمة الكساد الأعظم سنة 1930 وما أسفرت عنه من آثار²، أين أخذت المنظمات المهنية الصغيرة تتحد مع بعضها البعض لتشكيل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والتجمعات المالية، وتلعب دورا رياديا في توجيه العمل المحاسبي، وأهم تلك المنظمات:

- مجمع المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز والذي أسهم في إصدار عدة نشرات محاسبية تتناول الكثير من المشكلات التي تواجه المحاسب، وأهم تلك النشرات صدرت عقب الحرب العالمية الثانية وتناولت المبادئ المحاسبية؛

- مجمع المحاسبين الأمريكيين الذي أسس سنة 1917 ولعب دورا هاما في توحيد الممارسات المحاسبية عن طريق طرحه للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وامتد نفوذه خارج الولايات المتحدة الأمريكية فكان له آثار عالمية في تطوير مهنة المحاسبة.

في بداية الثلاثينات من القرن العشرين دخلت المحاسبة مرحلة جديدة تميزت بالأساس بظهور عمليات التقييس المحاسبي داخل الدول من جهة، وتطور الأبحاث والدراسات المحاسبية من جهة³. وكان الهدف من ذلك هو توحيد القواعد والمصطلحات المطبقة في بلد معين وبالتالي إنتاج بيانات محاسبية تكون موحدة في محتوياتها وطريقة عرضها . ومثال ذلك ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في

¹ شرويدر ريتشارد ، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي احمد كأجيحي، وآخرون، دارا لمريخ، الرياض 2006، ص24.

² خليل الدليمي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع 2005، ص11.

³ Bernard COLASSE, *Comptabilité générale*, Economica, 5^e édition, Paris, 1996, p20.

الثلاثينيات عندما اتفقت الهيئة الفدرالية المشرفة على بورصة الأوراق المالية (SEC) مع المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA)، تضمنت إرساء مجموع من المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تلقى قبولا عاما (US-GAAP)، وذلك من أجل القضاء على التباين وعدم التناسق الذي كان سائدا في البيانات المحاسبية عن طريق تشجيع وتعميم استعمال هذه المبادئ كأساس في إعداد البيانات المحاسبية للمؤسسات.

هذه المبادئ المحاسبية المتبناة لم تشتق من فروض نظرية، ولكنها تعتبر تقنيا لما كان راسخا في المجال العملي ويلقى القبول العام، لهذا سميت بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما فهي لم تكن صادرة عن تحليل منطقي وإنما جاءت عن اعتقاد في صلاحيتها كنتيجة لرسوخها والاستمرار في تطبيقها. كما أن صدور هذه المبادئ كان الخطوة الأولى نحو بناء إطار نظري للمحاسبة.

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور العديد من الدراسات والأبحاث المحاسبية المقدمة من طرف الأكاديميين والمنظمات المهنية، حيث كانت لهم إسهامات كبيرة في تطوير المحاسبة خلال هذه المرحلة وعلى عكس المراحل السابقة من التطور المحاسبي والتي كان المهنيين هم الطرف الوحيد المساهم في ذلك.

ثانيا: تعريف المحاسبة المالية.

تعتبر المحاسبة كأحد فروع العلوم الاجتماعية التي تهتم بالإدارة المالية للنشاط الاقتصادي والرقابة عليه في المؤسسات الاقتصادية، وتتنحصر وظيفتها في تنظيم المعلومة المحاسبية والمالية، حيث يسمح بتلقي وترتيب وتسجيل المعطيات الموفرة على شكل أرقام. وبعد معالجتها يقوم هذا النظام بتوفير مجموعة من المعلومات المنظمة والمتناسبة مع احتياجات مختلف المستعملين للمحاسبة. والمحاسبة كعلم اجتماعي تحترم بعض المبادئ والفروض والمعايير، والتي نشأت وتطورت نتيجة لجهود العديد من الباحثين الأكاديميين والهيئات والمنظمات المهنية.

فقد عُرِفَت المحاسبة من طرف عدة باحثين وهيئات ومنظمات مهنية للمحاسبة، وسنعرض بعضا من هذه التعاريف على سبيل المثال من أهمها:

- حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونية (AICPA): المحاسبة فن يهتم بتسجيل وتصنيف وتلخيص بطريقة منهجية وباستعمال وحدات نقدية، كل الصفقات والحوادث التي لها أو لجزء منها على الأقل طبيعة مالية، كما تسمح بتحليل النتائج المتحصل عليها".¹

¹ وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص18.

لقد أظهر هذا التعريف على أن المحاسبة مجرد فن يقوم بوظائف وإجراءات محددة، فقد حصر المحاسبة في نطاق ضيق يتمثل في التصنيف والتسجيل.

- أما الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA): فالمحاسبة تهتم بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تقييم الأداء واتخاذ القرارات".¹

إن هذا التعريف يعطي للمحاسبة دورا معلوماتيا إضافيا، فحسبه يجب على المحاسبة خطوة أولى القيام بتحديد وقياس العمليات التي تخص وتقوم بها المؤسسة فقط، أي أنه تُستبعد من مجال المحاسبة كل العمليات التي لا تخص المؤسسة (مثل العمليات الخاصة بأصحاب المؤسسة) وكذلك العمليات غير القابلة للقياس، ويعبر في العادة عن القياس بالوحدات النقدية. ثم بعد ذلك تقوم المحاسبة بتوصيل معلومات حول نشاط المؤسسة إلى مستخدميها، والتي تتخذ في معظم الأحيان شكل جداول تلخيصية تتضمن قيم ومبالغ لعناصر معينة، هذه المعلومات يتم على أساسها أولا تقييم نشاط المؤسسة ثم اتخاذ قرارات بناء عليها.

- وهناك من يعرف المحاسبة على أنها «علم وفن تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات».²

هذا التعريف أضاف شيئا جديدا للمحاسبة حيث اعتبرها كعلم وفن في نفس الوقت، ويعتبر نقلة نوعية في تعريف المحاسبة كونه صنفها كعلم مثلها مثل العلوم الأخرى. وفي هذا الصدد يمكن القول بأنه لا يمكن الفصل بين العلم والفن، لان كل علم ولد من فن مقابل له، والإبداع الفني يساهم في تطوير العلم في المستقبل.³

- وهناك من اعتبر المحاسبة ك تقنية كمية يتمثل دورها في جمع ومعالجة ثم تحليل المعلومات المتعلقة بالأحداث المادية الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على ذمة المؤسسة أو التعامل الاقتصادي.⁴

- أما لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، فقد عرفت المحاسبة كما يلي : «هي علم اصطلاحي غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات للنشاط الاقتصادي».⁵

¹ أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص11.

² كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص35.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص19.

⁴ Djelloul SACI, Op.cit, p46.

⁵ كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص41.

- وهناك من يعرفها بأنها مجموعة من الحسابات المعدة وفقا لقواعد محددة . فهي نظام معلومات يخضع لاتفاقيات ومعايير معروفة وقابلة للتطور داخل مجتمعات بشرية مركبة قد وصلت إلى درجة عالية نسبيا من التنظيم.¹

إن هذه التعاريف تتفق على أن المحاسبة أداة لتنظيم وقياس الأحداث الاقتصادية بحيث تكون مفيدة في التسيير من طرف إدارة المؤسسة، واتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصالح، بالإضافة إلى ذلك فإن المحاسبة تقوم بوظيفتين أساسيتين، تتمثل الأولى في وظيفة القياس المحاسبي أي قياس النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة معينة، والثانية تتمثل في وظيفة الاتصال وتتمثل أساسا في تقديم مجموعة المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية لجميع الأطراف التي لها مصالح متعلقة بالمؤسسة.

ثالثا: وظائف المحاسبة.

يقع على عاتق المحاسبة مهمة إنتاج وتوصيل البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة عن الوحدات الاقتصادية لمستخدميها بغرض ترشيد القرارات وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة، ولتحقيق أهداف الوحدات بفعالية وكفاءة إنتاجية عالية، فإن المحاسبة تقوم بأنشطة مختلفة تتمثل في أنشطة التحديد وأنشطة القياس والتسجيل وأنشطة التوصيل والإعلام.

1- **نشاط التحديد:** يتضمن هذا النشاط عملية انتقاء واختيار الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على بنود القوائم المالية ويتم الاعتراف بها في السجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية.

2- **نشاط القياس والتسجيل:** تتمثل عملية القياس في التعبير النقدي عن الأحداث المالية والاعتراف بها كعنصر له تأثير على بنود القوائم المالية، وتسجيل ذلك في حسابات خاصة وتخزين تلك البيانات ومعالجتها لتتحول إلى معلومات مفيدة وذات دلالة.

3- **التوصيل:** إن إيصال المعلومات إلى مستخدميها النهائي هو من الوظائف الأساسية للمحاسبة وقد تطلب ذلك نقلها من مكان معالجتها إلى مكان استخدامها، وتستعمل وسائل مختلفة لهذا الغرض. ولا تقتصر وظيفة الاتصال على مجرد إيصال المعلومات إلى المستخدمين بل لابد أن يكون اتصال مزدوجا في الاتجاهين بين النظم وبين المستخدمين التأكد من فهمهم للمعلومات المطلوبة ويأخذ الاتصال أشكال عديدة: شفهي، مستنديا، البريد والهاتف، أو مرئيا على شاشة الحاسوب. وذلك لتمكينهم مستخدميها من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

¹ Michel CAPRON, *La comptabilité en perspective*, Editions la découverte, Paris, 1993, p3.

جدول (1 - 1) يوضح الأنشطة الثلاث للمحاسبة

نشاط التوصيل	نشاط القياس والتسجيل	نشاط التحديد
- إعداد القوائم والتقارير المالية. - تحليلها وتفسيرها للمستخدمين لمساعدته على اتخاذ قراراتهم.	- قياس تلك الأحداث الاقتصادية بوحدة النقدية الوطني (الدينار) - تسجيل تلك الأحداث المعترف بها - تصنيفها. - تلخيصها	تحديد الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على الوحدة الاقتصادية حتى يتم الاعتراف بها حاسبي وتسمى بالعمليات المالية

المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، ط 2005، ص13

رابعاً: دور المحاسبة

تستجيب المحاسبة لمتغيرات في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، وازدهار التجارة والمبادلات الدولية والائتمان، وبذلك أصبحت كوسيلة إثبات في مجال التجارة والأعمال.¹

تمثل المحاسبة المصدر الأساسي للمعلومات الرقمية للمستثمرين في الأسواق المالية، والتي تكون مفيدة عند اتخاذ القرارات، حيث تلعب دوراً أساسياً في مجال الحساب، التخطيط والرقابة، كما تحدد نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وقد تشكلت هذه الأدوار عبر الزمن ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1 - **المحاسبة وسيلة إثبات:** تعتبر المحاسبة ذاكرة مكتوبة للأحداث والمعاملات، وبذلك فهي أداة إثبات في الحياة الاقتصادية ظهرت مع تطور المبادلات التجارية، ومسك المحاسبة يسمح للمتعاملين بمعرفة حقوقهم والتزاماتهم واستعمالها عند الإثبات . والقانون التجاري يفرض على من يكتسب صفة التاجر، أن يسجل يومياً وباستمرار كل العمليات المؤثرة على الذمة المالية، وأن يراجع نتائج تلك العمليات مرة على الأقل في الشهر، ويؤكد القانون التجاري على شرعية المحاسبة المسوكة بانتظام كدليل إثبات بين التجار.²
- 2 - **المحاسبة أداة رقابة:** من بين الأغراض الأساسية للمحاسبة أنها أداة مسائلة وجعل الحسابات كمقياس للثروة التي ولدتها المؤسسة، كما توفر قاعدة لتحديد الإستحقاقات المختلفة، مثل توزيعات الأرباح على الملاك والعاملين والضرائب بالنسبة للدولة، وبذلك فهي تعتبر أداة للرقابة القانونية والجبائية والتنظيمية. ويمكن حصر مظاهر الرقابة في العناصر التالية:

¹ Bernard ESNAULT, *Comptabilité financière*, 3^{ème} édition, Economica, 2001, p15.

² القانون التجاري الجزائري، نسخة 2007، المواد 9، 10، 11، 12.

أ - **الرقابة على توزيع الثروة** : توفر المحاسبة المعلومات للمستثمرين في مجال مراقبة المسيرين من خلال القوائم المالية، ويمكنهم معرفة اثر القرارات الاستثمارية التي يتخذها المسيرين على الوضعية المالية للمؤسسة والأرباح القابلة للتوزيع، والتأكد من عدم معارضة مصالحهم.¹

ب - **مراقبة الوعاء الضريبي** : المعلومات المحاسبية تستعمل في تحديد الوعاء لمختلف أنواع الضرائب المكونة للنظام الجبائي للمؤسسات، كذلك فإن إلزامية التسجيل المحاسبي تعطي الحق لإدارة الضرائب في مراجعة حسابات المؤسسات والتحقق من بعض السجلات والوثائق ومدى مطابقتها للتصريحات.

ج - **الرقابة ومنع الغش** : تسمح المحاسبة باكتشاف المخالفات بالمقارنة بين الدفاتر المحاسبية والوثائق المثبتة للعمليات، وتحديد العناصر المادية أو الوثائق المقدمة من طرف الغير (موردين، زبائن، بنوك...).

إن كشف ومنع الاحتيال هي في المقام الأول على عاتق المسيرين من خلال إنشاء نظام للمعلومات المحاسبية موثوق به وبإجراءات الرقابة الداخلية . كذلك فإن الوقاية والكشف عن حالات الغش تؤديها الرقابة الخارجية القانونية من طرف مراجعي الحسابات المستقلين، ومهمتهم الأساسية هي ضمان موثوقية المعلومات المحاسبية والقوائم المالية.

3 - **المحاسبة كمساعد لاتخاذ القرارات** : على اعتبار أن المحاسبة هي المصدر الأساسي للمعلومات الرقمية، فإنها تساهم في تحضير القرارات الصادرة من طرف المؤسسة وشركاءها . إن انطلاق المؤسسات وتطورها يكون على أساس الفصل بين المساهمين (الملاك) ومسيرى المؤسسات، والذي تعزز خلال القرن العشرين مع الحاجة للمعلومات في اتخاذ القرارات، ويوجد هناك أطراف خارجية (البنوك، الموردين، الزبائن، الدولة...) تحتاج للمعلومات الموثوقة في علاقاتها مع المؤسسة، بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية للمحاسبة تظهر وظيفة اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية.

تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات من طرف المسيرين، كما تنتج معلومات أساسية نستعمل في التسيير اليومي للموردين والزبائن واختيار الاستثمارات والتمويل، هذا من جهة ومن جهة أخرى تستخدم من قبل المساهمين الحاليين أو المتوقعين أو من طرف البنوك للموافقة على قرض أو من طرف الدولة لاعتماد إعانة حكومية أو تحقق الموردين من مواعيد الدفع.

¹ Bernard ESNAULT, Op.cit, p20.

4 - **المحاسبة أداة للتحليل الاقتصادي والمالي:** المحاسبة إضافة لكونها أداة قياس، فهي وسيلة لتحضير عملية إعداد القرار من خلال التشخيص والتحليل البعدي لنتيجة المؤسسة، حيث يعتمد على المعلومات لتقييم الأداء والمخاطر الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

في هذا الإطار يمكن استخدام المعلومة المحاسبية من قبل عدة أطراف من أجل التحليل المالي وذلك حسب احتياجات كل طرف، فقد تكون لمتابعة تطور انجازات المؤسسة مقارنة بتوقعاتها؛ للاتصال الداخلي الموجه للمستخدمين؛ أو الخارجي الموجه للأسواق المالية أو عامة الجمهور أو الموجهة لتقييم المؤسسة أو الدراسات الإحصائية.

5 - **تزويد المحاسبة الوطنية بالإحصائيات:** المعلومات المحاسبية والمالية للمؤسسات تمثل مصدرا مفضلا للمعطيات الأولية للمهتمين بالإحصائيات الخاصة بالمحاسبة الوطنية، والتي تساهم بالتنبؤ على المستوى الكلي، ويتم تجميع هذه المعلومات من خلال القوائم المالية المرفقة بالتصريحات الجبائية للمؤسسات أو عن طريق التحقيقات التي تجريها الهيئات الإحصائية.

تجمع المعلومات المحاسبية من قبل الإحصائيين بهدف إجراء التحليل على المستوى الكلي والجزئي، والذي يركز على قياس الإنتاج من السلع والخدمات، الإستهلاكات الوسيطة والاستثمارات. قياس الدخل الصادر عن الإنتاج وتوزيعه بين عوامل الإنتاج، قياس تراكمات رأس المال ومصادر التمويل.¹

6 - **المحاسبة كأداة لجلب الثقة:** إن استخدام الأرقام أصبح ضروريا في المجتمعات الحديثة، حيث يعتبر كاستثمار للشرعية المرتبطة بمعيار الحقيقة كما يتجلى ذلك في العبارات المتداولة «حقيقة الأرقام» و«الأرقام تعبر عن نفسها»، فهي لا تؤدي وظيفة رمزية فقط، بل مصدر معلومات للمتعاملين الاقتصاديين، والمحاسبة تقوم بوظيفة اجتماعية ضمنية تتمثل في توفير الثقة المتبادلة والاعتقاد في صحة المعلومات التي تقدمها.

ومن أجل ضمان نوعي هاته المعلومة المقدمة، يجب على المحاسبة أن تحترم بعض المبادئ، كما يجب أن تتوفر على تنظيم خاص يسمح بإجراء المراقبة عليها، وإتباع طرق ومناهج معينة، بالإضافة إلى استعمال مصطلحات معروفة ومقبولة.

¹ بويقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص22.

المطلب الثاني: إسهامات الهيئات الدولية والإقليمية في تدعيم المحاسبة دولياً

يتناول هذا المطلب الإسهامات الدولية والإقليمية في تدعيم المحاسبة دولية لتحقيق التوافق الدولي

أولاً: الهيئات الدولية والإقليمية: هناك العديد من الهيئات المعنية بتعزيز وتدعيم المحاسبة عبر العالم نذكر منها:

1 - **لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB):** تم تأسيسها سنة 1973 بلندن، نتيجة اتفاق هيئات

محاسبية مهنية في عشر دول أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمكنت من إصدار العديد من المعايير الدولية والنشرات التفسيرية. تسعى هذه الهيئة إلى تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وذلك من خلال :

- المشاركة في مناقشة القضايا المحاسبية المطروحة حول المعايير المحاسبية الدولية؛

- العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسة المحاسبية للدول التي لم تتبنى م علير وطنية؛

- استخدام المعايير المحاسبية الدولية كقاعدة أساسية لإنشاء معايير المعايير وطنية؛

- المقارنة بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية وذلك بغية القضاء على الفروقات الجوهرية الموجودة بينهم؛

- إقناع الدول بامتيازات بريق التوافق المحاسبي الدولي.

أصدرت هذه اللجنة منذ إنشائها إلى غاية 2000 مجموعة من المعايير باسم معايير المحاسبة الدولية وبلغ عددها 41 معيار.¹

2 - **مجلس معايير المحاسبة الدولية:** وفي بداية أبريل 2001 تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة

الدولية وتم تغيير اسم اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة مستقلة مصدرة لمعايير المحاسبة الدولية وتتمثل أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:

- تحسين استخدام وتطبيق معايير المحاسبة الدولية؛

- تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية بهدف الوصول لحلول ذات نوعية جيدة؛

- تطوير مجموعة من المعايير المقبولة قبولاً عاماً ذات نوعية وقابلة للفهم والتطبيق.

¹ Philippe RAIMBOURG, *Comptabilité générale*, 4^e édition, BREL, 2006, Pris, P211.

3 - **مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية** : يعتر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الجهة المخول لها إصدار المعايير المحاسبية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتسمى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP). كما توجد عديد الهيئات الأخ رى المهتمة بإصدار النشرات المتعلقة بالممارسة المهنية للمحاسبة، تتمثل في:¹

- هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC)؛
- معهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)؛
- مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB)؛
- مؤسسات أخرى مثل الجهات الإشرافية.

4 - **الإتحاد الدولي للمحاسبين** : تم إنشاء الإتحاد الدولي للمحاسبين عام 1977 في المؤتمر الدولي للمحاسبين الذي عقد في سيدني، ومقره نيويورك ويضم حالياً في عضويته 155 عضواً ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من 2.5 مليون محاسب، ويهدف إلى تنسيق الممارسات المهنية المحاسبية على المستوى الدولي من خلال إصدار المعايير الدولية للتدقيق، وإرشادات أخلاقية المهنة المحاسبية وتشجيع التعليم والتطوير المحاسبي.²

5 - **منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي**: وتضم هذه المنظمة الدول الصناعية الكبرى (تسمى نادي الأغنياء) وتدعم هذه المنظمة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، كما تقوم بإعداد أبحاث حول معايير المحاسبة الدولية. في عام 1976 أصدرت هذه المنظمة دليل إرشاد للشركات المتعددة الجنسيات حول التقارير المالية والإفصاحات غير المالية، كما تهتم هذه المنظمة بموضوعات الحوكمة المؤسسية.

6 - **هيئة الرقابة والإشراف على البورصات** : تم إنشاؤها سنة 1934 وهي هيئة حكومية تشرف على احترام وتنفيذ قوانين الأوراق المالية، وإصدار المعايير الفنية التي تحكم طرق إعداد التقارير المالية للشركات التي تتداول أوراقها المالية في الأسواق المالية.

7 - **الجمعية الأمريكية للمحاسبة** : عبارة عن منظمة علمية تضم مجموعة من الباحثين والأساتذة المهتمين بالمجال المحاسبي، تصدر مجلة ربع سنوية، تسمى The Accounting Review تأسست عام 1916، لديها تاريخ حافل بالأعمال العلمية، لذلك تعتبر منبراً علمياً لتبادل الأفكار ونتائج البحث العلمي، وبالتالي تعتبر الجمعية مجالاً لتعبير الأكاديميين عن آرائهم حول مواضيع المحاسبة المختلفة.³

¹ Robert OBERT, **Pratique des normes IFRS**, Dunod, 5^{ème} édition, Paris, 2013, P32.

² مأمون حمدان، حسين القاضي، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2011، ص 110.

³ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، "منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 309.

8 -المجمع العربي للمحاسبين القانونيين : تأسست جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عام

1986 (الأردن)، كهيئة مهنية محاسبية مستقلة غير ربحية من قبل نخبة من المحاسبين العرب تهدف للمحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق، وتعد أهم أهداف الجمعية¹:

-السعي لتطوير علوم المحاسبة والتدقيق وما يتصل بها أو يتفرع عنها؛
-تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك إلى أعلى المستويات المهنية فيما بين أعضاء الجمعية وحفظ استقلالهم المهني؛

-تشجيع وتسهيل نشر وتبادل المعلومات حول الأمور المهنية سواء بين الأعضاء أو سواهم وذلك عن طريق عقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات الخاصة ونشر الدوريات والإصدارات المهنية.

ثانيا: المعايير المحاسبية الدولية وتطورها

يسرّ عمل مصطلح " معيار "بشكل عام للدلالة على قاعدة أو نموذج كما يمكن استعماله بشكل خاص لمفهوم فلسفي في ميادين محددة كالصناعة، الزراعة أو مجالات معرفية كالرياضيات، علم الاجتماع وعلم النفس، لذلك فإن التحديد الصحيح لمصطلح " معيار "مرتبط بشكل وثيق بمجال اهتمام المعايير ذاتها والمواضيع التي تعالجها.

1 - مفهوم المعيار: (ISO ; International standards organisation):"يعرف المعيار على انه وثيقة

أعدت بإجماع، و مصادق عليها من قبل هيئة معترف بها تعطي لاستعمالات مشتركة و متكرر قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم امثل في سياق معين".

كما يعرف المعيار (NORME) انه " كل قاعدة تم إرساؤها من طرف سلطة مؤهلة أو عن طريق الإجماع".

- تعرف المعايير المحاسبية على أنها عبارة عن مجموعة المقاييس والإشارات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة²؛

¹ عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003 ، ص18.

² محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص58.

- كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها: نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة ومراجعة الحسابات .

إن المعايير المحاسبية تعبر عن كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما من شأنه أي يشكل دليلاً أو مرجعاً سواء أكانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطة مؤهلة لتنظيم المجال المحاسبي أو تم وضعها من خلال المدخل الوصفي من قبل المهنيين المحاسبين من أجل إيجاد إطار يعمل داخله المحاسبين في مجتمع معين. كما أنها يجب أن تحوز على قبول المحاسبين بذلك المجتمع كما تتأثر بالعوامل البيئية السائدة في كل دولة.

2 - دوافع إصدار معايير المحاسبة الدولية.

إن معايير المحاسبة الدولية تحوز على قبول معظم الهيئات المحاسبية المتواجدة في العالم، وبالتالي أصبحت مرجعاً يسترشد به كل المهنيين من مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ومنه فإن إصدار المعايير المحاسبية الدولية وتبينها من قبل الدول ارتبط بالعديد من الدوافع نذكر أبرزها فيما يلي¹:

- لتباين القائم في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول، هو في حد ذاته دافعا للبحث عن معايير محاسبية دولية جديدة وتوحيدها على مختلف الاقتصاديات، لذلك فعلمية التطبيق تلك الممارسات سوف تتم من خلال توحيد أسس القياس وقواعد العرض والإفصاح للقوائم المالية؛

- ظهور مشاكل محاسبية دولية بسبب زيادة حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولي، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات؛

- الاهتمام المتزايد من قبل العديد من المنظمات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول؛

- ارتفاع عدد الشركات متعددة الجنسيات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية عند إعدادها للتقارير المالية بدلا من الاستمرار في اعتماد معايير المحاسبة المحلية؛

- تطور أسواق رؤوس الأموال واستقرار اندماج المؤسسات خاصة الأوروبية منها، هي عوامل أثرت بشكل كبير على تنظيم المؤسسات، حيث تطلب كبر حجم المؤسسات واحتياجات نقول ضخمة نشر المعلومات المحاسبية للكشف عن وضعيتها المالية، ولهذا فهي بحاجة إلى تبني معايير محاسبية تلقى القبول العام من قبل جميع الأطراف في الأسواق المالية؛

- تركيز جهود الباحثين في المجال المحاسبي في التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الطابع الدولي وتحكم الممارسات المحاسبية خاصة بعد أن تزايدت الرغبة لدى المستثمرين والشركات

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، مصر 2005 ، ص. 53 .

الدولية والتكتلات الاقتصادية في تطوير النظم المحاسبية حتى تصبح بمقدرتها مواكبة التغيرات والمتطلبات الدولية الحديثة.

3 - **تطور المعايير المحاسبية الدولية:** تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة، وقابلية التعديل والتغيير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية، وقد يحدث هذا التغيير بسبب ظهور معايير محاسبية محلية كالمعايير البريطانية، والمعايير الأمريكية تعالج بعض الأمور المستجدة، ويمكن كذلك أن تسير الأمور بصورة عكسية، في طرح مواضيع محاسبية جديدة، أو تعديل المعايير المحاسبية القائمة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، ثم يتبعها في ذلك مجالس المعايير المحاسبية الأمريكية والبريطانية، أضف إلى ما تقدم تعدد وتطور مطالب أصحاب العلاقة بتعديل بعض الإجراءات والممارسات المحاسبية، وكذلك زيادة دور المنظرين في المحاسبة في جعل الجهود الحديثة في النظرية المحاسبية هي أساس تعديل كثير من المعايير المحاسبية الدولية لكي ترقى بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة الموثوقية والدقة في المعلومات المالية، وقد تم مراجعة و تعديل المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 2005 ، كما أخذت هذه تعديلات أشكال مختلفة منها:¹

- **إلغاء بعض البدائل المحاسبية:** يعتبر تعدد البدائل من الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة، حيث يؤدي ذلك إلى اختلاف في الأرقام والنتائج المحاسبية، ولهذا يسعى واضعو المعايير إلى تقليل هذه البدائل لتوحيد طرق المعالجة من ناحية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، وأمثلة هذا النوع من التعديلات كثيرة منها، تعديل المعيار 2 IAS المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا الصادر أولا من أساليب تقييم المخزون؛ تعديل المعيار 22 IAS قبل استبداله بالمعيار IFRS3 والمتعلقين باندماج الأعمال، بإلغاء طريقة المصالح المشتركة من طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال؛

- **تعديل التعريفات:** تعتبر التعريفات في المعايير المحاسبية من أهم ما تبنى عليه المعايير، ومن أمثلة ذلك تعديل تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي؛

- **إلغاء بعض الممارسات المحاسبية:** كما حصل في التعديل الأخير للمعيار 36 IAS من إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل لأعلى وفحص من أعلى لأسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة.

¹ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2008 ، ص 34- 35

-دمج التفسيرات في المعايير تختص لجنة تفسيرات المحاسبة الدولية SIC التابعة للمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB والتي فيما بعد تم تعديل اسمها إلى لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC بوضع تفسيرات لتوضيح كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والتي تم دمجها في المعيار.

-التفسير رقم 18 SIC الذي تم دمج في المعيار IAS 01

-التفسير رقم 01 SIC، 23 SIC، 14 SIC، 06 SIC الذي تم دمج في المعيار

IAS 02

-دمج بعض المعايير مع بعضها: لوجود عوامل متشابهة بينها وأمثلة عن ذلك:

- دمج المعيار IAS 03 في المعيارين IAS 28، IAS 27 .

- دمج المعيار IAS 04 في المعيار IAS 01 .

- دمج المعيار IAS 09 في المعيار IAS 38 .

-سحب بعض المعايير وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا، يمكن تطبيقها كما حصل

في المعيار IAS 15 المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار.

-استبدال المعايير بمعايير أخرى، كما حصل مع المعيار IAS 32 المتعلق باندماج

الأعمال، حيث حل محله العيار IFRS 32 بنفس الاسم.

جدول رقم (3): المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

الرقم	المعيار	تاريخ الاصدار	تاريخ السريان
IFRS 1	<i>First-time Adoption of International Financial Reporting Standards</i> اعتماد لأول مرة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	2008-11-24	2009-07-01
IFRS 2	<i>Share-based Payment</i> المدفوعات على أساس الأسهم	2004-02-19	2005-01-01
IFRS 3	<i>Business Combinations</i> دمج الأعمال	2008-01-10	2009-07-01
IFRS 4	<i>Insurance Contracts</i> عقود التأمين	2004-03-31	2005-01-01
IFRS 5	<i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i> الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	2004-03-31	2005-01-01
IFRS 6	<i>Exploration for and Evaluation of Mineral Assets</i> التنقيب عن وتقييم الأصول المعدنية	2004-12-09	2006-01-01
IFRS 7	<i>Financial Instruments: Disclosures</i> الأدوات المالية: الإفصاحات	2005-08-18	2007-01-01
IFRS 8	<i>Operating Segments</i> الأدوات المالية: الإفصاحات	2006-11-30	2009-01-01
IFRS 9	<i>Financial Instruments</i> أدوات مالية	2014-07-24	2018-01-01
IFRS 10	<i>Consolidated Financial Statements</i> القوائم المالية الموحدة	2011-05-12	2013-01-01
IFRS 11	<i>Joint Arrangements</i> ترتيبات مشتركة	2011-05-12	2013-01-01
IFRS 12	<i>Disclosure of Interests in Other Entities</i> الكشف عن الحصص في مؤسسات أخرى	2011-05-12	2013-01-01
IFRS 13	<i>Fair Value Measurement</i> قياس القيمة العادلة	2011-05-12	2013-01-01
IFRS 14	<i>Regulatory Deferral Accounts</i> تنظيم الحسابات المؤجلة	2014-01-30	2016-01-01
IFRS 15	<i>Revenue from Contracts with Customers</i> الإيرادات من العقود مع العملاء	2014-05-18	2018-01-01
IFRS 16	<i>Leases</i> عقود الإيجار	2016-01-13	2019-01-01

Source : <http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs>

فيما يلي المعايير المحاسبية الدولية الملغاة والمعدلة والفعالة إلى غاية سنة 2016

جدول رقم (4): المعايير المحاسبية الدولية (IAS)

المعيار	اسم المعيار	ملاحظة
IAS 1	عرض القوائم المالية	
IAS 2	المخزون	
IAS 3	القوائم المالية الموحدة	استبدل بمعيار المحاسبة الدولي رقم 27 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 عام 1989
IAS 4	محاسبة الاهتلاك	الغى عام 1999 واستبدل بالمعايير 16. 22.38
IAS 5	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عام 1997
IAS 6	المعالجة المحاسبية لتغير الأسعار	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 15 سنة 2003
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	
IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	
IAS 9	محاسبة أنشطة البحث والتطوير	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 38 عام 1999
IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	
IAS 11	عقود الإنشاء	سيستبدل بمعيار التقرير المالي IFRS 15 ابتداء من جانفي 2018
IAS 12	ضرائب الدخل	
IAS 13	عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة	وقد حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1
IAS 14	التقارير المالية للقطاعات	عوضه معيار التقرير المالي IFRS 8 سنة 2009
IAS 15	المعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار	الغى المعيار عام 2003
IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات	
IAS 17	عقود الإيجار	سيستبدل بمعيار التقرير المالي IFRS 16 ابتداء من جانفي 2019
IAS 18	الإيراد	سيستبدل بمعيار التقرير المالي IFRS 15 ابتداء من جانفي 2018

IAS 19	منافع الموظفين (التقاعد)	
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	
IAS 22	اندماج الأعمال	وقد حل محله معيار التقرير المالي IFRS 3 سنة 2004
IAS 23	تكاليف الاقتراض	
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	
IAS 25	المحاسبة عن الاستثمارات	وقد حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 40 سنة 2001
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	
IAS 27	القوائم المالية الموحدة والفردية	عدل عام 2011 بمعيار IFRS 10، و IFRS 12
IAS 28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	حل محله معيار التقرير المالي IFRS 12
IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	
IAS 30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة	حل محله معيار التقرير المالي IFRS 7
IAS 31	الحصص في المشاريع المشتركة	حل محله معيار IFRS 11، و IFRS 12
IAS 32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	
IAS 33	حصة السهم من الأرباح	
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	
IAS 35	العمليات المتوقفة أو غير المستمرة	حل محله معيار التقرير المالي IFRS 5
IAS 36	انخفاض قيمة الموجودات	
IAS 37	المخصصات، والأصول والالتزامات المحتملة	
IAS 38	الموجودات غير الملموسة	
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	سيحل محله IFRS 9 متى بدأ تطبيقه
IAS 40	الاستثمارات العقارية	
IAS 41	الزراعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: (www.iasplus.com)

المطلب الثالث: الفروض والمبادئ المحاسبية

ترتكز المحاسبة في عملها على مجموعة من المبادئ و الفروض، غير أن المبادئ المحاسبية المعروفة حاليا لم تنشأ كلها في نفس الوقت و إنما نشأ كل منها في سياق منفصل عن الآخر حسب الحاجة إليها ثم بعد ذلك انتشر استعمالها و لقيت القبول العام.

أولا: الفرضيات الأساسية

تعرف الفروض على أنها "مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها، لكنها تكون أساسا لإطار فكري يصلح للاستدلال و التوصل إلى نتائج محددة". حيث يمكن القول أنها بديهيات أو مسلمات غدت إعداد المعلومة المحاسبية و المالية.

على اعتبار أن القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي فإن الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في مبدئي محاسبة التعهد، واستمرارية الاستغلال.

1. **محاسبة التعهد (الالتزام) :** يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند الالتزام بها عندما ينشأ الحق أو الدين. على العكس من ذلك في المحاسبة المالية المبسطة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عندما يحدث التدفق النقدي، حيث يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها، تنص المادة 6 من المرسوم التنفيذي 156/08 "تتم محاسبة أثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث"، وتعرض في القوائم المالية للسنوات التي ترتبط بها¹.

2. **استمرارية الاستغلال (النشاط):** يجري إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك. تنص المادة 7 من المرسوم التنفيذي 156/08 "تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاتها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب".

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2008)، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، الجزائر، المادة 06، ص 11.

3. **فرضية القياس النقدي**: تهتم المحاسبة بالعمليات التي تقاس بالوحدة النقدية ، كما يجب على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني اعتماد العملة الوطنية في قياس كل التدفقات الاقتصادية ، حيث يعد الدينار الجزائري الوحدة الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان . وتنص المادة 10 من المرسوم التنفيذي 156/08 أنه لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقداً.

ثانياً: المبادئ المحاسبية : تتمثل المبادئ في خطوط إرشادية عامة توجه المحاسب إلى اتخاذ الإجراء الأنسب، عند إثبات العمليات والأحداث الاقتصادية وإعداد وعرض البيانات المالية .حيث أن هذه المبادئ المحاسبية تفقد وتوجه الممارسات المحاسبية بشكل عام، وتحظى بإجماع جمهور المحاسبين وأهل المهنة¹، وقد تبنى النظام المحاسبي المالي ضمناً مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1. **مبدأ التكلفة التاريخية**: يقضي هذا المبدأ بتقييم أو تسجيل الأصول والخصوم وفق السعر التبادلي النقدي في تاريخ اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام ، بغض النظر عن التغيرات الطارئة على الأسعار والتقلبات في القيمة الاقتصادية لأصول المؤسسة الاقتصادية والتزاماتها ، أو في القيمة الاقتصادية لعناصر الأعباء والإيرادات ، فإنها تظهر في السجلات المحاسبية والقوائم المالية الختامية دوماً بتكلفتها التاريخية².

2. **مبدأ الحيطة والحذر**: إن هذا المبدأ يفسر السياسة والإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الخسائر والأرباح المتوقعة، فإذا توقعت المؤسسة حصولها على أرباح فإن هذه الأرباح لا تأخذ في الحسلب حتى يتم تحقيقها أما إذا توقعت خسائر فإنها تأخذها في الحسبان ويحتاط لها³.

3. **مبدأ القيد المزدوج**: يسجل محاسبو المؤسسات عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة تمكنهم من اكتشاف أغلب الأخطاء في حينها .وتعتمد المحاسبة العامة، غيرها من المحاسبات العصرية على مبدأ القيد المزدوج لماله من فوائد كبيرة في اكتشاف الأخطاء، ويشترط في القيد المزدوج، في كل عملية محاسبية تسجل، تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية، أي يشترط توازن الحسابات وذلك بالنسبة لكل عملية⁴.

1عوض خلف العيسوي، الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى، دار دجلة عمان، الأردن، 2007 ، ص 81 .

2عبد الحي مرعي وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص 38 .

3خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 11.

4محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص 38.

4. **مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:** يقصد به استخدام نماذج من التقارير المالية والقوائم بشكل ثابت خلال الفترات المالية المتتالية، حيث يساعد ذلك على إجراء المقارنات ما بين نتائج أعمال المؤسسة في الفترات المتعاقبة وقيّمها، إن ثبات وتجانس القوائم المالية والحسابات الختامية تتيح الفرصة لتحديد التغيرات الحاصلة في هذه النتائج.¹
- إن الطرق المحاسبية تتمثل في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية والتي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة لأخرى لإعداد وعرض القوائم المالية.²
5. **أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط لشكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية إيجار (عدم انتقال الملكية) من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.
6. **مبدأ عدم المقاصة:** لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس،³ غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.
7. **الدورة المحاسبية:** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في N/12/31، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالفا لتاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.⁴
8. **استقلالية الدورات:** إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.⁵

¹ خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 11

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2008)، العدد 27 مرجع سبق ذكره، المادة 06، ص 11.

³ A.KADDOURI, A.MIMECHE, Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007, ENAG édition, Alger, 2009, p89.

⁴ الجريدة الرسمية الجزائرية (2008)، العدد 27 مرجع سبق ذكره، المادة 30، ص 6.

⁵ المرجع السابق المادة 12، ص 4.

9. مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم¹. لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه المؤسسة، يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة².

¹ Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, **Normes IFRS et PME**, Edition DUNOD, 2004, p20.

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2008)، العدد 27، مرجع سبق ذكره، المادة 11، ص12

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية على عكس المخطط الوطني الذي يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية للاقتصاد المخطط.

المطلب الأول: مراحل تطور التشريع المحاسبي الجزائري

مر التشريع المحاسبي الجزائري بعدة مراحل بدأ من التشريع المحاسبي الفرنسي ثم المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

أولاً: تطور التشريع المحاسبي الجزائري: ورثت الجزائر غداة الاستعمار الفرنسي المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، استمر العمل بالتشريع الفرنسي لسنة 1957 PCG في مجال المحاسبة وذلك من خلال المخطط المحاسبي العام، و كان هذا الإطار التشريعي كافياً للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب. كما شهد التنظيم الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة البدء في عمليات التأمين خاصة في قطاعات (المناجم، البنوك المحروقات)، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تتسجم و التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة التغير في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجه الجديد، كما تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد يحرف على المهنة المحاسبية ألا وهو المجلس الوطني للمحاسبة وذلك في نهاية سنة 1971 والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان الأولى وهي التنظيم مهنة المحاسبة والخبر المحاسب في الجزائر (بموجب الأمر رقم 82/71 الصادر بتاريخ 1971/12/29). و الثانية هي إنشاء لمخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957. و وضعت لذلك مجموعة من الخطوط العريضة التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح¹.

وفي 29 أبريل 1975 قامت الجزائر بإصدار الأمر 19 الهدف من إصدار هذا القانون هو ضرورة التأقلم ومسايرة التوجه الاقتصادي الاشتراكي المتبع من طرف الجزائر، واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية أواخر الثمانينات أين بدأت الجزائر في تغيير النهج الاقتصادي المتبع تدرجياً من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه قوى السوق بشكل أكبر، هنا بدأت تظهر محدودية المخطط الوطني المحاسبي للتكفل بمتطلبات

¹ حميدات جمعة، بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، مداخلة، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و 06 ماي 2013، ص4.

المحيط الاقتصادي الجديد وقد مست النقائص عدة جوانب منه كغياب إطار مفاهيمي يحدد المبادئ والأهداف التي تقوم عليها قواعد النظام المحاسبي مما أضفى سكونا وجمودا على العمل المحاسبي، وفي كثير من الأحيان تأتي الحلول من المهنيين، لكن عدم استنادهم على إطار عام وموحد يجعل من حلولهم هذه مجرد اجتهادات شخصية كثيرا ما لا تكون متماثلة وهذا ما يتعارض مع أسس المحاسبة.

ومما يعاب أيضا على المخطط الوطني المحاسبي هو عدم تحديده لمستخدمي القوائم المالية ومحتواها وإن كان الاستنتاج من خلال طريقة التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية أنها تركز على الجانب الاقتصادي الكلي وأن المستخدم الأساسي والأكثر أهمية هو الدولة ومحتوى القوائم المالية موجه لتلبية احتياجاتها من المعلومات لغرض اتخاذ القرارات.

ونتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية الرامية إلى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، باستجابة المحاسبة لاحتياجات أطراف عديدة من المعلومات، والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون الدوليون .

وفي سنة 2007 تم إصدار نظام محاسبي جديد والمتمثل في النظام المحاسبي المالي ومن خلاله اعتمدت الجزائر توجه جديد في مجال التوحيد المحاسبي يوافق تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير المالية تخدم احتياجات مستخدميها لاتخاذ مختلف قراراتهم.

ثانيا. الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر.

شهدت الساحة المحاسبية في الجزائر تغييرات كثيرة وجذرية منذ إصدار النظام المحاسبي المالي بتاريخ 25 نوفمبر 2007، أهمها صدور القانون رقم 01/10 المؤرخ بـ 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي والمحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد¹، والذي بصوره أنهى جدلا كبيرا في الصلاحيات بين مجلس الوطني للمحاسبة والمصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وانتهى القانون 01/10 إلى التمييز بين صنفين أساسيين من المشرفين على مهنة المحاسبة في الجزائر:

-المجلس الوطني للمحاسبة؛

-التنظيمات المهنية (المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي

الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين)؛

-لجنة تنظيم عمليات النورصة ومراقبتها.

1- المجلس الوطني للمحاسبة: يعود تاريخ استحداث المجلس الوطني للمحاسبة إلى المرسوم التنفيذي

رقم 96- 318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 والمتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، وهذا

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 42 ، الصادرة في 11 جويلية 2010 ص 8.

والمجلس حسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي هو: "جهاز استشاري ذو طابع وزاري مشترك ومهني مشترك، يقوم بمهنة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها".

و من أهم إنجازات التي قام بها المجلس في ظل التنظيم القديم المبني على أساس المرسوم التنفيذي السابق هو إعداده للنظام المحاسبي المالي والذي أصدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 25 نوفمبر 2007 من خلال القانون 07-11 المتعلق النظام المحاسبي المالي.

وبعد صدور القانون رقم 10-01 أعيد تنظيم مجلس الوطني للمحاسبة، ليتبوأ مسؤولية جديدة متمثلة في الإشراف على مهنة المحاسبة في الجزائر، فتنص المادة الرابعة (04) من القانون 10-01 على إنشاء مجلس وطني للمحاسبة خاضع لسلطة وزير المالية، ويتشكل المجلس حسب المادة رقم 05 ، من خمسة لجان متساوية الأعضاء كالتالي:

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛

- لجنة الاعتماد؛

- لجنة التكوين؛

- لجنة الانضباط والتحكيم؛

- لجنة مراقبة النوعية.

مهام: يمكن القول بأن للمجلس الوطني للمحاسبة دورين أساسيين متكاملين، يتمثل الدور الأول في الإشراف على تنظيم مهنة المحاسبة من خلال تنظيمها لشروط الحصول على إجازة مزاولة المهنة وكذا مساعدة المهنيين على التكيف مع مختلف المستجدات المتعلقة بالمحاسبة، أما الدور الثاني فيتمثل في إشرافه على عملية التقييس المحاسبي من خلال قيامه بتكييف الأطر المحاسبية مع مختلف التطورات والمستجدات التي تطرأ على بيئة المحاسبة.

2- التنظيمات المهنية: على إثر القانون رقم 10/1 تم حل ألمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ، الذي تم إنشاؤه بناء على القانون رقم 91 / 08 المؤرخ 27 أفريل 1991، وتم إنشاء ثلاثة تنظيمات مهنية متمثلة في: مصف وطني للخبراء المحاسبين ،غرفة وطنية لمحافظي الحسابات ، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

أ - المصف الوطني للخبراء المحاسبين: هو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، يضم أشخاصا طبيعيين أو معنويين مؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسبي، ويضم 09 أعضاء عن طريق الانتخاب العام، كما يضم ممثلا لوزير المالية يشغل المنصب الذي يحدده له التنظيم.

حيث يعد خبيراً محاسبياً كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات التي تكلفه بهذه المهمة، ومن أعماله:

- مسك وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل،

- تدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات؛

- تقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي؛

- ممارسة وظيفة محافظ الحسابات.

ب - المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: هي تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، يضم أشخاصاً طبيعيين أو معنويين مؤهلين لممارسة مهنة المحاسب المعتمد، ويضم 9 أعضاء عن طريق الانتخاب العام، كما يضم ممثلاً لوزير المالية يشغل المنصب الذي يحدده له التنظيم.

حيث يعد محاسباً معتمداً الذي يمارس بصفة عادية باسمه وتحت مسؤوليته، مهمة مسك وفتح وضبط حسابات التجار والشركات التي تطلب خدماته.

ومن أعماله ما يلي:

- إعداد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف به؛

- يمكنه مساعدة زبونه لدى مختلف الإدارات المهنية؛

- يمكن للمحاسب المعتمد في حالة طلب منه الزبون أن يساعده في إعداد القوائم المالية.

ج - الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات: هي تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، يضم أشخاصاً طبيعيين أو معنويين مؤهلين لممارسة مهنة محافظ الحسابات، ويضم 9 أعضاء عن طريق الانتخاب العام، كما يضم ممثلاً لوزير المالية يشغل المنصب الذي يحدده له التنظيم.

يعد محافظ حسابات كل شخص يمارس باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهنة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

ومن مهامه:

- يشهد بعد قيامه بالفحص اللازم بأن التقارير السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماماً لنتائج

عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛

- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة

ومجلس المديرين أو المسير؛

يُقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات التابعة لها، وبين المؤسسات التي يكون للقائمين بالإدارة أو المديرين لشركة التي يراقبها مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
يُبين رأيه فيما يخص قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.

3- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: نشأت هذه اللجنة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المتداولة، هذه اللجنة لتعزيز ممارسات مهنة المحاسبة من خلال رقابتها على مدى التزام الشركات المدرجة فيها بتعليمات ومتطلبات الإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي، وكما جاء في دستورهما مهمة هذه اللجنة هي:

حماية المستثمرين في القيم المتداولة؛

حسن سير سوق القيم المنقولة و شفافيته.

المطلب الثاني: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

نتطرق في هذا المطلب المفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

أولاً: تعريف النظام المحاسبي:

عرفته المادة 3 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/6 بأنه: "نظام لتنظيم المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينة في نهاية السنة"¹.

ومن خلال التعريف السابق نستنتج الخصائص التالية للمحاسبة المالية:

- المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية؛
- مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي؛
- مخرجات النظام تمثل كشوف تعكس بصدق المركز المالي للكيان؛
- هدف النظام قياس أداء و نجاعة الكيان (جدول حسابات النتائج)، ووضعية الخزينة (جدول التدفقات النقدية)؛
- يتم إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة المحاسبية.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2007)، العدد 74، القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجزائر، المادة 3، ص3

ثانيا : الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

- القانون 11/7 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام لمحاسبي المالي وشروط و كفايات تطبيقه؛
- المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 28 ماي 2008 المتضمن أحكام تطبيق القانون 11/7؛
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والصادر في 29 مارس 2009 المحدد لقواعد التقييم والمحاسب ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها؛
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2009 والصادر في 29 مارس 2009 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بهدف مسك محاسبة مالية مبسط؛
- المرسوم التنفيذي 110/9 المؤرخ في 01 أبريل 2009 المحدد لشروط وكفايات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

ثالثا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك محاسبة مالية، يمكن أن يكون خاضع للقانون التجاري، أو يمثل التعاونيات ومختلف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المنتجة للسلع أو الخدمات التجارية أو غير (التجارية)، ويكون استعمال المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي المالي من طرف:

- المسيرين وأعضاء الإدارة والمراقبة ومختلف الهياكل مختلفة الداخلية للمؤسسة؛
 - مقدمي رؤوس الأموال (الملاك والمساهمين والبنوك وغيرها من المقرضين)؛
 - الإدارة وغيرها من المؤسسات مع سلطات الرقابة والسيطرة (إدارة الضرائب، وإحصاءات وطنية... الخ)؛
 - الشركاء الآخرين في المؤسسة مثل شركات التأمين والموردين و الموظفين أو العملاء؛
 - جماعات المصالح الأخرى بما في ذلك الجمهور بشكل عام.
- وتلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية: ¹

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛

-التعاونيات؛

-الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا

كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

¹المرجع السابق، المادة 4، ص3

-وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

نصت الفقرة الثانية من المادة 2 من قانون 11-2007 على أنه يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما نصت الفقرة الثانية من المادة 5 من قانون 11-2007 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها (يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية) وعدد مستخدميها (المستخدمين الذين يعملون ضمن الوقت الكامل) حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين متتاليتين الحدود الآتية¹:

-النشاط التجاري رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار

-عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء

-النشاط الإنتاجي والحرفي - :رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار

-عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء

-النشاط الخدمي والنشاطات الأخرى - :رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار

-عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

أن تمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى بمحاسبة الخزينة وتتضمن وضعية السنة المالية، حسابات النتائج للسنة المالية وجدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية .

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

يتناول هذا المبحث أهمية النظام المحاسبي المالي وأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

أولاً: أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

يسهل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية وضعية المؤسسة، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من طرف المتعاملين معها وعلى رأسهم المستثمرين؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2009 المحدد الأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، ص 91.

يشكل فرصة للمؤسسة من أجل تحسين نوعية علاقتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية.

يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي؛ يعتبر كضمان حيث يساهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبة معترف بها عالميا؛

يقترح النظام المحاسبي المالي حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني منها عمليات القرض الإيجاري؛

يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيله للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة؛

يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسات، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنية ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة داخل الجزائر وخارجها؛

يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير بأقل جهد وتكلفة.

ثانيا : أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة المحاسبية الدولية، وتلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال¹ :

-السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية، أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية؛

-جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات

تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق معايير

المحاسبة الدولية؛

¹مقراني عبد الكريم، قمان عمر، أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف و المراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي، مداخلة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، أيام 13، 14، 15 أكتوبر 2009 ، ص ص 03-04 .

- نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين؛
- عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية، وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به المؤسسات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للمؤسسة الأم.¹
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة التقييم، عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤنات توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.
- الأخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية المحلية من الممارسات الدولية.
- إعطاء صورة صادقة (حقيقية) عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي، مع مراعاة الالتزامات القانونية التي يجب أن تلتزم بها هذه المؤسسات، وذلك بموجب تنظيماتها، وحجم وطبيعة أنشطتها؛
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين بما يفيدها في تنويع مصا در التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار.
- المساهمة في نمو و مردودية المؤسسات من أجل معرفة أفضل للآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تحدد نوعية وفعالية التسيير؛
- السماح بمراجعة الحسابات وإعطاء ضمانات للجميع : المسيرين، المساهمين والشركاء، والدولة وغيرها، مثل الموظفين أو الدائنين، وذلك في إطار من النظام، والصدق والشفافية؛
- المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل لعملية صنع القرار وإدارة المخاطر لجميع الجهات الفاعلة في السوق، بما في ذلك السلطات العمومية؛

¹ ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني-دراسة مقارنة -الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة الوادي -الجزائر 17-18 جانفي 2010، ص 8

- المساهمة في تحسين الإحصائيات والحسابات الاقتصادية للقطاع على الصعيد الوطني من خلال المعلومات الدقيقة وذات الصلة، المسيطر عليها والتي جمعت في شروط مرضية من السرعة الموثوقة؛
- السماح بتسجيل موثوق به لجميع معاملات المؤسسة الاقتصادية تسمح بإعداد إقرارات ضريبية موثوقة، صادقة ومنتظمة (الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الدخل)، وبالتالي فإن النتيجة ستكون قريبة من القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)؛
- الشركات المتعددة الجنسيات سوف تستفيد من زيادة التناسق في الإبلاغ الداخلي من خلال توحيد الإجراءات المحاسبية في مختلف البلدان؛
- النظام الجديد يتلاءم تماما مع أدوات الإعلام الآلي القائمة التي تسمح (عادة ما تكون منخفضة للغاية من حيث التكلفة) بإدخال البيانات المحاسبية، إعداد القوائم المالية وتقديم وثائق للتسيير حسب الأنشطة.

ثالثا: الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي

- لقد جاء في المواد من 10 إلى 24 من قانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الإطار التنظيمي لمسك محاسبة مالية، فقد حدد من خلالها الإجراءات التنظيمية التي تستوفي سير العمليات المحاسبية من خلال النقاط التالية¹:
- تحدد المؤسسة اللازمة الإجراءات لوضع مخطط محاسبي يناسب نشاطها ويسمح بإجراءات الرقابة الداخلية والخارجية؛
 - تحفظ مختلف الدفاتر ووثائق الإثبات لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية؛
 - يتم ترقيم وتأشير الدفاتر المحاسبية القانونية (دفتر اليومية ودفتر الجرد) من قبل رئيس محكمة مقر المؤسسة؛
 - لا يجب ترك بياض أو تشطيب أو أي نوع من أنواع التغيير أو النقل إلى الهامش في الدفاتر المحاسبية إلا في إطار ما يسمح به قانون المحاسبة المالية؛
 - تحدد كفاءات مسك والضبط اليومي لإيرادات ونفقات المؤسسات الصغيرة عن طريق التنظيم؛
 - تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي، ويشترط أن تلبى المحاسبة الممسوكة بموجب نظام الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والأمن والمصادقية وقابلية استرجاع المعلومات؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2007)، العدد 74، القانون رقم 11/07، مرجع سبق ذكره، المادة (10-24) ص ص 4-5.

- يجب أن تستوفي المحاسبة المالية التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك البيانات والمعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها؛
- تمسك مختلف دفاتر نظام المحاسبة المالية بالعملة الوطنية؛
- يجري تحويل العمليات والأحداث المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة من خلال المعايير المحاسبية؛
- تخضع أصول وخصوم المؤسسات التي تمسها أحكام هذا القانون إلى جرد مادي مرة في السنة على أساس فحص مادي دقيق وإحصاء كل وثائق الإثبات؛
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني أو تعاقدية؛
- تعتمد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام على المبدأ الدولي المسمى القيد المزدوج حيث يمس كل تسجيل حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن مع احترام التسلسل الزمني للأحداث المالية والمحاسبية التي يحددها هذا الكيان؛
- كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة ومضمونها وتخصيصها ومرجع وثيقة الإثبات التي استند إليها في كتابة هذه المعلومات أو البيان؛
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يستند على وثيقة إثبات مؤرخة ومثبتة على ورق أو أي شيء يضمن المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق؛
- يجب إجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات؛
- الكيانات الخاضعة لهذا القانون مجبرة على مسك مجموعة من الدفاتر القانونية و هي (دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد مع احتواء هذه الدفاتر على دفاتر فرعية مساعدة حسيب احتياجات المؤسسة) ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.

المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم الأهداف المحاسبة المالية كذلك لذا من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم الدالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية

إن عرض القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من الشركات الموجودة حول العالم، حيث يتم إعدادها وعرضها بشكل منظم ومفهوم حيث يستطيع المستخدم فهمها والاستفادة منها.

أولا: مفهوم القوائم المالية

تعدد مفهوم القوائم المالية نذكر منها:

"هي عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة، أو مركزها المالي عن فترة مالية سابقة، أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مستقبلية".¹
وكما تعرف أيضا:

"بأنها وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في مشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان في داخل المشروع أو خارجه".²

"بأنها وسيلة تعبير عن نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي، وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة، كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعنية سواء كانوا داخليين كالإدارة والملاك أو الخارجيين كالمساهمين والمستثمرين".³

ويمكن القول بأن القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة في أشكال محددة هي الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة بالإضافة إلى الملاحق أو الإيضاحات، كما تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليه الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات.

1- حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000، ص200.

2- أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة - المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص43

3- هاشم أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية - محاسبة التكاليف الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص41

ثانيا : أهداف القوائم المالية

تتحدد أهداف القوائم المالية من احتياجات مستخدميها (المسيرين، الملاك، البنوك، المستثمرين المساهمين، السلطات الجبائية، السلطات الإحصائية الوطنية، سلطات التخطيط، التأمين، الأجراء، الزبائن ومختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة).

ولقد حدد الإطار النظري لمجلس معايير المحاسبة الدولية الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها في ما يلي:¹

- تهدف إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة، وذلك بغرض إفادة العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- تلبى القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين، ومع ذلك فإن تلك القوائم لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمون في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويرجع ذلك في حد كبير إلى أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية.
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات.
- تساعد المهتمين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض.
- تقدم معلومات لازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها.
- تقدم معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبنية حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

¹ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 29.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية

إن النظام المحاسبي المالي يضمن قواعد وأحكام لتنظيم العمل المحاسبي في المؤسسات الملزمة بتطبيقه، وهذه القواعد والأحكام تؤثر على الوثائق والتقارير المعدة كتلخيص لذلك العمل المحاسبي من حيث نوعها وعددها و شكلها، محتواها، ومن ثم جودتها وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا بتوفر مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتميز بها، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حيث جاء في المادة 08 من المرسوم رقم التنفيذي رقم 156/08: "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشف المالية على الخصائص النوعية الملازمة والدقة وقابلية للمقارنة والوضوح".¹

أولاً: الملازمة و الموثوقية

1 - **الملازمة:** يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وتمتلك المعلومات هذه الخاصية عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، كما يجب أن تكون متاحة لمستخدميها في الوقت المناسب حتى تكون ذات منفعة. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية :

أ - **التوقيت الملائم:** يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات و هذه العملية محددة دائماً بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة، ومنه فإن توفير المعلومات في وقتها يعد أمراً مفيداً ومرغوباً فيه في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل و أوجه القصور في الوقت المناسب، بأقل جهد و أدنى مستوى من التكاليف والخسائر.

ب - **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:** تعد المعلومات المحاسبية الملائمة مفيدة في تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، وبمعنى آخر تساعد القيمة للمعلومات التنبؤية مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعد في تعديلها أو تصحيحها. و لقد عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيانها رقم (20) الصادر في سنة 1980 كما يلي: " هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة."

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2007)، العدد 74، القانون رقم 11/07، مرجع سبق ذكره، المادة 8، ص 12.

ت | **المقدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة**: تلعب المعلومات دورا هاما في تعزيز (تثبيت) أو تصحيح توقعات سريقة، أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، و بالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات. إن هذه الخاصية في التقييم الارتدادي، أو كما تسمى أيضا بالتغذية العكسية أو الإسترجاعية، لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات.

2 - **الموثوقية**: تعد الموثوقية الخاصية الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة، و لقد عرفها البيان رقم 20 لسنة 1980 على النحو التالي: " تعني خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء و التحيز بدرجة معقولة و أنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله. " إن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها، وقد نصت المادة 10 من القانون رقم 11/07 على أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها، و تتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص ثانوية:

أ - **المصادقية**: أي إنعدام الأخطاء المادية والتحريفات في الكشف "القوائم" المالية، وتتسم الحسابات بالمصادقية. والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل.¹

ب | **القابلية للتحقق**: إن مصطلح " قابلية التحقق " هو المصطلح الحالي البديل لشرط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس علمي، أي أن القياس العلمي يجب أن يكون خاليا من التحيز الشخصي . و لكن تجنب تحيز القائم بعملية القياس (المحاسب) لا يضمن لنا وحده أن طريقة القياس هي الطريقة الصحيحة للتعبير تعبيراً صادقا عن الأحداث المالية و الاقتصادية التي تهم المؤسسة.

ت | **الحياد**: تعرف هيئة معايير المحاسبة المالية التحيز في عملية القياس على أنه " هو ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلا من أن يكون الحدث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين. "

ثانيا: القابلية للمقارنة و القابلية للفهم

1. **القابلية للمقارنة**. يجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على إجراء مقارنات للقوائم المالية

لعدة فترات زمنية مختلفة لنفس المؤسسة، وذلك لتحديد الاتجاهات تطور المركز المؤسسة المالي وأدائها، كما يجب أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية لمختلف المؤسسات ومن نفس القطاع . وذلك من خلال توفير معلومات مالية تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة².

¹ بحار حسنة، معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS)، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص15.

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2007)، القانون رقم 07-11 مرجع سبق ذكره، المادة 29، ص05.

وقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير جميع المعلومات المالية المحققة لخاصية القابلية للمقارنة وذلك بالإفصاح عن جميع المعلومات المفسرة للقوائم المالية الأساسية وهذا ما نصت عليه المادة 29 من القانون رقم 11/7:

"يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة.

يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكيف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة"

كما ينبغي أن تكون طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة ثابتة على مر الزمن بالنسبة للمؤسسة الواحدة، وأهم ما تتضمنه هذه الخاصية هو إبلاغ المستخدمين بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغييرات في هذه السياسات وأيضا آثار هذه التغييرات.

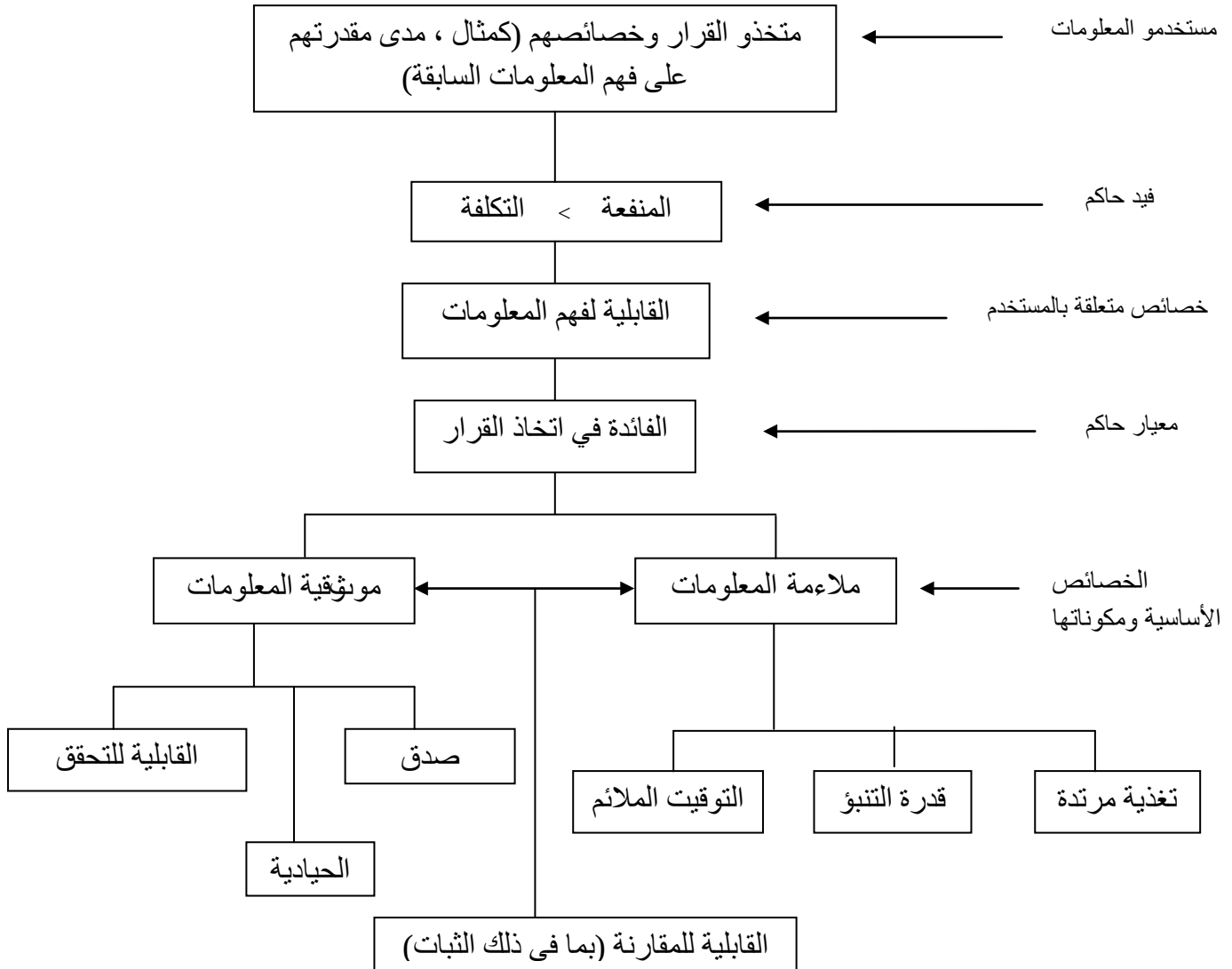
2. القابلية للفهم (الوضوح) هي القابلية للفهم من جانب المستخدمين التي يجب توافرها في المعلومات

الواردة بالقوائم المالية ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدم على دراية كافية بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة، وأن تكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية، ومع ذلك فإنه لا يجوز استبعاد أية معلومات تتعلق بمسائل معقدة وتعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها. كما يجب أن يكون بإمكان المطلع الذي له مبادئ عامة حول المحاسبة فهم محتوى الكشف المالية.¹

الشكل الموالي يبين لئلا الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية.

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، ط2، الجزائر، 2011، ص07.

الشكل رقم (1 - 1): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، عمان، 2006 ص

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية:

تتعدد الفئات التي تستفيد من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات التي تستخدمها، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة من مستخدمي¹، في الوفاء ببعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات ونظرا لتباين المعلومات المطلوبة من كل فئة معرفة نتائج المؤسسة، وأفاقها المستقبلية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى تقييم مدى مساهمتها في تطوير المجتمع.

1 **المستثمرون الحاليون و المحتملون:** إن المستثمرين هم الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال وهم الجهة الأكثر تحملا للمخاطر، و بالتالي فإن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما تحتاجه الفئات الأخرى.

إن أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية و الحالية و المستقبلية و أي تغير في أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة و مستقبلها و تقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

2 **الموظفون:** يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان و مدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

3 **العملاء:** يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي و قدرتها على الاستمرار في عملية الإنتاج و بيع سلعها.

4 **الموردون و الدائنون:** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقرير ما إذا كان الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

5 **المقرضون:** المقرضون بحاجة إلى معلومات تساعد في تقرير قدرة الشركة المقترضة على توفير السيولة النقدية اللازمة لسداد أصل القرض و الفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص4

6 -الحكومة و دوائرها المختلفة و الجهات المنظمة لأعمال الشركات: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات

تساعد في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة، مثل قانون الشركات و قانون الضرائب،

كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقرير الضرائب المختلفة على الشركة و تحديد مدى قدرتها على

تسديد هذه الضرائب و مدى المساهمة العامة للشركات في الاقتصاد الوطني.

كما ورد في الإطار المفاهيمي أن القوائم المالية لا يمكن أن تلبي جميع احتياجات المستخدمين من

معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالمعلومات التي تنشر في هذه القوائم تغطي عملية

قياس لأحداث حصلت في الماضي، في حين أن القرارات التي تتخذ من قبل معظم مستخدمي القوائم المالية

تتعلق بالمستقبل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ما يعرض في هذه القوائم مجرد معلومات مالية في حين

يحتاج المستخدمون إلى العديد من المعلومات الأخرى غير المالية.

المبحث الرابع: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

حسب النظام المحاسبي المالي فإن كل المؤسسات المعنية بتطبيقه، ملزمة بتقديم قوائمها المالية في نهاية الدورة المحاسبية المحددة عادة بسنة وهي ¹: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، وهي نفس القوائم التي يعرضها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: الميزانية

تعتبر الميزانية القائمة الأساسية وهي تعكس الحالة المالية للمؤسسة في تاريخ إقفال السنة المحاسبية.

أولاً: تعريف الميزانية وطرق عرضها:

1. مفهوم الميزانية:

عرفت على أنها : "صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما ، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في شكل جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول والآخر عناصر الخصوم " هي الكشف الإجمالي للأصول والخصوم (الديون الخارجية ورؤوس الأموال الخاصة) للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات².
وفقا للمعيار المحاسبي رقم 01 : تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة ، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة مع الحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.

2. أشكال عرض الميزانية (المركز المالي) :

يوجد شكلان لعرض قائمة المركز المالي:

- **العرض في شكل حساب** : وهو أسلوب تقليدي، حيث تُعرض فيه الأصول بأجزائها في الجانب الأيمن وتُعرض الالتزامات وحقوق أصحاب الكيان بأجزائهما في الجانب الأيسر، و يعكس هذا

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2007)، العدد 74، القانون رقم 11/07 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 25 ، ص 5.

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، القرار الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، ص 82.

العرض التقابل بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وكذلك بين كل من الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

• **العرض في شكل تقرير** ويتم فيه إدراج الالتزامات وحقوق الملكية أسفل الأصول مباشرة في نفس الصفحة.

ثانياً: تبويب عناصر الميزانية

يُقصد بتبويب عناصر قائمة الميزانية ترتيبها على شكل مجموعات متجانسة ذات عناوين معبرة، ويساعد التبويب الملائم على دقة التحليل المالي، فوجود قواعد محددة تحكم ترتيب مكونات قائمة الميزانية يضمن إمكانية إجراء المقارنات بين هذه المجموعات و متابعة تطورها على مدى فترات زمنية سواء كان بالنسبة للكيان أم بين عدة كيانات¹. حيث ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة أما الخصوم ترتب حسب درجة الاستحقاق.

تتشكل قائمة الميزانية من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 01 عرض كل من الأصول والالتزامات بشكل منفصل كالآتي:

1 - **الأصول**: "الأشياء ذات القيمة المملوكة للمنشأة، تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة، تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة".

تتكوّن الأصول من الموارد التي يسيّر الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول².

وتصنف الأصول إلى:

أ - **الأصول غير المتداولة**: تتضمن باقي الأصول الأخرى غير المصنّفة على أنها متداولة، وتتمثل

في الأصول الملموسة وغير الملموسة والأصول المالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل³.

وحسب النظام المحاسبي المالي فهي الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة. الأصول التي تتم حيازتها أساساً لأغراض المعاملات

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة، عمان، 2007، ص ص: 247 - 248

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2007)، العدد 74، القانون رقم 11/07، مرجع سبق ذكره المادة 20، ص 13.

³ محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، والإفصاح، دار وائل، عمان، ط 2، 2008، ص 267.

أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال أثنى عشر شهرا 12، و السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

- **الأصول غير المادية (معنوية):** هي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة، و تدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة و تضم الشهرة و العلامة التجارية و حق الابتكار، رأس المال التجاري. (المعيار المحاسبي الدولي 38 مدخل الفقرة 2)

- **الأصول المادية (عينية):** هي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، و إما من أجل إيجارها للغير، أو لاحتياجات إدارية، وهي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية، وتضم الأراضي، المباني، المعدات..... (المعيار المحاسبي الدولي 16 مدخل الفقرة 6)

- **الأصول المالية** تعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة وتشمل: المساهمات، الأصول المالية.

ب) الأصول المتداولة: يصنف الأصل على أنه متداول إذا كان¹:

- موجه للبيع أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للكيان ؛

- محتفظ بها بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛

- يُتوقع أن تتحقق خلال مدة اثني عشر (12) شهرا من تاريخ قائمة المركز المالي.

- عندما تكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد.

وتضم العناصر التالية:

- المخزونات تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد و التي تستهلك

خلال الفترة المالية، وتضم البضائع، المواد واللوازم، و المنتجات نصف المصنعة و التامة

الصنع؛

- المدينون الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة و تحتوي على:

أصول الضرائب (تبيين الضرائب المؤجلة)، الزبائن و المدينون الآخرون والأصول

المماثلة؛

- خزينة الأصول و العناصر المماثلة لها، والتي تمثل في البنك و الصندوق و الودائع

تحت الطلب و التوظيفات قصيرة الأجل.

¹ Bernard Raffournier, Les Normes Comptables Internationales (IFRS), Economica, Paris, 4e édition, 2010, p 32.

2 - **الإلتزامات (الخصوم):** وتمثل التزام حالي للكيان ناشئ عن أحداث ماضية، ويُتوقع أن يؤدي تسويته إلى خروج موارد من الكيان تمثل منافع اقتصادية¹.

و تشتمل الإلتزامات على حق الملكية و التزامات غير متداولة والتزامات متداولة.

أ - **حقوق الملكية (الأموال الخاصة):** تمثل رؤوس الأموال الخاصة فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية، أو ما تبقى من الأصول بعد تغطية الخصوم الجارية وغير الجارية وتتضمن رأس المال أو حساب المستغل؛ فرق إعادة التقييم الاحتياطات والعلاوات؛ النتيجة الصافية؛ فرق المعادلة؛ أموال خاصة أخرى.

ب - **الإلتزامات غير المتداولة (خصوم غير جارية):** تمثل تعهدات على الكيان لا يُتوقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية ولكنها تكون مستحقة في تاريخ معين بعد ذلك، ولذلك تتضمن باقي الإلتزامات الأخرى غير المصنفة على أنها التزامات متداولة.

ت - **الإلتزامات المتداولة (خصوم جارية):** تمثل الإلتزامات المتداولة تعهدات يُتوقع سدادها إما عن طريق استخدام الأصول المتداولة أو إنشاء التزامات متداولة أخرى، ويصنف الإلتزام على أنه متداول إذا كان:²

- من المتوقع تسديده خلال الدورة التشغيلية للكيان؛
- ناشئاً عن أغراض المتاجرة؛
- يُستحقّ التسديد خلال مدة اثني عشر (12) شهرا من تاريخ قائمة المركز المالي؛
- ليس للكيان الحق في تأجيل التسوية اللازمة للإلتزامات بعد اثني عشر (12) شهرا من تاريخ قائمة المركز المالي.

وتشتمل على البنود التالية :

- الموردون و الدائنون الآخرون؛
 - خصوم الضرائب (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
 - مؤونات الأعباء و الخصوم المماثلة؛
 - الخزينة السالبة و ما يعادل الخزينة.
- إضافة إلى ذلك فقد حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي يجب أن تعرض في بند الأصول والخصوم في الميزانية كحد أدنى، كما جاء بتقسيم جديد للميزانية بإضافة عمودين، فالأول خاص بالملاحظات

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2007)، العدد 74، القانون رقم 11/07، مرجع سبق ذكره، المادة 22، ص 13.

² محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 367.

التوضيحية والثاني يبين رصيد العملية في السنة السابقة N-1 وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة .
الملحق رقم 01 ، يبين الشكل النموذجي السابقة للميزانية وعناصرها وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: جدول حساب النتيجة

يعكس جدول حساب النتيجة حصيلة نشاط المؤسسة لسنة المالية الجارية ويظهر النتيجة المحققة

أولا :تعريف وأهمية جدول حساب النتيجة

1 -**تعريف:** عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من

الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة".

وهو عبارة عن كشف يتضمن إيرادات ومصروفات المشروع عن فترة مالية سابقة، ونتيجة هذه القائمة تكون صافي ربح إذا كان مجموع الإيرادات فيها أكبر من مجموع المصروفات، وتكون صافي خسارة إذا كان مجموع المصروفات فيها أكبر من مجموع الإيرادات.¹

2 - أهمية جدول حساب النتائج

تعتبر قائمة الدخل من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد، لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، إذ تقوم بتحقيق الميزات التالي²:

- التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل؛
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛
- معرفة ربحية السهم الواحد؛
- معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك؛
- تحديد أسعار الأسهم من خلال معرفة نتيجة قائمة الدخل؛
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها؛
- احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

ثانيا: عناصر جدول حساب النتائج: يتكون جدول حساب النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتجات والأعباء، ولقد عرفها النظام المحاسبي المالي كما يلي:

¹ رضوان حلون حنان ، وآخرون ، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص125

² خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص121-122

أ - **المنتجات:** تتمثل منتجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تتحقق خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم المنتجات استعادة خسارة في القيمة كالاكتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ب - **الأعباء:** نقصان المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل استهلاكات وخروج أو نقصان الأصول أو حدوث خصوم، ويكون من أثارها التقليل من رؤوس الأموال الخاصة بشكل آخر غير عمليات توزيع رؤوس الأموال على المساهمين.¹

ثالثا: المعلومات الواجب توفرها على الأقل في حسابات النتائج

أ **المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج كآتي:**²

تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
منتجات الأنشطة العادية؛

المنتجات المالية والأعباء المالية؛

أعباء المستخدمين؛

الهضائب و الرسوم والتسديدات المماثلة؛

المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية؛

المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية؛

نتيجة الأنشطة العادية؛

العناصر الغير عادية (منتجات وأعباء)؛

النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة؛

في حالة حساب النتائج المدمجة:

حصص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛

حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية. حصص المؤسسات المشاركة والمؤسسات

المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 82

² نفس المرجع السابق، الفصل الثالث، الفقرة 1.230 ، ص 24

حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

ب) **المشكل القانوني لجدول حساب النتائج:** تعرض قائمة حساب النتيجة حسب النظام المحاسبي

المالي كما يلي :

إمّا حسب الطبيعة حيث يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها (مواد أولية، خدمات، أجور ورواتب، ضرائب، الاهتلاكات) ، حيث يميز القيمة المضافة ، فائض الاستغلال ، نتيجة العمليات؛

أو حسب الوظائف ، وتصنف الأعباء وفق هذا الأسلوب حسب الوظائف (تكلفة المبيعات ، التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية)، ويجهز الهامش الإجمالي ، النتيجة العملياتية؛ ولقد أعطيت أولية العرض حسب الطبيعة وللمؤسسة الخيار في عرضه حسب الوظائف في الملاحق (2) (3).

المطلب الثالث : قائمة تدفقات الخزينة

تم تبني هذه القائمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987، لتتبنها بعد ذلك لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 1992¹

أولاً: مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية

1. **مفهوم قائمة تدفقات الخزينة :** عرفها النظام المحاسبي المالي من خلال هدفها بحيث: "تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى إعطاء مستعملي الكشف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية وتقديم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها مصدرها".

كما يمكن تعريف قائمة التدفقات النقدية على أنه قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلة واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، هذه القائمة تظهر فقط الحالة المالية في الأجل القصير وتقدم ملخص للتدفقات النقدية التشغيلية، الاستثمارية وكذا التمويلية بصورة تؤدي إلى توفيقها مع التغير في النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة.

¹ Christian Hoarau, Tableaux de financement et de flux, Encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica, Paris (2000), p

تعتبر قائمة التدفقات النقدية الأداة الدقيقة المستخدمة لحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها وذلك اعتماد على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة¹.

2. أهمية قائمة التدفقات الخزينة : حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في المعيار المحاسبي رقم (95) أهمية هذه القائمة في انها تقوم ب :

-تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة خلال الفترة ؛

-تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتحويلية ؛

كما أوضح المعيار الأمريكي رقم (95) بأنه إذا ما تم استخدام المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية فلننها ستساعد المستثمرين والدائنين والمقرضين وغيرهم في :

-تقييم قدرة المنشأة في خلق تدفقات نقدية مستقبلية إيجابية؛

تقييم قدرة المنشأة في مواجهة التزامات، ومقدرتها على دفع توزيعات الأرباح، وحاجتها إلى التمويل الخارجي؛

-تقييم أسباب الاختلاف بين صافي الربح والنقد المقبوض والمدفوع والمتعلق بذلك الربح؛

-تقييم آثار كل من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية في الموقف المالي للمنشأة خلال الفترة ؛

-قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعاً للدورات الرئيسية لنشاطها.

ثانياً :محتوى قائمة التدفقات النقدية :لقد خصص مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار 07 "قائمة التدفقات النقدية "لتحديد" مفهوم ونماذج عرض قائمة التدفقات النقدية، وتوضح هذه القائمة التغير في النقدية ما بين أول المدة وآخر المدة، ويتم تصنيف هذه القائمة في ثلاث فئات هي:

أ - **تدفقات نقدية مرتبطة بالأنشطة التشغيلية :**تعتبر التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية مؤشراً هاماً لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية لكي تكفيها لسداد قروضها وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛

- المقبوضات النقدية الناتجة عن منح حقوق امتيازات، والرسوم و العمولات، وغيرها من الإيرادات؛

¹ قرشي يوسف، ساسي الياس ، التسيير المالي - الإدارة المالية، دروس وتطبيقات . دار وائل للنشر ، عمان ، 2006 ص204

- المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات؛
 - المدفوعات النقدية للمستخدمين أو لحسابهم؛
 - المقبوضات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن بوالص التأمين؛
 - المدفوعات النقدية كضرائب مسترجعة على النتيجة ما دامت غير مشتركة بصفة مباشرة مع أنشطة استثمارية أو تمويلية؛
 - المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار؛
 - المقبوضات والمدفوعات المتعلقة بشراء أو بيع الأوراق المالية والسندات بغرض المضاربة.
- ب) **عقبات نقدية مرتبطة بأنشطة استثمارية:** وهي تلك التدفقات الناتجة عن الحيابة والتنازل عن الأصول الثابتة، و ترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في قسم منفصل إلى أن تلك التدفقات تبين إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية من طرف المؤسسة، وتشتمل على العناصر التالية:
- المدفوعات النقدية للحيابة على الاستثمارات المادية المعنوية والأصول الثابتة الأخرى، هذه المدفوعات تضم أيضا تكاليف التطوير الموجودة ضمن الاستثمارات المعنوية وأيضا التكاليف المتعلقة بالاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة؛
 - المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة المادية والمعنوية والأصول الثابتة الأخرى؛
 - مدفوعات النقدية التي تمت بغرض إما الحيابة على حقوق الملكية (أسهم) أو القروض لدى مؤسسات أخرى أو المساهمة في مشروعات مشتركة مع أطراف أخرى (لا تدخل هنا تلك المدفوعات من النقدية التي تمت لأجل شراء أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة أو لأجل شراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الاتجار فيها)؛
 - المقبوضات النقدية نتيجة التنازل إما عن وسائل حقوق الملكية أو عن القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو عن حصصها لدى المشروعات المشتركة، ولا تدخل هنا مقبوضات النقدية التي كان مصدرها التنازل عن أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة أو التنازل عن أوراق مالية تم شرائها بغرض الاتجار فيها؛
 - القروض و التسبيقات المقدمة من أطراف أخرى غير تلك المقدمة من المؤسسات المالية؛

- المقبوضات النقدية الناتجة عن تحصيل القروض و التسبيقات الموجودة لدى الأطراف الأخرى غير تلك الموجودة لدى المؤسسات المالية؛

- و عقود " contrats d'options " المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود الآجلة، العقود الخيارات باستثناء تلك التي تم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو " contrats de swap " الإعتماد المتبادل المتاجرة، أو التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية؛

- و عقود " contrats d'options " المقبوضات النقدية الناتجة عن العقود الآجلة، العقود الخيارات باستثناء تلك التي تم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة ، أو " swaps " الاعتماد المتبادل التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

ت تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التمويل :هي الأنشطة التي تؤدي إلى تغيرات (بالزيادة أو النقص) في العناصر المكونة للأموال الخاصة (حقوق الملكية) وعناصر الالتزامات طويلة الأجل ويعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالحقوق والمطالبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمشروع وتتضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية العناصر التالية:

- المقبوضات النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية؛
- المدفوعات النقدية للمساهمين في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها؛
- الإيرادات الناشئة عن إصدار القروض السندية، القروض العادية، الكمبيالانت و الرهون العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل؛
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة؛
- النقدية المدفوعة من طرف المستأجر في إطار تخفيض رصيد التزامات متعلقة بأصول مستأجرة
- عن طريق عقد الإيجار التمويلي.

ثالثا: عرض قائمة التدفقات النقدية : تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة¹.

إن المعيار الدولي المتعمق بهذه القائمة قد ترك للمنشآت حرية استخدام طريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية، أما بطريقة المباشرة أو غير المباشرة وإن كان قد أشار ضمنا إلى أفضلية الطريقة المباشرة ، وتجدر الإشارة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 26.

إلى أن الخلاف بين الطريقتين ينحصر في صافي التدفق النقدي التشغيلي في حين يتمثلان في تحديد التدفق النقدي من كل من عمليات الاستثمار وعمليات التمويل¹.

أما النظام المحاسبي المالي نص على تقديم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة التشغيلية (التشغيلية) إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة². وفي ما يلي جدول يوضح الاختلاف في عرض صافي تدفقات الخزينة للأنشطة التشغيلية بين لطريقتين

الجدول رقم (1-4) :يوضح تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية	
الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	صافي نتيجة السنة المالية
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	الاهتلاكات والأرصدة المؤونات
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	تغير الضرائب المؤجلة
الضرائب عن النتائج المدفوعة	تغير المخزونات
تدفقات أموال الخزينة للعناصر غير العادية	تغير الموردين والديون الأخرى
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة	

المصدر :من إعداد الباحث (استناد الى النظام المالي المحاسبي)

ولكل من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة مميزات الخاصة بالطريقة المباشرة تتميز بأنها توفر معلومات أكثر تفصيلا وبصورة أوضح عن الآثار النقدية لأوجه النشاط التشغيلي للمؤسسة ، ومن ثم فهي أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المنشأة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة ولكن يعاب عليها انها تتطلب عمليات محاسبية إضافية لان معظم الأرقام المحاسبية تعتمد على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقد، أما الطريقة غير المباشرة فهي تتميز بأنها توفر معلومات تساعد مستخدمى التقارير المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية إلى تيارات نقدية عن طريق معرفة الاختلاف بين أرقام صافي الربح وأرقام صافي التدفق النقدي ومن ثم يمكن عمل تقارير مالية عن التدفقات النقدية لعدد من الفترات المالية يكفي لعمل تنبؤات على أساس سليم³. أما في ما يخص عرض قائمة التدفقات النقدية بطريقتين وفقا للنظام المحاسبي المالي⁴.

¹ محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس - العرض - الإفصاح، الطبعة الأولى، دار وائل لمنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص 261

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره ص 26

³ الشيرازي، عباس م هدي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت، 1990، ص 29

⁴ انظر الملحق رقم 4

المطلب الرابع: قائمة تغيرات الأموال الخاصة

توضح هذه قائمة التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، سواء كانت بالزيادة أو النقصان.

أولاً: مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة: هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997 .

وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها "تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية".

و يقوم هذا جدول بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها، فهو بيان ملخص يعرض نتيجة الفترة، وكذلك الأعباء والنتائج التي تحمل مباشرة في الأموال الخاصة، حيث يقدم آثار تغيرات الطرق المنتهجة على الدورة المالية، وأيضاً رصيد الاحتياطات (الأرباح المحتجزة)، وتوزيعات وحصص وتغيرات رأس المال، هذا يسمح بمقارنة بين القيم المحاسبية في بداية ونهاية السنة المالية لكل فئات التي تشكل رأس المال .

ثانياً: أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة :تتبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها

لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.

ثالثاً:المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة :لقد حدد النظام المحاسبي

المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان والتي تخص الحركات المتصلة بما كما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛

-تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....) ؛

- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

رابعاً: ملحق الكشف المالية¹

يشتمل ملحق الكشف المالية على معلومات تكتسي طابعاً هاماً و مفيدة لفهم العمليات

الواردة في الكشف المالية.

و تخص هذه المعلومات النقاط التالية:

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشف المالية؛

- مكملات الإعلام الضرورية لفهم الكشف المالية؛

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، و المؤسسات المشتركة، و الفروع أو الشركة

الأم، وكذلك المعاملات التي تتم مع هذه الكيانات و مسيرتها؛

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول

على صورة وافية.

أما نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق هي:

- جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية ذلك بإظهار القيم الإجمالية في بداية السنة

المالية، والزيادة عند الضرورة (اقتناء، إسهم، إنشاء)، أو نقصان.

- جدول الإهلاكات.

- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير جارية.

- جدول المساهمات.

- جدول المؤونات.

- كشف استحقاقات الحسابات والديون عند إقفال السنة المالية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سيق ذكره، ص ص 38-43.

خلاصة الفصل الأول :

في إطار الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، وعولمة أسواق رأس المال ورغبة في تحقيق التوافق بين البيئة المحاسبية الجزائرية و البيئة المحاسبية الدولية، عملت الجزائر على إصدار نظام المحاسبي المالي والذي ادخل تغييرات جذرية على مستوى المفاهيم، نظم القياس المحاسبي، بالإضافة إلى طبيعة إعداد القوائم المالية ومحتواها، حيث استمد ذلك من المعايير المحاسبية الدولية.

إن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يتلّعى في إعدادها الالتزام بالفروض والمبادئ المحاسبية لتوفيق معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية متمثلة في (الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة)، وترضي مستخدمي مستخدميها وتساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، وكذا تسهل عملية مراقبة حساباتها من خلال توفير معلومات وضمانات كافية لكل من المسيرين والمساهمين والعمال والدائنين.

وهذه القوائم تتمثل في الميزانية وجدول حساب النتيجة ، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة.

الفصل الثاني

القياس والإفصاح وفق

النظام المحاسبي المالي

تمهيد

يعد القياس المحاسبي وظيفة أساسية في المحاسبة، حيث تعتبر عملية القياس أحد الفروض العلمية للمحاسبة، وذلك لأهميتها البالغة في تقييم الأحداث التي تنتج عن أداء مهام معينة، كما ينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم الرقمية المتعلقة بالعناصر الأصول والخصوم والأعباء والنواتج.

كما أن الإفصاح عن الوحدات النقدية التي تعبر عن المعلومات المحاسبية وعرضها وإيصالها للمهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي صورة واضحة وصحيحة و ذات شفافية ومصادقية أكثر عن الوحدة المحاسبية.

وفي هذا الفصل نتطرق للقياس المحاسبي والإفصاح وفق النظام المالي المحاسبي وذلك من خلال عرض مفهوم القياس وقواعده ومختلف أساليبه. و قياس عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف وعملية الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية ومختلف الملاحق.

المبحث الأول: القياس المحاسبي

يهدف إلى ترجمة الأحداث والوقائع الاقتصادية ونتائجها إلى أرقام وبيانات خاصة بكل حدث على حدى، ويتم معالجتها محاسبيا للحصول على معلومات محاسبية يتم عرضها في القوائم المالية، وحتى تكون هذه المعلومات صحيحة يجب أن تستند إلى مقاييس محاسبية تحقق مصداقية وشفافية جودة عالية.

المطلب الأول: القياس المحاسبي مفهومه أركانه وأساليبه

يتناول هذا المطلب مفهوم القياس المحاسبي أركانه ومختلف أساليبه المتبعة في عملية القياس.

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي

إن القياس عملية أساسية في شتى العلوم الطبيعية والاجتماعية، و مع ذلك بقي فترة من الزمن مهملاً في المحاسبة، وفيما يلي استعراض لبعض المفاهيم الخاصة بالقياس المحاسبي. يعرف القياس بأنه "مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة، وهي عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي".¹

فالقياص يعني مُقابلة أو مُطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر، وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستخدام الأرقام أو الرموز وذلك طبقاً لقواعد معين.² كما يعتبر القياس المحاسبي التعبير الجيد عن الأحداث الاقتصادية وتقييم آثارها على نشاط المجموعة في شكل بيانات رقمية يتم التعبير عنها بوحدة القياس المحاسبية وعادة تكون الوحدات النقدية بدلاً من الزمنية والرقمية، و هي أساس التعبير عن القيم العناصر المعروضة في القوائم المالية.

قدمت بعض الجمعيات والاتحادات المهنية تعاريف مختلفة للقياس المحاسبي أهمها:

- حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) القياس المحاسبي " هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في قائمة المركز المالي و قائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس من بين الأسس المختلفة كالتكلفة التاريخية، التكلفة الجارية ، القيمة المتحققة، القيمة الحالية".³

¹ محمد مطر، السيوطي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² الشيرازي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ طارق حماد عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 108.

- أما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) يعرف القياس المحاسبي بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار".¹

وفي تعريف آخر "إن عملية القياس بشكل عام هي عملية التعبير عن خاصية ما أو مجموعة خصائص لموضوع القياس بأساليب القياس، فالقياس يقع على موضوع ويستخدم في عملية القياس أدوات المقاييس وتتبع أساليب القياس في استخدام هذه المقاييس وذلك بغية الوصول إلى الهدف المرغوب من عملية القياس".²

ويمكن تعريف القياس المحاسبي هو قرن الأرقام العددية بأحداث المنشأة الاقتصادية في فترة زمنية معينة. فهو مرتبط بتحديد القيم العددية للأشياء أو الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة.

ثانياً: أركان القياس المحاسبي.

تقوم عملية القياس المحاسبي على أربعة أركان رئيسية هي:³ الخاصية محل القياس؛ المقياس المناسب للخاصية محل القياس؛ وحدة القياس للخاصية محل القياس؛ الشخص القائم بعملية القياس.

1. **الخاصية محل القياس:** تنصب عملية القياس بشكل عام على خاصية معينة لشيء معين، في مجالات القياس المحاسبي إذا ما اعتبرنا أن المشرع الاقتصادي هو مجال القياس فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين، فهو حدث من الأحداث الاقتصادية للمشرع، كمبيعات وربحه مثلاً. كما تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي، كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمشروع مثلاً، أو معدل دوران مخزونه السلعي.

2. **المقياس المناسب للخاصية محل القياس:** يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس، على الخاصية محل القياس، فإذا كانت ذات طبيعته كمية فالمقياس المستخدم هو مقياس القيمة (وحدة النقد)، أما إذا كانت طاقته الإنتاجية هي الخاصية محل القياس، فيكون عندئذ مقياس الطاقة هو المقياس المستخدم، كعدد الوحدات المنتجة في الساعة مثلاً أو عدد ساعات العمل المباشر.

3. **وحدة القياس للخاصية محل القياس:** عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية ما لشيء معين، حينئذ لا يبقى فقط تحديد نوع العملية القياس، بل لابد من تحديد نوع وحدة القياس. فإذا كانت قيمة الربح هي محل القياس، ففي هذه الحالة بالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم و هو مقياس نقدي، لا بد من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة، سواء دينار، ألف دينار.

¹ ريتشارد شرويد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 185.

² عبد الحي مرعي وآخرون، "أصول القياس والاتصال المحاسبي"، دار النهضة العربية، لبنان، 1988، ص 75.

³ وليد ناجي الحياي، "نظرية المحاسبة"، منشورات الأكاديمية العربية الممنوحة في الدنمارك 2001، ص 101.

4. **الشخص القائم بعملية القياس:** يعد الشخص القائم بعملية القياس عنصرا هاما في هذه العملية، لأن نتائجها تختلف باختلاف القائمين بها وخاصة في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية. يؤدي الشخص القائم بعملية القياس وهو المحاسب دورا أساسيا لا يقتصر على تحديد مسار عملية القياس المحاسبي و أساليبها فقط، بل يتعدى إلى تحديد نتائجها.

ثالثا: أساليب القياس المحاسبي

يتوقف اختيار أسلوب القياس المحاسبي المتبع في عملية القياس المحاسبي على أغراض هذه العملية، وتتنحصر هذه الأساليب في:¹

1. أساليب قياس أساسية (مباشرة):

يتبع أسلوب القياس المباشر طريقة تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب والمبنية أصلا على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، وتعد عملية التبويب المحاسبي من أوسع المجالات استخداما لأساليب القياس الأساسية أو المباشرة، حيث بموجبه يتم تسجيل الحدث الاقتصادي محل التبويب في الفئة أو المجموعة التي ينتمي إليها وفق تلك الخاصية، كأن يبوب أصل في فئة الأصول الدائمة، أو مصروفا في فئة المصروفات المتغيرة وهكذا.

2. أساليب القياس المشتقة (غير المباشرة):

يعتمد هذا الأسلوب في استخدامه على الأسلوب غير المباشر، حيث تعد القياسات الأولية بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، فإذا أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لبندين (عنصرين) من الموجودات مثلا أو قياس النسبة بين قيمتهما، فإنه لن يتمكن من ذلك إلا بإتباع أسلوب القياس غير المباشر، وذلك بعد تحديد قيمة كل منهما على انفراد بأسلوب القياس المباشر.

وقد ازداد اعتماد المحاسب على الأساليب غير المباشرة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، والتي تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الاحتساب، وخلاصة القول أنه كلما تعذر قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، فلا بد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة.

3. أساليب القياس التحكيمية:

تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، ولكن الفرق الرئيسي بينهما أنه توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة بينما تفتقر أساليب القياس التحكيمية إلى مثل هذه القواعد، مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

ويمكن أن تدرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من أساليب القياس في حالة غياب معايير محاسبية تكون هي الحكم في وضع هذه الأساليب وفق أسس محددة، مما يسمح باختلاف بدائل

¹ السيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2009، ص 183.

القياس من محاسب لآخر، فقد يختار محاسب معين لقياس قيمة أصل معين وفقا لتكلفته التاريخية، بينما يختار آخر تقييم نفس الأصل وفقا لتكلفته الاستبدالية، مما يؤدي ذلك إلى اختلاف نتيجة القياس من بديل لآخر، وبالتالي فإن البيانات المالية المنشورة عن نتائج أعمال المؤسسة في حالة تعدد الخيارات على هذا النحو تصبح مفتقرة إلى التماثل والثبات والقابلية للمقارنة بسبب اختلاف نتائج القياس.

المطلب الثاني: معايير ومحددات القياس المحاسبي

من أجل قياس المعلومات بمصدقية وجودة عالية تتطلب عملية القياس المحاسبي توفر بعض الشروط والمعايير الأساسية، التي تزيد من جودة القياس المحاسبي.

أولاً: معايير القياس المحاسبي: تعتبر المحاسبة نظام للقياس والتوصيل بهدف توفير معلومات ملائمة وصادقة لمختلف المستخدمين، ولتحقيق ذلك توجد معايير للقياس وأخرى للتوصيل، حيث قدمت الجمعية الأمريكية معايير القياس والتي يمكن اعتبارها الأفضل وتتمثل في ما يلي:

1. **الصلاحية للغرض المستهدف:** يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباط وثيقاً من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، بحيث تلبي مختلف احتياجات المستخدمين رغم تباين أهدافهم.

2. **القابلية للتحقق منها:** يعني التحقق في مجال المحاسبة المالية استناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه المتمثل عادة في مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر، غير أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن معلومات محاسبية ما يجب تحقق صفات، بحيث يجعل منها أساساً سليماً لاتخاذ القرارات، حيث يمكن اتخاذ نفس القرار استناداً إلى نفس المعلومات رغم إمكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذها، ويعني ذلك وجود دلالة محددة ومعينة للمعلومات المحاسبية بصرف النظر عن الشخص الفاحص أو المستفيد من هذه المعلومات.¹

3. **الالتزام بالموضوعية:** يتم اشتقاق هذا المعيار من فرض الموضوعية الذي يعد شرطاً أساسياً للبحث العلمي في أي مجال من مجالات المعرفة، وبدونه فإن نتائج البحث العلمي يطغى عليها التحيز الشخصي، وعدم موضوعية القياس المحاسبي تؤدي إلى تعرض منافع بعض مستخدمي القوائم المالية للخطر، لذا يجب التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة عن طريق العناصر الآتية²:

- قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدّمه أحد المحاسبين، فإذا توصلوا إلى النتائج نفسها مما يفسر حياد المحاسب وعدم تدخله بالنتائج؛

¹ عبد الحي مرعي و محمد عباس بدوي، "مقدمة في أصول المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص31.

² حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، "نظرية المحاسبة"، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، ط1، 2004، ص251.

- اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية.

4. **القابلية للقياس الكمي:** عادة ما يتطلب القياس المحاسبي استخدام مقياس موحد كشرط أساسي لتحديد المركز المالي للمؤسسة وصافي دخلها الدوري، وتعتبر الوحدة النقدية أفضل مقياس لمختلف الأحداث المالية، غير أن استخدام وحدة النقد كأساس للقياس قد يثير كثيرا من المشاكل بسبب ما يطرأ عليها من تغير في قدرة الشرائية على مدار الزمن، من انخفاض (حالة التضخم) أو ارتفاع (في حالة الانكماش) مما يستدعي تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استنادا إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقد .

5. **معيّار الفائدة:** أن المحاسبة ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية ، لذا فلا بد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها ، وقد حددت جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1966 في تقرير لها بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" أربعة معايير وصفات يجب إن تتوفر في المعلومات كي تكون ذات فائدة وهي الملاءمة، القابلية للتحقيق، البعد عن التحيز ، قابلية التعبير الكمي.

ثانيا: قيود ومحددات القياس المحاسبي

توجد بعض القيود تحد من دقة القياس المحاسبي وموضوعيته، وقابلية المعلومات المحاسبية الناتجة عنه للتحقق والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتتمثل فيما يلي:¹

1. **عدم التأكد:** ينتج عدم التأكد عن حاجة القياس المحاسبي لإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل الذي يتّصف بالغموض، فالمؤسسة مستمرة لكن مبدأ الدورية الذي يقضي بتحديد النتيجة لأغراض الإفصاح المحاسبي يتطلب تبني بعض الافتراضات على أساس التوقعات المرتبطة بالمستقبل، كما أن التعبير النقدي عن الثروة يأخذ في الاعتبار بعض المقادير غير المؤكدة في المستقبل التي تختلف فيه درجة الاعتماد عليها.

2. **الحيطة والحذر:** يعد هذا القيد من البدائل المتاحة لإجراء عملية القياس المحاسبي ويحصرها في بديلين أو ثلاثة على الأكثر، وبهذا سيتم استبعاد بديل معين حتى ولو كان مناسب لغرض القياس، حيث يؤدي إلى حدوث أخطاء في القياس المحاسبي ويؤدي إلى التأثير سلبا على قيمة المعلومات المحاسبية فيجعلها غير ملائمة لاتخاذ القرارات لأنها لا تمثل الواقع الاقتصادي بصدق.

3. **الخلو من التحيز:** تعد ظاهرة تحيز القياس المحاسبي من الظواهر العامة المرافقة لأية عملية قياس، وبينما يكون تحيز القياس ضئيلا ويمكن تحديده وبقدر كبير من الدقة في العلوم الدقيقة، فإنه في غالب

¹ الجيلالي بلواضح فاتح ، مداخلة بعنوان دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي المؤتمر الدولي الأول . المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية - جامعة المسيلة، الجزائر أيام 04-05 ديسمبر 2012، ص 13.

الأمر يكون كبيراً ويصعب قياسه في العلوم الاجتماعية عامة وفي المحاسبة خاصة، ويعتبر التحيز في القياس إحدى المشاكل التي تواجه عملية القياس المحاسبي ويمكن تحديد مصادره وهي:¹

- الشخص الذي ينفذ عملية القياس؛
- النظام المحاسبي للقياس بصفته أداة للقياس؛
- الأحداث الاقتصادية التي تخضع للقياس؛
- المعلومات المحاسبية والتي تمثل مخرجات عملية القياس .

المطلب الثالث: مداخل القياس المحاسبي

حسب الفقرة (45.4) من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)* فإن القياس كمفهوم محاسبي هو إجراء لتحديد المبالغ النقدية التي تثبت وتسجل بها عناصر القوائم المالية ، وينطوي ذلك على اختيار أساس معين للقياس، حيث يستخدم عدد من طرق القياس المختلفة تتمثل في ما يلي:

أولاً : التكلفة التاريخية : احتلت التكلفة التاريخية مكانة كبيرة على مدة عقود من الزمن في القياس المحاسبي وذلك لإستنادها على فروض و مبادئ محاسبية مقبولة عموماً، كما تمتاز أيضاً بسهولة في التطبيق و موثوقية عالية جداً ، إلا أنها تخلو من بعض النقائص من بينها التغيرات في الأسعار .

وتعتبر التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية المعمول بها في الكثير من بلدان العالم، و يقصد بها عادة قياس الأصل أو العمليات المالية في تاريخ حدوثها، حيث يعتبر هذا الأسلوب من أقدم وأبسط النماذج المتبعة في القياس المحاسبي لتقدير قيمة الأصول والمجموعات.

1. مفهوم التكلفة التاريخية : يعني تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو القيمة العادلة لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها، كما يعني تسجيل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو مبلغ النقدية أو ما في حكمها المتوقع دفعه لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمؤسسة.

فهي عبارة عن أسلوب قياس يعتمد على مبدأ تسجيل العمليات المالية في تاريخ حدوثها وقيمتها في ذلك التاريخ سواء كان شراء أو بيع أصول من جهة، وتسديد الالتزامات، أو تحصيل إيرادات من جهة ثانية، وبمرور الوقت تصبح التكلفة التاريخية من الماضي.

وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية كما وردت بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 «مبلغ أو معدلات النقد المدفوعة أو القيمة العادلة للمقابل المقدم لامتلاك أصل في تاريخ امتلاكه أو إنتاجه».

أما النظام المالي المحاسبي فقد عرف التكلفة التاريخية على أنها "مبلغ الخزينة المدفوع أو القيمة الحقيقية لكل يُقَدَّم للحصول على أصول عند تاريخ اقتنائه أو إنتاجها. مبلغ المنتجات المستلمة في

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

مقابل السند أو مبلغ الخزينة الذي من المفترض دفعه لانقضاء الخصوم أثناء السير العادي للنشاط".¹

2. مبررات استخدام التكلفة التاريخية:

هناك عوامل وأسباب موضوعية عديدة تبرر استخدام هذا المبدأ في القياس المحاسبي ومن أهمها ما يلي:²

- تمثل التكلفة التاريخية للحدث المالي التكلفة الفعلية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام؛
- يستند الإثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلاً وليست عمليات افتراضية أو تقديرية؛
- يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية مما يجعل البيانات المالية أكثر ثبوتية؛
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية مثل فرض الاستمرارية وفرض ثبات وحدة النقد ومبادئ الموضوعية والثبات في الاعتراف وتحقيق الإيراد.

3. نقائص التكلفة التاريخية :

- وبالرغم مما يتمتع به مفهوم التكلفة التاريخية من القبول العام إلا أنه يوجه له الانتقادات التالية:
- التقلبات الكبيرة في القوة الشرائية لوحدة النقد في حالة التضخم، بحيث تصبح القيم التاريخية غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية لفترات محاسبية متتالية؛
 - إن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية من شأنه إسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية، وذلك لاشتراط حدوث عملية تبادلية مع طرف آخر قبل الاعتراف بأي تغير في عناصر المركز المالي؛
 - إن عدم التجانس في مقابلة الإيرادات المعبر عنها بالقيمة الجارية مع مصروفات المعبر عنها بقيم تاريخية تختلف باختلاف الأوقات التي حدثت فيها، وهذا يؤدي إلى عدم الدقة في قياس نتائج الأعمال على أساس مقابلة الإيرادات بالمصروفات وتأثير ذلك على التغير في بنود قائمة حقوق الملكية؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

² محمد مطر، السويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في المجالات القياس العرض الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2012، ص 164.

- الافتراض بأن وحدة القياس النقدي هي وحدة ثابتة لكنها ليست كذلك، وهو ما يؤدي إلى عدم تجانس الأرقام المحاسبية بين الفترات المالية، بسبب ما يطرأ على قوة الشرائية من تغيير بالتالي فقدان خاصية الثبات والتماثل وعدم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة؛
- نطاق الفرض الذي يقتصر على العمليات المالية فقط، حيث لا يتعامل إلا مع العمليات التي يمكن ترجمتها أو التعبير عنها بالنقد، في حين يتجاهل الكثير من الأحداث الأخرى ذات التأثير المهم على مجمل الأنشطة؛ المؤسسات التي لا يمكن قياسها بالنقد، كعلاقات العمال ببعضهم وعلاقاتهم في بالإدارة؛
- يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية بأنه يتجاهل إثبات التغير في ارتفاع أسعار الأصول، رغم أن ذلك يتلاءم مع مبدأ الحيطة والحذر، الذي يشترط الاستمرار في إثبات البنود المالية بتسجيلات المؤسسة و إظهارها في الميزانية وفقاً لتكلفتها التاريخية بحيث لا يتم إثبات أي زيادة متوقعة محتملة في الأصول والإيرادات والالتزامات.¹

ثانياً : القيمة العادلة برزت المحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء الانتقادات الفكرية والوقائع العملية التي وجهت إلى منهج الكلفة التاريخية وقصورها في تفسير الأحداث المالية وخصوصاً في ظل موجات التضخم الجامح.

1. مفهوم القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة للأصل على أنها ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة و رغبة في التبادل. وفي المقابل تعرف القيمة العادلة للالتزامات على أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداؤه من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف رغبة في العملية، مع استبعاد أثر التصفية.

عرف مجلس معايير المحاسبة القيمة العادلة بأكثر من تعريف أبرزها وأهمها بأن " القيمة العادلة القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد بها التزام بين أطراف رغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية".

وهي " السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس".

2. القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية. تطرقت أغلب المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية إلى القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، سواء بضرورة تطبيقه أو السماح بأن يكون بديل لأساليب القياس الأخرى. والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة عمان الأهلية، الطبعة الأولى، 2003، ص 429.

الجدول رقم (1-2) استخدام القيمة العادلة في قياس المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

المعيار	الشرح
IAS2 المخزون	الفقرة 6 من المعيار تنص على تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق وذلك استنادا إلى القيمة العادلة .
IAS16 الممتلكات والمصانع والمعدات	استنادا إلى الفقرة 29 من هذا المعيار، يمكن للشركة أن تختار في القياس اللاحق إما أسلوب التكلفة أو أسلوب القيمة العادلة كسياسة محاسبية ويجب تطبيقها على كامل أنواع أصناف الموجودات.
IAS18 الإيرادات: حل محله "IFRS15 الإيرادات من العقود مع الغير "بداية من 2018	يجب قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابلة للاستلام خاصة بالنسبة لشركات المساهمة والمجموعات.
IAS19 منافع الموظفين	تقاس موجودات خطط المنافع لما بعد انتهاء الخدمة التي يقوم المشروع وحقوق التعويض بالقيمة العادلة.
IAS20 محاسبة المنح الحكومية	حسب الفقرة 9 ، تتطلب قياس المنح الحكومية بالقيمة العادلة.
IAS26 المحاسبية والتقرير عن برامج منافع التقاعد.	يجب اثبات استثمارات برنامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة، وفي حالة عدم توفر تقدير للقيمة العادلة يجب الإفصاح عن أسباب ذلك، وهذا حسب الفقرة 32.
IAS27 "القوائم المالية الموحدة المنفصلة" IAS 28 "محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة." IFRS12 الإفصاح عن المصالح بالشركات الأخرى." IFRS10 " القوائم المالية الموحدة"	تسمح المعايير المحاسبية الدولية بتقييم المساهمات في الفروع والشركات التابعة بالقيمة العادلة بالنسبة للمجموعات الناشطة في دول العالم الثالث وغير مفروض عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ولكن تتطلب استخدام القيمة العادلة بالنسبة للمجموعات العملاقة والمتعددة الجنسيات التي تنشط في دول مختلفة.
IAS36 الانخفاض في قيمة الأصول.	تستخدم القيمة العادلة بتكاليف البيع عند ضرورة تحديد القيمة القابلة لاسترداد.
IAS38 الأصول غير الملموسة.	حسب الفقرة 64 ، المعالجة البديلة مسموح بها في اختيار تقييم الموجودات غير الملموسة بطريقة القيمة العادلة . وحسب الفقرة 27 منه إذا تم امتلاك أصل غير ملموس في عمليات الاندماج أو المبادلة فإن تكلفة هذا الأصل تكون بناء على القيمة العادلة.
IAS39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس.	استخدام القيمة العادلة في قياس أنواع الأدوات المالية.
IAS40 الممتلكات الاستثمارية.	حسب الفقرة 24 ؛ المعالجة البديلة مسموح بها في اختيار تقييم الممتلكات الاستثمارية بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة ولكن بشرط الاستمرار في أسلوب التقييم، يجب أن يكون القياس اللاحق للممتلكات الاستثمارية بالقيمة العادلة والاعتراف بالتغيرات في

القيمة العادلة في بيان الدخل.	
يشترط قياس الموجودات البيولوجية بالقيمة العادلة ولكن مع طرح التكاليف المقدرة عند نقطة البيع، وذلك في حالة عدم قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.	IAS41 الفلاحة (الزراعة)

Andrew Watchman, Information financière internationale, Pleins feux sur les IFRS, L'IASB publie une nouvelle norme sur l'évaluation à la juste valeur et les informations à fournir Bureau mondial des IFRS Deloitte, 2011, p 2.

3. مزايا استخدام معيار القيمة العادلة: جاء استخدام هذا المعيار كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي

- يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية على أمل أن تتسم مخرجات البيانات المالية بكثير من المزايا كالتالي:
- تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وتعبر عن مفهوم الشامل للدخل؛
 - يوفر هذا المعيار مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة؛
 - يراعي هذا المعيار تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد؛
 - يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية أساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛
 - تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة؛
 - يهدف القياس المحاسبي بالقيمة العادلة إلى عكس القيم السوقية لأصول وخصوم المؤسسة وقت إعدادها لقوائم المالية بمعزل عن وجهة نظر أداة المؤسسة.

4. الانتقادات الموجهة للقيمة السوقية العادلة: رغم المزايا المذكورة أعلاه ورغم التدعيم الواضح لمجلس

المعايير المحاسبية الدولية ومختلف الهيئات العالمية لأسلوب القيمة العادلة، إلا أن قياس القيمة العادلة يتعرض لعدة انتقادات حادة خاصة بعد الأزمة العالمية المالية الأخيرة، وتتمثل هذه الانتقادات في التالي:¹

- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة جهد وفترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية؛
- ارتباط مفهوم القيمة العادلة بالذاتية في تقييمها وهذا يؤدي إلى فقدان القوائم المالية لمصداقيتها، وهذا قد يؤدي إلى فتح مجالات التلاعب بما يخدم مصالح الإدارة؛
- عدم اتساق أساس القيمة العادلة مع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية؛
- في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار فإن هذا يؤثر على قابلية المقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان غير ممكنة؛

¹ أحمد محمد مصطفى المبيضين: تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة و موثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، جامعة آل البيت، الأردن، 2007، ص ص 41-42.

- تعتبر موثوقية البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة ضعيفة مما يؤدي إلى زيادة مخاطرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛
- يتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية؛
- الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطوي على قدر كبير من الحكم الشخصي وإتباع أسس قياسية متباينة.

الجدول رقم (3-1) المقارنة بين أسلوب القيمة العادلة وأسلوب التكلفة التاريخية.

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
المساءلة الإدارة والتحقق من الأعمال	الإدارة تستخدم اجتهادات شخصية كبيرة في عملية التقييم، الأمر الذي يتسبب عنه التساؤل حول مدى موثوقية المعلومات. بالإضافة إلى صعوبة مساءلة الإدارة لأن الإدارة تبني أعمالها على أعمال تقديرية.	سهولة المساءلة والرقابة الإدارية عن طريق الرجوع إلى كل البيانات والمستندات التاريخية الموثقة.
الواقعية	أقل واقعية لأنها تعبر عن أحداث تنبؤية لم تقع.	أكثر واقعية لأنها تعبر عن أحداث وقعت فعلاً.
موضوعية القياس	الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي وأتباع أسس قياس تنبؤية.	الاعتراف بقيمة التكلفة التاريخية وتحديد قيمتها ينطويان على دلائل وقرائن واقعية حدثت فعلاً.
درجة التعقد	محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق قياسية مختلفة	بسيطة
القوة الشرائية	معالجة التغير في القوة الشرائية للنقد، حيث تثبت وتعالج المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات السعرية عند حدوث ذلك.	تجاهل التغير الحاصل في القوة الشرائية، ولا تثبت قيمة التغيرات السعرية إلا في حالة إعادة التقدير، وإعادة التقدير ليست الحدث الذي تسبب في الأرباح أو الخسائر.
المقارنة	تعطي معلومات دقيقة عند المقارنة عن طريق توفير معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.	لا تعطي معلومات دقيقة عند المقارنة وذلك بسبب توفير معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية الماضية.
المخاطر المحتملة	تتأقلم مع أعمال إدارة المخاطر في المجموعة الشركات.	العجز عن تقديم معلومات عن المخاطر المحتملة.
مقابلة الإيرادات بالنفقات	التوافق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، عن طريق مقابلة النفقات الحالية مع الإيرادات الحالية أي لا يتم تسجيل تكلفة الأصل إلا بعد تحقق الإيراد.	الإخلال بمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، عن طريق مقابلة نفقات تعود لتواريخ ماضية مع الإيرادات الحالية.

المصدر: زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، الجزء الثاني، العدد 14، مصر، 2010، ص151.

المبحث الثاني: تقييم وإدراج عناصر القوائم المالية

لقد ركز النظام المحاسبي المالي على إدراج الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتجات في الحسابات وفق قواعد خاصة للتقييم والإدراج، حيث تتركز طريقة تقييم هذه العناصر على أساس التكلفة التاريخية في حين يتم حسب الشروط يحددها هذا التنظيم إلى تقييم بعض البنود وفق طرق أخرى متمثلة في القيمة الحقيقية، قيمة الانجاز والقيمة المحينة.

المطلب الأول :التثبيات المعنوية و العينية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى الأصول العينية والمعنوية من حيث المفهوم والقياس والاعتراف الأولي، الاعتراف اللاحق.

أولاً:التثبيات المعنوية

1. مفهوم الأصل الثابت المعنوي:هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي.مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية¹.وهو أصل بدون جوهر مادي يحتفظ به لاستخدامه في إنتاج أو تزويد البضائع أو الخدمات أو لتأجيله للآخرين أو للأغراض الإدارية. وهذا الأصل تراقبه المؤسسة وتتوقع أن تحقق منه منافع اقتصادية مستقبلية.²

يجب أن تتوفر على الشروط التالية حتى تندرج ضمن الأصول المعنوية غير الجارية.

- أن يكون عنصر قابل للتعين أو التعرف؛
- أن يسمح بالحصول على منافع اقتصادية مستقبلية؛
- أن يكون مراقب من طرف المؤسسة؛
- تكلفة الأصل يمكن تقييمها بشكل صادق و كاف.

وتشمل التثبيات المعنوية حسب النظام المحاسبي المالي العناصر التالية: شهرة المحل المكتسبة، العلامات التجارية،البرمجيات أو رخص الاستغلال الأخرى، الإعفاءات، ومصاريف التنمية القابلة للتثبيات،فارق الاقتناء.³

أما الحسابات الخاصة بها في المدونة : د203 مصاريف التنمية القابلة للتثبيات.

د204 برمجيات المعلوماتية وما شابهها.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره،، (الفقرة 2.212)، ص 8.

² معيار المحاسبة الدولي رقم 38،الفقرة 07.

³ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره ،ص57.

د205 الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعلامات التجارية.

د207 فارق الاقتناء.

2. **القياس الأولي للقيم الثابتة المعنوية:** بتاريخ دخول الأصل المعنوي إلى ذمة أو ضمن أصول المؤسسة فإنها تسجل وفقا لتكلفة الحيابة بالنسبة للأصول التي تمت حيازتها و على أساس تكلفة الإنتاج إذا تم إنتاجها و على أساس القيمة العادلة بالنسبة للأصول التي تم الحصول عليها مجانا أو عن طريق الاستبدال.

تقيم تكلفة التثبيتات المعنوية حسب طريقة الحصول عليها وتشمل:

أ- **تكلفة الاقتناء:** عند شراء التثبيتات المعنوية تسجل بتكلفة الشراء، التي تضم سعر الشراء الصافي من التخفيضات التجارية والرسوم المسترجعة، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة الملحقة بالعملية من رسوم غير مسترجعة، الأتعاب غير المباشرة، واختبارات سير التثبيت المعنوي، ويستثنى من تكلفة شراء التثبيتات المعنوية: المصاريف الإدارية والمصاريف العامة؛ تكاليف انطلاق التشغيل؛ خسائر العملية عند البداية.

ب- **تكلفة إنتاج الأصل داخليا:** يصعب في بعض الأحيان تحديد ما إذا كان التثبيت غير الملموس داخليا مؤهل الاعتراف به كأصل وذلك لصعوبة تحديد منافع اقتصادية محتملة و توقيت تحققها مع تحديد تكلفته بشكل موثوق.

يتم احتساب تكلفة إنتاج الأصل داخليا حسب النظام المحاسبي المالي على مرحلتين:¹

• **مرحلة البحث:** تمثل النفقات الناجمة من طور البحث عن مشروع داخلي، وتدرج في الحسابات كمصاريف عندما تكون مستحقة، ولا يمكن تثبيتها،² لأنها لا توفر دليلا قاطعا على وجود منافع اقتصادية تجنيها لاحقا.

• **مرحلة التطوير:** تدرج نفقات التنمية (التطوير) أو النفقات الناجمة عن تطور التنمية لأي مشروع داخلي تثبيتا معنويا إذا تمكنت المؤسسة من إثبات توفر جميع البنود التالية:³

- الجدوى الفنية لاستكمال التثبيت غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستخدام أو البيع؛
- نية لاستكمال التثبيت و استخدامه أو بيعه؛

¹ لعربي محمد، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (التثبيتات)، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، 13-15 أكتوبر 2009، ص 04.

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، مرجع سبق ذكره، الفقرة 121-2، ص 10.

³ محمد أبو نصار و جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل، عمان، 2008 ص 45.

- قدرة المشاة على استخدام أو بيع التثبيت؛
 - بيان وجود سوق لإنتاج الأصل غير الملموس؛
 - توفر الموارد الفنية و المالية المناسبة و غيرها من الموارد لإكمال تطوير و استخدام أو بيع الأصل غير الملموس؛
 - القدرة على قياس النفقات المتعلقة بالأصل غير الملموس خلال تطويره بشكل موثوق.
3. **اهتلاك الأصول المعنوية :** إنّ طريقة اهتلاك الأصل المعنوي تعكس انخفاض المنافع الاقتصادية التي يحققها هذا الأصل المؤسسة، وفي حالة عدم التمكن من تحديد هذا الانخفاض بصورة صادقة فإنه يجب تطبيق طريقة الإهلاك الخطي، ومن خلال هذا نميز نوعين من الأصول المعنوية:¹
- أصول المعنوية محددة المدة النفعية، حيث تهتك حسب وتيرة الاستفادة من منافعها الاقتصادية طيلة العمر الإنتاجي، مثلا الرخص تحدد مدة الاستفادة منها بموجب العقد، وحسب النظام المحاسبي المالي فإنه لا يجب أن تتعدى هذه المدة 20 سنة، وفي حالة تجاوز هذه المدة أو عدم تحديدها على المؤسسة تقديم المعلومات المتعلقة بذلك في ملحق القوائم المالية؛
 - أصول معنوية غير محددة الاستفادة من منافعها الاقتصادية، كالشهرة مثلا، لا تهتك.

ثانيا: القيم الثابتة العينية

- 1- **مفهوم الأصل الثابت العيني:** يعرف النظام المحاسبي الأصل الثابت العيني كما يلي: " التثبيت العيني هو أصل يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار، و الاستعمال لأغراض إدارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية".²
- الأصل الثابت المادي العيني هو أصل مادي تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار أو للاستعمال في أغراض إدارية، والذي يفترض أن تكون مدة استعماله أكثر من سنة مالية.³
- من خلال ما سبق نجد أن التثبيتات المادية تتميز بالخصائص التالية:
- تقتني بغرض استخدامها في العملية الإنتاجية و ليس بغرض بيعها؛
 - تتصف بالوجود المادي الملموس مثل الأراضي، المباني، المعدات والسيارات.....إلخ؛
 - عمرها الإنتاجي يزيد عن السنة بمعنى أن الأصل سيقدم خدمات للمشروع وبالتالي فإن تكلفة الحصول عليها تقسم على عمر الأصل و يستثنى من ذلك الأراضي.

¹ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ج 1 ، مرجع سبق ذكره، ص 33

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، ص 8.

³ معيار المحاسبة الدولي رقم 16.

حسب النظام المحاسبي المالي تدرج التثبيات العينية الحساب (حساب 21) العناصر التالية : الأراضي، المباني، مركبات تقنية، تثبيات عينية أخرى، معدات النقل، تجهيزات و أثاث مكتب، أجهزة الإعلام الآلي، مواد التعبئة و التغليف القابلة للاسترجاع و تهيئات و تركيبات.

2- القياس الأولي والاعتراف بالقيم التثبيات العيني: للاعتراف بأصل ثابت يجب توفر مايلي:¹

- * إذا كان من المحتمل أن تعود منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى الكيان؛
- * إذا كانت تكلفة هذا الأصل يمكن تقييمها بصورة صادقة وموثقة.

تقيم القيم الثابتة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية عند إدراجها لأول مرة في الحسابات الخاصة بها في ذمة المؤسسة، والتي تتكون من:

أ- حالة الشراء: ثمن الشراء الذي يتضمن الرسوم الجمركية وضرائب غير القابلة للاسترجاع، وأية تكاليف يمكن أن تنسب مباشرة إلى تجهيز الأصل للاستخدام المقصود، وتطرح أي خصومات تجارية و تنزيلات للوصول إلى ثمن الشراء. ومن أمثلة التكاليف المباشرة: تكلفة إعداد المكان، تكاليف التركيب، الرسوم المهنية مثل المعماريين المهندسين، التكلفة المقدرة لتفكيك وإزالة الأصل واستعادة الموقع.

تستثنى العناصر التالية من التكلفة المسجلة:

- مصاريف الانطلاق و المصاريف السابقة للاستغلال؛
- خسائر التشغيل الأولى؛
- تكاليف ترحيل و إعادة تنظيم النشاطات أو جزء من هذه النشاطات؛
- مصاريف إدارية و الأعباء العامة؛
- تكاليف القرض الممول لاقتناء التثبيات الملموسة.

ومنه تكون تكلفة الأصل :

تكلفة الأصل = ثمن الشراء الصافي + تكاليف مباشرة + تكاليف غير مباشرة

ب- حالة إنتاج الأصل داخل المؤسسة: إذا قامت المؤسسة بتصنيع موجودات مشابهة في ظروف العمل العادية فإن تكلفة الأصل تكون عادة مشابهة لتكلفة الأصل المنتج للبيع، أي تحميل الأصل بالأعباء المباشرة وغير المباشرة للإنتاج.

تكلفة الأصل = تكلفة الصنع للأصل المشابه المعد للبيع

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، الفقرة 121-3، ص 8.

- ت- حالة المبادلة: يمكن أن تقتني المؤسسة التثبيات من خلال الاستبدال الكلي أو الجزئي بأصل أو أصول أخرى مماثلة أو غير مماثلة له، و الذي سنعرضه فيما يلي:¹
- استبدال الأصل الثابت بأصل مماثل: تعد تكلفة الأصل الذي تقتنيه المؤسسة هي القيمة الدفترية للأصل المستبدل به.

تكلفة الأصل المقتنى = القيمة الدفترية للأصل المستبدل به

- استبدال الأصل الثابت بأصل غير مماثل: القيمة العادلة للأصل المقتنى تكون مساوية للقيمة العادلة للأصل المستبدل به بعد تسويتها بمبالغ نقدية متبادلة، إن التبادل يمكن أن يحقق أرباح أو خسائر رأسمالية، يجب أن تظهر في جدول حساب النتائج.

تكلفة الأصل المقتنى = القيمة الدفترية للأصل المستبدل به + تسويات النقدية

- ث- الحصول على التثبيات عن طريق الإيجار التمويلي: تتحدد تكلفة الموجودات التي يتم حيازتها بواسطة المستأجر حسب عقد تأجير تمويلي باستخدام المبادئ التي وضعها المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والخاص بالمحاسبة عن العقود الإيجارية. (سيتم التطرق إليه لاحقاً).

تكلفة الأصل = القيمة المحينة للتسديدات + القيمة الحالية للخردة

- ج- التحسينات التي تؤدي الى زيادة المنافع المستقبلية :
تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيات العيني أو المعنوي و التي تزيد من منافعها الاقتصادية إلى القيمة المحاسبية لتلك الأصول، وهي على سبيل المثال:

- تغيير وحدة الإنتاج الذي يسمح بتمديد مدة نفعها أو زيادة قدرتها الإنتاجية؛
- تحسين قطع الآلات الذي يسمح بالحصول على تحسين جوهري لنوعية إنتاج الوحدة أو إنتاجيتها؛
- تبني أساليب إنتاجية جديدة تسمح بتخفيض جوهري للتكاليف العملية.

ح- مبادئ تجميع الأصول العينية والفصل بينها:

- هناك مجموعة من المبادئ تطبق عند محاسبة الأصول العينية فيما يتعلق بالجمع أو الفصل بين أجزائها ويمكن إيجازها في الآتي:²

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره 2008، ص 238-241.

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، الفقرة 121-4، ص 8.

- يمكن اعتبار العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماماً في السنة المالية التي تم استخدامها فيها وعليه لا يتم إدراجها ضمن الحسابات في شكل تثبيّات؛
- يتم إدراج قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصيات في الحسابات على شكل تثبيّات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيّات عينية أخرى. وكانت المؤسسة تعتزم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة؛
- تعالج مكونات الأصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة الانتفاع بكل منها مختلفة، أو كانت تدر منافع اقتصادية مستقبلية بوتيرة مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم الاعتراف بالأصول المرتبطة بالبيئة والأمن كما لو كانت تثبيّات عينية إذا كانت تسمح للمؤسسة برفع المنافع المستقبلية لأصول أخرى قياساً إلى ما كان يمكن الحصول عليه في حالة عدم إدراجها والاعتراف بها.

وفي نهاية الدورة المحاسبية عند القيام بعمليات الجرد للتثبيّات العينية، يحسب الإهلاك لهذه العناصر نظر لاستخدامها ونقص المنافع الاقتصادية خلال دورة المحاسبية.

3- التسجيل المحاسبي للتثبيّات العينية: يتم تسجيل قيود الحياة طبقاً للطريقة الحصول عليها حيث تقيد

في الجانب المدين في تاريخ دخول الأصول العينية تحت رقابة المؤسسة، ويمكن تفصيلها في الآتي:¹

- **الأصول المادية في شكل مساهمات:** يسجل الأصل المادي في الحساب الفرعي لحساب 21 (التثبيّات العينية) ويقابله في الجانب الدائن رأس المال (القسم الفرعي لحاسب 10) أو لحساب الشركاء عمليات متعلقة برأس المال (القسم الفرعي لحساب 45 مجمع والشركاء)؛

- **الأصول المادية المشتراة:** يسجل الأصل المادي في الحساب الفرعي لحساب 21 (التثبيّات العينية) ويقابله في الجانب الدائن (الحساب 40 الموردون) أو حسابات معينة أخرى؛

- **الأصول المادية المنتجة من طرف المؤسسة:** يسجل الأصل المادي في الحساب الفرعي لحساب 21 (التثبيّات العينية) ويقابله في الجانب الدائن (الحساب 73 الإنتاج المثبت) وهذا عند الانتهاء الكلي من إنتاج الأصل.

- **التثبيّات المادية الجاري إنجازها:** تهدف هذه الحسابات إلى إبراز قيمة التثبيّات التي ما تزال غير مكتملة في تاريخ انتهاء السنة المالية وكذا التسيّقات والمدفوعات على الحساب التي تقدمها المؤسسة للغير من أجل اقتناء تثبيّات مادي ما.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، ص 57.

4- **تعريف الإهلاك:** يعرف الإهلاك حسب النظام المحاسبي المالي بأنه "استهلاك للمنافع الاقتصادية المرتبطة بالأصل ويتم إدراجه، ويوزع المبلغ القابل للاستهلاك وفقا لتوزيع استهلاك المنافع الاقتصادية المنتظرة من استخدام هذا الأصل، وذلك مع مراعاة القيمة المتبقية لهذا الأصل في نهاية المدة النفعية له .

أ- **الأصول القابلة للإهلاك:** فيما عدا الأراضي فإن كافة الأصول الثابتة تعتبر أصولا قابلة للإهلاك، ويرجع اعتبار الأراضي من الأصول غير القابلة للإهلاك إلى أن الأراضي - كقاعدة عامة - ليس لها عمر إنتاجي محدد، غير أنه في حالات استثنائية فقد تعتبر الأراضي من الأصول القابلة للإهلاك، مثل المقالع والمناجم.

ب- **قيمة القابلة للإهلاك:** تحدد القيمة القابلة للإهلاك بعد طرح القيمة المتبقية للأصل، وفي الواقع العملي تكون القيمة التخريدية للأصل عادة غير جوهرية وبالتالي لا تؤثر في حساب القيمة القابلة للإهلاك .

ت- **القيمة المتبقية (الخردة):** تمثل القيمة المتبقية للتثبيات القيمة المتوقعة الحصول عليها في نهاية عمرها الإنتاجي بعد خصم تكاليف التخلص منها أو استبعادها، و يتم تقديرها مبدئيا عند الاقتناء و يتم مراجعتها في نهاية كل سنة مالية، حيث تؤخذ التعديلات على القيمة المتبقية بعين الاعتبار إذا اختلفت التوقعات الجديدة عن التقديرات السابقة، يعامل أي تغير بأثر مستقبلي بموجب معيار و الخردة غير قابلة للإهلاك لأن المؤسسة تحصل على إيراداتها و بالتالي يجب دائما طرحها من قيمة الأصل لتحديد القيمة المهلكة¹.

ث- **قواعد الإهلاك:** يجب مراعاة القواعد التالية المتعلقة بالامتلاك على النحو التالي²:

- في حالة اختلاف العمر الإنتاجي لأجزاء الأصل و إمكانية تحديد قيمة هذه الأجزاء بموثوقية يتم تحديد مبلغ الإهلاك لكل جزء بشكل مستقل عن الأجزاء الأخرى مثل اهتلاك الطائرات والسفن والقطارات، و هنا يطرح إشكال في النظام المحاسبي المالي في عدم تحديد الحد الأدنى للقيمة المعتبرة لهذه الأجزاء و عددها.

- يتوجب أن تعكس طريقة الإهلاك المستخدمة النمط الذي يتوقع أن تستغل أو تستخدم المؤسسة فيه المنافع الاقتصادية للأصل.

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره ، ص40

² محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ، 2008، ص260-262

-يتوجب مراجعة العمر الإنتاجي و القيمة المتبقية و طريقة الإهلاك بشكل دوري و في حالة اكتشاف وجود تغيير يجب معالجة ذلك بتعديل مصروف الإهلاك للفترة الحالية والفترات اللاحقة دون المساس باهلاك الفترات السابقة.

-يبدأ احتساب قسط الإهلاك عندما يكون التثبيت جاهزا للاستخدام و يستمر ذلك لحين التوقف عن الاعتراف بالتثبيت حتى و لو كان هذا الأخير صالحا للاستخدام.

- لا يتم تحميل الإهلاك لحساب النتيجة إذا تم اعتباره كجزء من تكلفة أصل آخر أي إذا اعتبر جزء من سعر تكلفة مخزون ما أو بناء تشييدات داخلية.

ج- **العمر الإنتاجي**: تستنفد المؤسسة المنافع الاقتصادية المتضمنة في القيم الثابتة أساسا من خلال استخدام الأصل .ولكن العوامل الأخرى مثل التقادم الفني والتآكل الفيزيائي أثناء وجود الأصل عاطل عادة ما تؤدي إلى تقلص المنافع الاقتصادية التي كان من المتوقع تولدها من الأصل وعليه يجب الأخذ بالاعتبار العوامل التالية عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل¹ :

- الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المؤسسة والذي يحدد بالرجوع إلى الطاقة المتوقعة للأصل أو المخرجات؛

- البلى الطبيعي (التآكل) المتوقع الذي يعتمد على العوامل التشغيلية مثل عدد الدورات التي يستخدم فيها الأصل وبرنامج الإصلاح والصيانة لدى المؤسسة،

- في الإنتاج أو من تغير الطلب في السوق على منتجات أو خدمات الأصل؛

- المحددات القانونية وما شابهها على استخدام الأصل مثل انقضاء تاريخ عقود التأجير المتعلقة بها.

ح- **نمط الإهلاك**: هناك العديد من طرق الاستهلاك التي يمكن استخدامها لتوزيع القيمة القابلة للاستهلاك بشكل منتظم خلال العمر الإنتاجي .وتشمل هذه الطرق على طريقة القسط الثابت، وطريقة القسط المتناقص، وطريقة مجموع الوحدات.

0 **القسط الثابت** تؤدي إلى احتساب أعباء ثابتة على مدى العمر الإنتاجي للأصل

0 **القسط المتناقص**: تؤدي إلى احتساب عبء متناقص على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

0 **مجموعة الوحدات**: تؤدي إلى احتساب أعباء تعتمد على الاستخدام المتوقع أو مخرجات الأصل.

يعتمد اختيار الطريقة على نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من ذلك الأصل، وتطبق بطريقة متسقة من فترة

لأخرى، إلا إذا كان هناك تغييرا في النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية للأصل.

¹المعيار المحاسبي الدولي 16 الفقرة 43

بعد الاعتراف وقياس الأصل الثابت عند دخوله في ذمة المؤسسة يتم عرضه في الميزانية بقيمته الإجمالية مطروح منها الإهلاك المحاسبي للحصول على القيمة المحاسبية الصافية أو ما يعرف بالقيمة الدفترية.

القيمة المحاسبية الصافية = التكلفة التاريخية للأصل - مجموع الإهلاك

ثالثاً: العقارات الموظفة: يعرف العقار الموظف حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي "عقارات التوظيف هي ممتلكات عقارية يحوزها الكيان مثل الأراضي، البنايات أو جزء من بناية ليتقاضي عليه إيجار أو تثمين رأس المال، فهو بذلك غير موجه للاستعمال في إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية ولا للبيع في إطار النشاط العادي للكيان.

وعند إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثميناً عينياً تقيم وفق نفس قواعد محاسبة التثمينات العينية أي بتكلفتها. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تطبيق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التثمينات أو إلى حين تغيير وجهة تخصيصها. وفي حال ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية تحديداً ذا مصداقية لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة اختارت طريقة القيمة الحقيقية، فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة، وتقدم معلومات عن ذلك في الملحق الذي يخص وصف العقارات، والأسباب التي جعلت طريق القيمة الحقيقية غير مطبقة ويقدم عند الإمكان فاصل لتقدير هذه القيمة الحقيقية.

يتم الإدراج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها، ويجب أن تعكس القيمة الحقيقية الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية.

رابعاً: التثمينات عن طريق الإيجار التمويلي:

1- مفهوم عقد إيجار تمويل: هو عقد إيجار يترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات صلة بملكية أصل مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها (أي يتضمن خيار الشراء بعد انتهاء مدة العقد).

يصنف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل تتمثل في:¹

- ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار؛

¹ عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، ط1، الجزائر، 2011، ص 174.

- عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، حتى يكون هناك تيقن معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار؛
- مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا ما لم يكن هناك تحويل للملكية؛
- في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحينة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل للقيمة الحقيقية للأصل المؤجر؛
- الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ولا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها أي تعديلات كبيرة.

عقود إيجار الأراضي التي لا تؤدي إلى نقل الملكية إلى المستأجر بعد انتهاء مدة الإيجار لا يمكن اعتبارها عقود إيجار تمويلي، والمدفوعات الأصلية التي من المحتمل القيام بها بمقتضى هذه العقود تمثل إيجارات مسبقة (أعباء مدرجة في الحسابات مسبقاً) تهتك على مدى مدة عقد الإيجار طبقاً للمنافع المكتسبة.

2- **الإدراج في الحسابات:** يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويل في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.¹ ويتم الإدراج في الحسابات عند المستأجر على النحو التالي:

يدرج الملك المؤجر (الأصل المستأجر) في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنًا.² ويتم تحديد القيمة المحينة بالمعدل الضمني للعقد وإن لم يوجد فبمعدل فائدة الاستدانة الهامشية للمستأجر.³

وتجدر الإشارة إلى أن المدفوعات الدنيا تدرج فيها القيمة المحينة لإعادة الشراء (قيمة رفع خيار الشراء) في نهاية الإيجار هذا إذا كان هناك يقين معقول عند إبرام العقد بأن خيار الشراء يكون مرفوعاً.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، الفقرة 2.135، ص 19.

² نفس المرجع السابق، الفقرة 2.135، ص 19.

³ نفس المرجع السابق، ص 58.

ويتم إدراج الالتزام بدفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس المبلغ في خصوم الميزانية وهذا بهدف مقابلة الاستخدامات بالموارد.

أ- **عمليات البيع وإعادة الاستئجار:** يدرج في الحسابات عقد التنازل المقترن بعقد إيجار تمويل كما لو كان الأمر لا يعني إلا معاملة تجارية واحدة، وكل فائض كمنتجات التنازل بالمقارنة إلى القيمة المحاسبية لدى المستأجر لا يسجل كمنتجات في تاريخ إبرام العقدين بل يوزع على مدى مدة عقد الإيجار.¹

ب- **عقود إيجار تمويل المقتناة في إطار العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية:** تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها بالعملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة، ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ الاستهلاك أو التنازل أو زوال هذه الأصول.²

ت- **التسجيل المحاسبي وسير الحسابات في إطار عقد الإيجار التمويل:** تظهر التثبيات في مجال الإيجار التمويلي والتي لا تعود ملكيتها -قانونا- للمؤسسة ولكنها تستجيب لتحديد أصل في شكل تثبيات عينية بالنسبة للمستأجر، ويقابلها في أصول المؤجر في شكل حسابات حقوق متعلقة بالتثبيات في إطار عقد الإيجار التمويلي.³ المعالجة المحاسبية وسير الحسابات بالنسبة للمستأجر فيما يلي:

0 **في بداية عقد الإيجار:** بمجرد دخول الأصل محل عقد الإيجار التمويلي تحت مراقبة المستأجر يسجل في الجانب المدين لحساب 21 التثبيات المادية حسب نوع الصنف الذي ينتمي إليه. ويقابله في الجانب الدائن حساب 167 ديون عقد إيجار التمويل.

وعند تسديد الأتاوى المنصوص عليها في العقد يسجل مبلغ الإتاوة في الجانب الدائن لحساب الخزينة. ويقابله في الجانب المدين الحساب 167 الديون المترتبة على عقد إيجار تمويل بالجزء المسدد من المبلغ الرئيسي من جهة، والحساب 661 المصاريف المالية بالنسبة إلى جزء الفوائد من جهة أخرى.

¹ علاوي لخضر، المحاسبة المعقدة وفق النظام المحاسبي الجديد SCF، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ نفس المرجع السابق، ص 50.

ومن ناحية أخرى فإن الأصل في إطار عقد الإيجار التمويلي يعالج مثل بقية التثبيات في المؤسسة مثل الإهلاك وإثبات خسارة القيمة.¹

0 المعالجة المحاسبية لعقد إيجار التمويل في نهاية مدة العقد: يمكن التمييز بين حالتين في هذا الإطار من خلال العنصرين المواليين:²

- إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالأصل (رفع خيار الشراء) وكان عليه أن يدفع لذلك استحقاقاً أخيراً يوافق تعاقدياً رفع خيار الشراء، فإن مبلغ هذا الاستحقاق الأخير يجب أن يوافق رصيد حساب الديون عن عقد الإيجار. ويأتي تسديد هذا الاستحقاق لترصيد هذا الحساب الخاص بالديون (الحساب 167 ديون عقد إيجار التمويل).

- أما إذا لم يقرر المستأجر رفع خيار الشراء فإن الأصل يعود إلى المؤجر ويتم إخراجه (حذفه) من أصول المستأجر وهذا الخروج عديم القيمة أي لا يترتب عليه فائض أو ناقص قيمة للمستأجر لأن مدة اهتلاك الأصل هي نفسها مدة عقد الإيجار التمويلي، وفي هذه الحالة يتم تصفية حساب الديون (167 الديون المترتبة على عقد إيجار_ تمويل) باعتماد الجانب الدائن للحساب (78 استرجاع خسائر القيم والتموينات).

وبشكل عام يمكن الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالتثبيات التي لا تعود ملكيتها قانوناً إلى المؤسسة ولكنها تناسب مع ذلك تعريف الأصل المثبتة مثل الأصول في إطار عقد الإيجار التمويلي يجب أن تكون موضوع تسجيل منفصل في الأقسام الفرعية لحساب 21 عندما يكون الإعلام المقدم على هذا النحو ذا أهمية ومناسباً في آن واحد.³

المطلب الثاني: التثبيات المالية وتثبيات أخرى غير جارية

يتناول هذا المطلب مفهوم الأصول المالية ومنافع المستخدمين والضرائب المؤجلة والتقييم الأولي لها.

أولاً : التثبيات المالية: تكون الأصول المالية مملوكة لأي كيان من الكيانات، من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعاً لنفعيتها، وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو تغيير لوجهتها في إحدى الفئات الأربعة :

¹ نفس المرجع السابق، ص 58.

² نفس المرجع السابق، ص 58.

³ نفس المرجع السابق، ص 58.

* سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان، خاصة و انها تسمح لها بان تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها : المشاركة في الفروع، الكيانات المشاركة لها، أو المؤسسات المشتركة؛

* السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحياة على سنداتها؛

* السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول الأجل استحقاقها ، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك؛

* القروض كالحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان و التي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير، الحسابات الدائنة لدى الزبائن، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من 12 شهرا أو القروض التي تزيد على 12 شهرا و المقدمة لأطراف أخرى.

تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية، بما في ذلك مصاريف الوساطة، و الرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك لكن لا تدرج فيها الحصص الفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة و المستحقة قبل الاكتساب.

وحسب الفقرة 3.122 من النظام المحاسبي المالي تسجل في الكشف المالية الفردية، المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات لمشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات، الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهتلفة.

ثانيا: منافع المستخدمين: يقوم الكيان بتسجيل المنافع التي يمنح للمستخدمين سواء كانوا في وضعية نشاط أو غير نشاط ضمن الحسابات كأعباء عندما يقوم المستخدمون بالعمل المقرر في مقابل تلك المنافع، أو عندما تكون الشروط التي تخضع لها الالتزامات التعاقدية للكيان إزاء المستخدمين لديه متوفرة.

يتم في كل عملية إقبال لحسابات السنة المالية إثبات في شكل أرصدة مبلغ التزامات الكيان في مجال المعاش، ومكملات التقاعد، وتعويضات مقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد أو منافع مماثلة ممنوحة لأفراد المستخدمين لديه ولشركائه ووكلائه في شكل أرصدة، وتحدد هذه الأرصدة على أساس القيمة المحينة لمجموع التزامات الكيان اتجاه المستخدمين لديه باستعمال فرضيات حسابية وطرق حسابية ملائمة.

إن كان معيار المحاسبة الدولي التاسع عشر المتعلق بالمنافع المقدمة للمستخدمين قد استعرض عدة حالات لهذه المنافع وقسمها إلى منافع قصيرة الأجل وطويلة الأجل ومنافع لما بعد انتهاء الخدمة، أما النظام

المحاسبي المالي قد ركز أكثر على منافع المستخدمين لما بعد انتهاء الخدمة والتي تتحدد بالقيمة الحالية (المقصومة) لالتزامات الكيان اتجاه مستخدميه.

ثانيا: ضرائب مؤجلة أصول: عرف النظام النظام المحاسبي الجزائري الضرائب المؤجلة على أنها عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية . وتسجل في الميزانية و في حساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن:

- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي للمنتوج ما أو عبئ ما و أخذه في الحسبان النتيجة الجبائية للسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع؛

- عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور؛

- ترتيبات، و إقصاء، و إعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.

وعند إقفال سنة مالية، يدرج أصل أو خصم للضريبة مؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الفوارق الزمنية يحتمل أن يترتب عليها لاحقا عبئ أو منتوج ضريبي.

وفي مستوى تقديم الحسابات، تميز الضرائب المؤجلة للأصول عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، و يميز ما بين الضرائب الخصمية المؤجلة عن ديون الضريبة الجارية.

المطلب الثالث: الأصول الجارية

يتناول هذا المطلب تقييم عناصر الأصول المتداولة قيم الاستغلال والزيائن وما شابهها.

أولاً: المخزونات: يعتبر المخزون أحد العناصر الأصول المتداولة وتختلف درجة الأهمية باختلاف نوع طبيعة النشاط، حجم الأموال المستثمرة فيه، وأساليب القياس المستعملة في تحديد التكلفة، والعمليات اللاحقة للمخزونات.

أ- مفهوم المخزونات: هناك عدة تعاريف أعطيت للمخزونات نذكر منها:

عرف المخزون على أنه أصلا المحتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة، أو يحتفظ به في مرحلة من مراحل الإنتاج ليصبح قابلا للبيع، أو احتفظ به في شكل مواد خام تستخدم في مراحل الإنتاج أو تقدم الخدمات.¹

¹ هوام جمعة: تقنيات المحاسبة المعقدة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، طبعة ثانية، الجزائر 2000، ص 10

يعرف المعيار المحاسبي 02 المخزون كما يلي: هو أصل

✓ محتفظ به لغايات البيع في سياق النشاط العادي؛

✓ قيد الإنتاج لغرض البيع؛

✓ مواد أو لوازم أو إمدادات محتفظ بها لاستخدامها في العملية الإنتاجية أو تقديم الخدمات حيث يضم المخزون البضائع المشتراة من قبل تجار التجزئة لغاية إعادة البيع أو الأراضي والممتلكات الأخرى المحتفظ بها لإعادة البيع.

أما النظام المحاسبي المالي عرف المخزونات على أساس أصول يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري أو قيد الإنتاج بقصد مماثل أو مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات، وتكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي لم يتم الكيان بعد احتساب المنتجات المناسبة.¹

ولقد تم التصنيف المخزونات حسب للنظام المحاسبي المالي على النحو التالي:

د/30: بضاعة

د/31: مواد أولية وتوريدات

د/32: تموينات أخرى

د/33: الجاري إنجاز من السلع

د/34: الجاري إنجاز من الخدمات

د/35: منتجات مصنعة

د/36: المخزونات المتأنية من التثبيات

د/37: المخزون في الخارج

د/38: المشتريات المخزنة

د/39: خسائر القيمة من المخزونات والجاري تخزينها

ب- القياس الأولي (عند الإدخال): تقيم المخزونات عند الدخول بالتكلفة المستحقة من أجل إيصالها إلى أماكن التخزين وتتمثل هذه التكاليف في:

- **تكلفة الشراء:** وتشمل ثمن الشراء وجميع المصاريف الملحقة بالشراء (مصاريف النقل، حقوق الجمارك، الشحن، رسوم غير قابلة للاسترجاع) مع طرح كل أنواع التخفيضات بما في ذلك الخصم.
- **تكلفة الإنتاج (الإنجاز):** وتشمل كل التكاليف المرتبطة بعملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات، بالإضافة إلى كل المصاريف الضرورية لإيصال المخزون إلى أماكن التخزين.

¹ عمورة جمال، المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها. الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي لودي، الجزائر.

ت- **تكلفة المخرجات:** إن عملية خروج المواد من المخازن سواء للتحويل أو للبيع، تتطلب تحديد تكلفة الوحدات المخرجة لغرض تحديد تكلفة الإنتاج، أو تكلفة المبيعات وتكلفة المخزون في آخر المدة، بما يخدم قياس النتيجة.

وقد اعتمد النظام المحاسبي المالي طريقتين لقياس تكلفة مخرجات المخزونات، هما:

■ **طريقة الوارد أولاً والصادر أولاً (FIFO):** تعتبر هذه الطريقة بان عناصر المخزونات التي اشترت أولاً تباع أولاً، ولهذا فإن العناصر المتبقية في المخزون عند نهاية الدورة تكون حتماً العناصر التي اشترت حديثاً.

■ **طريقة التكلفة المتوسطة المرجعة (CUMP²):** تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار أسعار الإدخالات وكمياتها وينصح باستخدامها في حالة تقلب الأسعار إذ تسمح بتقليل أثر تقلبات الأسعار على تكلفة الإخراجات والرصيد المتبقي من المخزون في آخر المدة، وتحسب تكلفة الإخراج بترجيح مختلف الأسعار بكمياتها، ونميز نموذجين، التكلفة الوسطية المرجعة المتحركة (بعد كل إدخال) والتكلفة الوسطية المرجعة لجميع الإدخالات مع مخزون أول المدة، وتحسب وفق العلاقة التالية :

الصيغة الرياضية التكلفة الوسطية المرجعة. Q_i الكمية، p_i السعر الوحدوي

$$cump = \frac{\sum_i^n p_i Q_i}{\sum_i^n Q_i}$$

ث- **تقدير تكلفة المخزون:** يقيم المخزون عند القيام بعملية الجرد، و حيث يعتمد في قياس تكلفة المخزون على أساس تكلفة باستخدام بعض الأساليب لتقدير تكلفة المخزون كأسلوب التكلفة المعيارية أو أسلوب سعر التجزئة لسهولة لهما، إذا كان استخدامها يسمح بالحصول على نتائج قريبة من التكلفة الحقيقية.

- **أسلوب التكاليف المعيارية :** يعتمد على تحديد مسبق للتكاليف بناء على تقديرات لمستلزمات الإنتاج والتي يتم مراجعتها بصفة دائمة و منتظمة حسب الظروف السائدة .

- **أسلوب سعر التجزئة :** تستخدم هذه الطريقة عادة في محلات التجزئة لقياس تكلفة المخزون الذي يتكون من أصناف كثيرة، سريعة الدوران وذات هوامش ربح متساوية، والتي لا يمكن من الناحية العلمية استخدام طرق أخرى لقياس تكلفتها ،يتم تقييمها بتطبيق تخفيض يناسب هامش الربح الذي تطبقه المؤسسة في كل فئة عن الأصول على سعر البيع عند حلول تاريخ إقفال السنة المالية.

¹ First In First Out

² coût moyen unitaire pondéré

ج- **تحميل المخزون على قائمة الدخل:** تطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات يجب أن تحمل القيمة الدفترية للمخزون المستهلك كمصروف في قائمة الدخل عن الفترة التي تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع؛¹

كما يجب استعادة خسائر القيمة للمخزون المستهلك (المعترف به كمصروف في قائمة الدخل)، بالاعتراف بها كمكاسب عن طريق تخفيض تكلفة البضاعة المباعة؛² أما المخزون المستخدم في إنشاء أصول أخرى* عندئذ يتم تحميل تكلفتها على حسابات هذه الأصول.

ثانياً: قياس الدينون والموجودات المالية وما يعادلها

تتكون الأصول الجارية الأخرى من النقدية والأصول الأخرى المتوقعة تحويلها إلى نقدية خلال دورة النشاط العادية للمؤسسة ومن أهمها ما يلي:

- 1- **الزبائن والحسابات الملحقة:** يمثل رصيد حساب الزبائن المبالغ المستحقة لأجل محدد مقابل بيع سلع أو تقديم الخدمات. ويضم هذا الحساب كذلك الزبائن المشكوك فيهم و أوراق القبض، التخفيضات و التسبيقات المحصلة من الغير. ويقيم بمبلغ فواتير بيع السلع أو تقديم الخدمات . في نهاية السنة يعاد تقييم هذه الأرصدة، وعند إثبات خسارة القيمة (احتمال عدم تسديد جزء من المبلغ في تاريخ الاستحقاق) عن هذه حسابات، تطرح هذه الخسائر من المبالغ الأرصدة الإجمالية.
- 2- **القيم المنقولة للتوظيف:** إن القيم المنقولة للتوظيف هي الأصول المالية التي يكتسبها الكيان قصد تحقيق ربح في رأس المال في أجل قصير، تقيم بتكلفة اقتناء.

المطلب الرابع: باقي العناصر الأخرى

يتناول هذا المطلب تقييم العناصر الأخرى مؤونة الأخطر والأعباء، العمليات بالعملة الأجنبية، الأعباء والإيرادات وعقود طويلة المدى.

أولاً: مؤونات المخاطر والأعباء: تتم معالجة مؤونات المخاطر والأعباء وفق النظام المحاسبي المالي كما يلي:

1. **الاعتراف بمؤونة المخاطر والأعباء:** يعرف النظام المحاسبي المالي مؤونات المخاطر والأعباء كخصوم يكون تاريخ استحقاقها أو مبلغها غير مؤكدين، يسجلها الكيان ويديرها في الحسابات إذا كان له التزام حالي قانوني أو ضمني ناتج عن حدث ماضي، ومن المحتمل أن خروج موارد من الكيان أمر ضروري لإطفاء هذا الالتزام وكان من الممكن تقدير مبلغ هذا الالتزام بموثوقية.

¹ Jean-françois Bosquet, et autre, Op. cit, P 311.

² جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 74.

* يتم رسملة تكلفة المخزون على الأصل المستخدم فيه، ويتم توزيع تلك التكلفة خلال العمر الإنتاجي لذلك الأصل.

2. التقييم الأولي واللاحق للمؤونات: بموجب قواعد النظام المحاسبي المالي يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى إطفاء الإلزام المعني، وتكون المؤونات محل تقدير جديد عند إقفال كل سنة مالية.

3. استخدام المؤونة: لا تستعمل أي مؤونة للأعباء تم الاعتراف بها سابقا إلا في النفقات التي تم إدراجها من أجلها في الحسابات. وبمقارنة القواعد والأحكام التي ينص عليها معيار المحاسبة الدولي السابع والثلاثون للمؤونات، الأصول المحتملة والخصوم المحتملة مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي في هذا الموضوع نجد أن هذا الأخير يتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة فيما يخص الاعتراف والتقييم الأولي للمؤونات (مؤونات المخاطر والأعباء)، كما أنه نص على أن المؤونات تكون محل إعادة تقييم عند إقفال كل سنة مالية، غير أنه لم يتطرق إلى أثر المخاطر المحتملة وأثر الزمن على قيمة الالتزام ومن ثم على قيمة المؤونة. كما أنه لم على الأصول المحتملة والخصوم المحتملة التي ورد ذكرها في المعيار السابع والثلاثون.

ثانيا :العمليات بالعملات الأجنبية:هي معاملات يقوم بها الكيان وتكون محددة بعملات أجنبية أو تتطلب التسوية بعملة أجنبية.

1. التقييم الأولي: حسب النظام المحاسبي المالي تحول الأصول المكتسبة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية باستخدام سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة، ويحتفظ الكيان بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ اهتلاك الأصل أو التنازل عنه أو زواله، في حين تحول الحقوق والديون المحررة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية¹، أو بسعر الصرف السائد في تاريخ وضع مبلغ المعاملات الأجنبية تحت التصرف إذا تعلق الأمر بعمليات مالية.

2. التقييم اللاحق: إذا احتوت الميزانية في تاريخ إقفال السنة المالية على عناصر نقدية مثل الخزينة أو عناصر أصول وخصوم واجب استلامها أو دفعها بمبالغ محددة أو قابلة للتحديد ومحررة بالعملات الأجنبية، فإن تسجيلها الأولي يصحح باستخدام سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ وهو سعر صرف الإقفال.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3. عرض القوائم المالية بعملة أجنبية: يتم تحويل الكشف المالية للكيانات وفق نفس الطريقة التي نص عليها معيار المحاسبي الدولي الواحد والعشرون كما يلي:

✓ تحول الأصول والخصوم على أساس سعر الإقفال؛

✓ تحول المنتجات والأعباء حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء المعاملات، غير أنه لأسباب عملية يرخص باستعمال سعر صرف متوسط أو مقرب؛

✓ تسجل فوارق الصرف التي تنتج عن هذه المعالجات في رؤوس الأموال الخاصة المدرجة إلى حين خروج الاستثمار الصافي.

ثالثاً: إيرادات الأنشطة العادية: يعرف النظام المحاسبي المالي منتجات السنة المالية أو الإيرادات بتزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تدخل ضمن المنتجات استرجاع خسائر القيمة و الاحتياطات المسجلة خلال السنوات السابقة، هذا التعريف المنتجات السنة المالية هو نفس التعريف الذي قدم المعيار الدولي الثامن عشر.

1. الاعتراف بالمنتجات وفق النظام المحاسبي المالي يتم إدراج منتجات الأنشطة العادية الناتجة من بيع سلع أو مدرجة في الحسابات عند توفر الشروط التالية:¹

■ أن يكون الكيان قد حول إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع؛

■ أن لا يبقى للكيان دخل لا في التسيير كما هو مفروض عادة على المالك ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها؛

■ أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة؛

■ أن يكون من المحتمل أن تعود منافع اقتصادية مرتبطة بالمعاملة إلى الكيان؛

■ أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملها الكيان أو سيتحملها المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق. وتتمثل المنتجات الناتجة عن استعمال أطراف خارجية لأصول الكيان في الآتي:

- فوائد مدرجة في الحسابات تبعا للزمن وللمردود الفعلي للأصل المستعمل؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- إيجارات وأتاوى مدرجة في الحسابات تبعا لاكتسابها ووفقا للاتفاقات المبرمة؛

- حصص مدرجة في الحسابات عندما ينشأ حق المساهمين فيها.

2. **تقييم الإيرادات:** يعرف المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر إيرادات الأنشطة العادية "هي مجموع التدفقات الداخلة من المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والناجمة عن الأنشطة العادية للمؤسسة التي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية من غير الزيادة الناتجة عن مساهمات أصحاب حقوق الملكية". تتمثل إيرادات الأنشطة العادية:

- بيع البضائع والموجودات التي تحوز عليها المؤسسة بهدف إعادة بيعها؛

- تقديم الخدمات؛

- استخدام أطراف خارجية لأصول المؤسسة وما ينتج عنها من فوائد وعوائد وأرباح.

يتم قياس إيرادات الأنشطة العادية بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام، فمبالغ إيرادات الأنشطة العادية المتحصل عليها من العمليات التي تقوم بها المؤسسة تتحدد باتفاق بين المؤسسة ومشتري أو مستعمل الأصل، هذه المبالغ تكون في غالب الأحيان مقيمة بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام بعد استبعاد قيمة أي تخفيضات.¹

ب- **بيع البضائع(السلع):** ينبغي على المؤسسة الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع السلع عند توافر الشروط الآتية:

- قيام المؤسسة بتحويل معظم المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية إلى المشتري.

- ألا تحتفظ المؤسسة بأي دور إداري بالطريقة التي عادة ما تتواجد في حالة الملكية، أو

أي رقابة فعلية على السلع المباعة؛

- إمكانية قياس مقدار الإيراد بطريقة موثوق بها؛

- من المتوقع حصول المنشأة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية؛

- إمكانية قياس التكاليف التي ترتبت عن العملية أو سوف تترتب عنها بدرجة موثوق

بها.

ت- **تقديم الخدمات:** عندما تكون إيرادات الأنشطة العادية ناتجة عن عملية تقديم خدمات وكان من الممكن

تقديره بشكل موثوق به فعلى المؤسسة الاعتراف به بمقدار التقدم في إتمام العملية عند تاريخ إعداد

الميزانية، ويمكن تقدير إيرادات العمليات بدرجة موثوق بها عندما تتوافر الشروط الآتية:

• إمكانية قياس مبلغ إيرادات النشاط العادي بشكل موثوق.

• من المحتمل أن المنافع الاقتصادية للعملية تعود للمؤسسة.

¹ معيار المحاسبة الدولي الثامن عشر، إيرادات الأنشطة العادية (IAS18)، 2009، الفقرة 9.

- نسبة التقدم في العملية يمكن قياسه بموثوقية في تاريخ إعداد الميزانية.
- يمكن قياس تكاليف العملية والتكاليف الواجب إنفاقها لإتمام العملية بموثوقية.
- ث- **الفوائد، عوائد حقوق الامتياز وأرباح الأسهم:** يتم الاعتراف بإيرادات الأنشطة العادية الناتجة عن استعمال الغير لأصول المؤسسة المتمثلة في الفوائد وإيرادات حقوق الامتياز وأرباح الأسهم عندما يكون من المحتمل أن تعود المنافع الاقتصادية الناتجة عن العملية إلى المؤسسة ومن الممكن قياس الإيراد بموثوقية وتتم عملية الاعتراف وفق القواعد الآتية :
 - الاعتراف بالفوائد يتم على أساس نسبة ما يخص الفترة المحاسبية؛
 - الاعتراف بإيرادات استعمال الغير لأصول المؤسسة طبق لأساس الاستحقاق وتبعا لمضمون الاتفاق بين الطرفين؛
 - يتم الاعتراف بأرباح الأسهم عندما يتم إقرار حق المساهم في استلامها.

رابعاً: الأعباء:

1- **مفهوم الأعباء** تعرف الأعباء على أنها نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاد الأصول أو تكبد التزامات التي تنشأ عنها نقصان في حق الملكية خالفاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المشاركين في حق الملكية، و يتضمن تعريف الأعباء الخسائر والمصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة، مثل تكلفة المبيعات، الأجور والاستهلاكات، وتأخذ عادة على شكل تدفقات الخارجة أو استنفاد الأصول مثل النقد وما يعادل النقد، والمخزون، والممتلكات والمصانع والمعدات؛ أما الخسائر فهي تمثل بنود أخرى تحقق المصروفات، وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة، وتمثل الخسائر نقصان المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى¹.

2- **قياس الأعباء:** تجدر الإشارة أن قياس الأعباء يتم وفق للأسس التالية² :

✓ **أساس التكلفة التاريخية:** هو الأساس التقليدي لقياس النفقات على أساس التكلفة الفعلية التي يتحملها المشروع فعال، حيث تقاس التكلفة التاريخية بالقيمة الحالية للموارد الاقتصادية التي قدمت في سبيل الحصول على السلع أو الخدمات اللازمة لاستخدامها في عمليات المشروع؛ أي أن التكلفة تحدد في هذه الحالة على أساس المبلغ الذي يسدده نقداً أو يتفق على سداذه و يكون الاتفاق بين المشروع والغير.

¹ جمعة حميدات، بوقفة غلاء، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

² سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

✓ أساس التكلفة الجارية (الاستبدالية): يقوم هذا الأساس على قياس الإيرادات وفقاً للأسعار الاستبدالية السائدة التي يتم الحصول عليها عند بيع منتجات المشروع ويتطلب قياس النفقات التي تقابل الإيرادات بالأسعار السائدة للسلع والخدمات المستفدة في عملية الإنتاج.

يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام، ويمكن قياسه بدرجة من الثقة، وهذا يعني في الواقع أن الاعتراف بالمصروفات يجري بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة في الالتزامات أو نقص في الأصول. كما يتم الاعتراف بالمصروفات على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل، وهذا الإجراء الذي يشار إليه عامة بمقابلة التكاليف بالإيرادات يتضمن الاعتراف المتزامن أو المتجمع بالإيرادات والمصروفات التي تنشأ مباشرة وبشكل مشترك من نفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى.

خامساً: العقود طويلة الأمد (عقود الإنشاء)

1- تعريف عقود الإنشاء: يتضمن عقد من عقود طويلة الأجل إنجاز سلعة، خدمة، أو مجموعة من السلع والخدمات تقع تواريخ بدايتها ونهايتها في سنوات مالية مختلفة ويمكن أن تتعلق بما يلي¹:

- عقود البناء؛
- عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة؛
- عقود تقديم الخدمات.

تدرج في الحسابات الأعباء و المنتوجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم العملية عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية (الإدراج في الحسابات حسب طريقة التقدم).

2- تحديد نسبة التقدم: تعتبر نسبة الانجاز من المعطيات الهامة التي يجب تحديدها، وذلك لأنه يترتب على تقديرها احتساب الإيرادات التي تم تحقيقها و مقابلتها بالتكاليف التي تم تحميلها للوصول إلى تحديد نتيجة الأشغال من أرباح أو خسائر. ويمكن أن يتم تحديد مرحلة الانجاز للعقد بالطرق التالية:

- نسبة تحمل تكاليف العقد المرتبطة بالعمل المنجز لتاريخ معين قياساً بتكاليف العقد الإجمالي المقدر؛

- مسح شامل للعمل المنجز قياساً بالعمل الكلي المراد إنجازه؛

- انجاز نسبة جوهرية من أعمال العقد.

ويتم حساب مبالغ طريقة نسبة التقدم كالآتي:

¹ الجريد الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 18

مبالغ الإيرادات، الأعباء، وهامش الربح تدرج في حساب النتيجة وحسب الدورة التابعة لها:

نسبة التقدم = (أعباء الدورة المستحقة / (أعباء الدورة + المستحقة الأعباء المحتملة حتى نهاية العقد)

الإيرادات = نسبة التقدم × مجموع الإيرادات المحتملة

الأعباء = نسبة التقدم × مجموع الأعباء المحتملة

هامش الربح = الإيرادات - الأعباء.

إذا كان نظام معالجة المؤسسة أو طبيعة العقد لا يسمح بتطبيق طريقة الإدراج في الحسابات حسب التقدم، أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة، فإنه يكون من المقبول على سبيل التبسيط، ألا يسجل كمنتجات إلا مبلغ يعادل مبلغ النفقات المثبتة التي يكون تحصيلها محتملاً (الإدراج في الحسابات حسب طريقة الإتمام).

3- عدم إمكانية تحديد نسبة الانجاز إذا لم يكن بالإمكان تقدير ما تم انجازه من العقد بشكل موثوق فيجب

مراعاة ما يلي:

▪ عدم الاعتراف بأي أرباح ناتجة عن العقد؛

▪ الاعتراف بالإيراد المتحقق من العقد فقط إلى الحد الذي تكون فيه تكاليف العقد التي تم تحميلها

يتوقع استردادها واعتبرت تكاليف العقد مصروفاً عند تحميلها؛

▪ يتم استخدام أسلوب استرداد التكلفة للمحاسبة عن عقود الإنشاء؛

ويتم حساب مبالغ طريقة الإتمام كالتالي:

إيرادات الدورة = أعباء الدورة

نتيجة الدورة = 0

إن الخسائر المحتمل تحققها مستقبلاً يجب أن تسجل محاسبياً في الأعباء بنفس الشروط المطبقة في طريقة نسبة التقدم. عندما يبدو محتملاً في تاريخ الجرد، أو بفعل حوادث طارئة أو معروفة في ذلك التاريخ، أن مجموع تكاليف العقد سيفوق مجموع منتجات العقد (خسائر متوقعة بعد الإتمام)، يجب تكوين رصيد بما يفوق الخسارة الإجمالية للعقد.

4- المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاء: لقد خص النظام المحاسبي المالي الحسابات التالية لمعالجة عقود

الإنشاء، حساب 335 الأشغال الجاري إنجازها. حساب 704 مبيعات الأشغال.

ج- طريقة التقدم في الإنجاز: وهي الطريقة المفضلة حيث يحبذ استعمالها إذا كانت نفقات وإيرادات العقد

مقدرة بشكل موثوق. كما تسمح هذه الطريقة بتثبيت جزء من النتيجة كل سنة، وبالتالي فإن النفقات

والإيرادات تسجل بدلالة التقدم في إنجاز العقد.

تسجل الإيرادات في حساب مبيعات خدمات (ح/704) دائناً، ويقابله (ح/417) حقوق على أشغال أو

خدمات جارية.

ح- **طريقة الإتمام:** هي طريق بديلة إذا كان من غير الممكن تطبيق الطريقة الأولى (طريقة التقدم في الإنجاز)، أو إذا كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تحديدها بصفة معقولة.

- المرحلة الأولى :تسجيل النفقات حسب طبيعتها في الصنف السادس بجعل حساب 6 × مدينا ويقابله حساب 40 أوح/512 دائنا خلال السنة ن.

- المرحلة الثانية :عند إقفال السنة (ن) يتم تسجيل المخزون الجاري المكافئ لمجمل النفقات الحقيقية المنفقة منذ بداية العقد وذلك بجعل حساب 335 مدينا ويقابله حساب 723 دائنا بالمبالغ النفقات الحقيقية المثبتة منذ بداية العقد) لغرض إلغاء النفقات المثبتة خلال السنة (ن) وبالتالي لا تؤخذ في الحسبان أي نتيجة.

- الحالة إتمام العقد وتسليم الأصل:يثبت رقم الأعمال الإجمالي في نهاية العقد أي عند تسليم الأصل أو انتهاء الخدمة وهذا بإعداد فاتورة بيع حيث يجعل حساب الزبائن (ح / 411) مدينا وجعل حساب كل من حساب مبيعات أشغال وحساب رسم على القيمة المضافة(ح4457) دائنين. علما أن حساب المخزونات الجارية (ح335) يكون قد تم ترصيده في بداية كل سنة أو دورة محاسبية. **تدني قيمة العقد** الإنشاء:في نهاية السنة وفي تاريخ الجرد ونتيجة أحداث معينة بهذا التاريخ، قد يظهر احتمال بأن مجموع تكاليف العقد أكبر من مجموع إيرادات العقد (أي تحقيق خسارة محتملة عند الانتهاء).

يتم تحديد خسارة قيمة الانشغال الجارية في حدود الخسارة على تكاليف الإنتاج وبدلالة درجة تقدم الأشغال، وتحسب درجة التقدم في الأشغال (نسبة الإنجاز) بالعلاقة التالية:

درجة التقدم في الإنجاز = مبلغ الأشغال الجارية في تاريخ الإقفال / سعر التكلفة المتوقع (التقديري)

خسارة القيمة = الخسارة المتوقعة عند نهاية العقد × نسبة تقدم الإنجاز.

أما التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة يكون بجعل ح/685 حساب مخصصات الإهلاكات ومؤهلات تدهور قيم أصول جارية مدينا ويقابله ح 393 حساب تدهور قيم الأشغال دائنا. اعتمد النظام المحاسبي المالي في معالجته لعقود الإنشاء المعيار المحاسبي الدولي الحادي عشر IAS11 حيث تبنى حولا بديلة لتقدير نتيجة العقود، إما طريقة التقدم أو طريقة الإتمام، ولكل طريقة شروطها ومبرراتها، وتتوقف على توفر المعطيات الصادقة والموثوقة¹.

¹ عمورة جمال، قبايلي محمد، عقود الإنشاء حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 والنظام المحاسبي المالي الجزائري مجلة "الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة - 2 العدد 13 (21 ديسمبر 2015).

سادسا: الإعانات الحكومية يعرف النظام المحاسبي المالي الإعانات العمومية أنها عمليات تحويل لموارد عمومية لتعويض التكاليف التي تحملها أو سيتحملها المستفيد من الإعانة بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته أو التزامه بالامتثال لهذه الشروط مستقبلا.

تسجل الإعانات في حسابات النتائج ضمن حساب النتيجة للسنة المالية أو لعدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي ترتبط بها والتي يفترض أن تعوضها الإعانة، وفيما يخص التثبيتات القابلة للاهلاك، تكون التكلفة هي الاهتلاك، أما الإعانات الموجهة لتمويل أصول قابلة للاهلاك فيتم عرضها في القوائم المالية (الميزانية) كمنتجات مؤجلة وتسجل ضمن حسابات النواتج في حدود الاهتلاك المسجل كل سنة .

وإذا كان التثبيت الممول بالإعانة غير قابل للاهلاك توزع الإعانة على المدة التي يكون فيها التثبيت غير قابل للتصرف، وإذا لم يكن هناك شرط عدم قابلية التصرف، فإن الإعانة تسجل في شكل نتيجة على مدى 10 أعوام بشكل خطي.

ولا تسجل الإعانات العمومية في الحسابات ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان معقول بأن الكيان قادر على الامتثال للشروط الملحقة بالإعانات، وبأن الإعانات سيتم استلامها. وبالرجوع إلى معيار المحاسبة الدولي العشرون، نجد النظام المحاسبي المالي اعتمد نفس الطرق لمعالجة الإعانات الحكومية فيما يخص إعانات الاستغلال والتي تسجل ضمن المنتجات بنفس وتيرة تسجيل التكاليف التي ترتبط بها، وبالنسبة للإعانات المرتبط بالأصول فتسجل كمنتجات مؤجلة على أن يتم الاعتراف بها كمنتجات ضمن حساب النتائج بمبلغ الاهتلاك لكل سنة، غير أن معيار المحاسبة الدولي قدم طريقة ثانية لمعالجة هذا النوع من الإعانات لم يشر إليها النظام المحاسبي المالي تتمثل في تتمثل في الاعتراف بها كتخفيض من قيمة الأصل المرتبط بها.

المبحث الثالث: إعادة التقييم في النظام المحاسبي المالي

نص النظام المحاسبي على ضرورة إعادة تقييم التثبيات في نهاية كل دورة محاسبية وذلك في حالة وجود مؤشر لانخفاض قيمتها دون الإشارة إلى عملية الزيادة. سنتطرق في هذا المبحث لعملية إعادة التقييم للأصول العينية والأصول المالية ومختلف الطرق المسموح باستخدامها في هذه الحالة، وتحديد قيمة الخسائر والمكاسب.

المطلب الأول: مفهوم انخفاض القيمة (تدني القيمة)

يعتبر تدني القيمة لانخفاض في قيمة الأصل ويتم تحديد ذلك من خلال مقارنة القيمة المحاسبية الصافية مع القيمة الحقيقية للأصل في نهاية الدورة المحاسبية. يتم التعرض في هذا المطلب إلى انخفاض القيمة وكيفية تحديد قيمة الخسائر في القيمة للعناصر القابلة لإعادة التقييم.

أولاً: مفهوم تدني القيمة.

ينص المعيار 36 على أن كل مؤسسة مطالبة بأجراء اختبار خسارة القيمة في نهاية كل فترة فإذا كان هناك مؤشر يدل على أن أصل ما نقصت قيمته نتيجة انخفاض في المردود (أداء ضعيف، منافسة شديدة)، فعلى المؤسسة تقدير القيمة القابلة لاسترجاع الأصل.

أما النظام المحاسبي المالي في الفقرة 5.112 و التي تنص على "يقدر الكيان عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته. وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها." في نهاية كل سنة يجب على المؤسسة أن تخضع الأصول الملموسة وغير الملموسة إلى فحص تدني القيمة، فإذا كانت هناك مؤشر يدل على أن هناك أصل من الأصول قد انخفضت قيمته عن القيمة المسجلة بها دفترياً، فإنه يجب الاعتراف بالتدني وإظهار الأصول في الميزانية بقيمتها الحقيقية. ومن أجل إعادة التقييم يجب التأكد ما إذا كانت هناك دلائل على تدني قيمة الأصول حيث يتم الاستناد على مؤشرات داخلية و أخرى خارجية تؤكد حدوث هذا الانخفاض¹:

1- المؤشرات الداخلية تتمثل في:

- تلف الأصل أو عدم صلاحيته للاستخدام (التدهور المادي للأصل)؛
- وجود خطط لإيقاف أو إعادة هيكلة العمليات التي ينتمي لها الأصل (تغيير في نشاط المؤسسة)؛
- إعادة تقييم عمر الأصل الإنتاجي على أنه محدد بدلاً من كونه غير محدد كما سبق تقييمه.

¹ محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ص 588 .

- مستوى الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ أو سيكون أسوأ مما هو متوقع وبالتالي انخفاض كبير في التدفقات النقدية المتولدة أو المتوقع تولدها من الأصل.

2- المؤشرات الخارجية تتمثل في:

- انخفاض القيمة السوقية للأصل بشكل جوهري أو أكبر من الانخفاض الناتج عن اهتلاك أو قادم الأصل نتيجة الاستعمال أو مرور الزمن؛

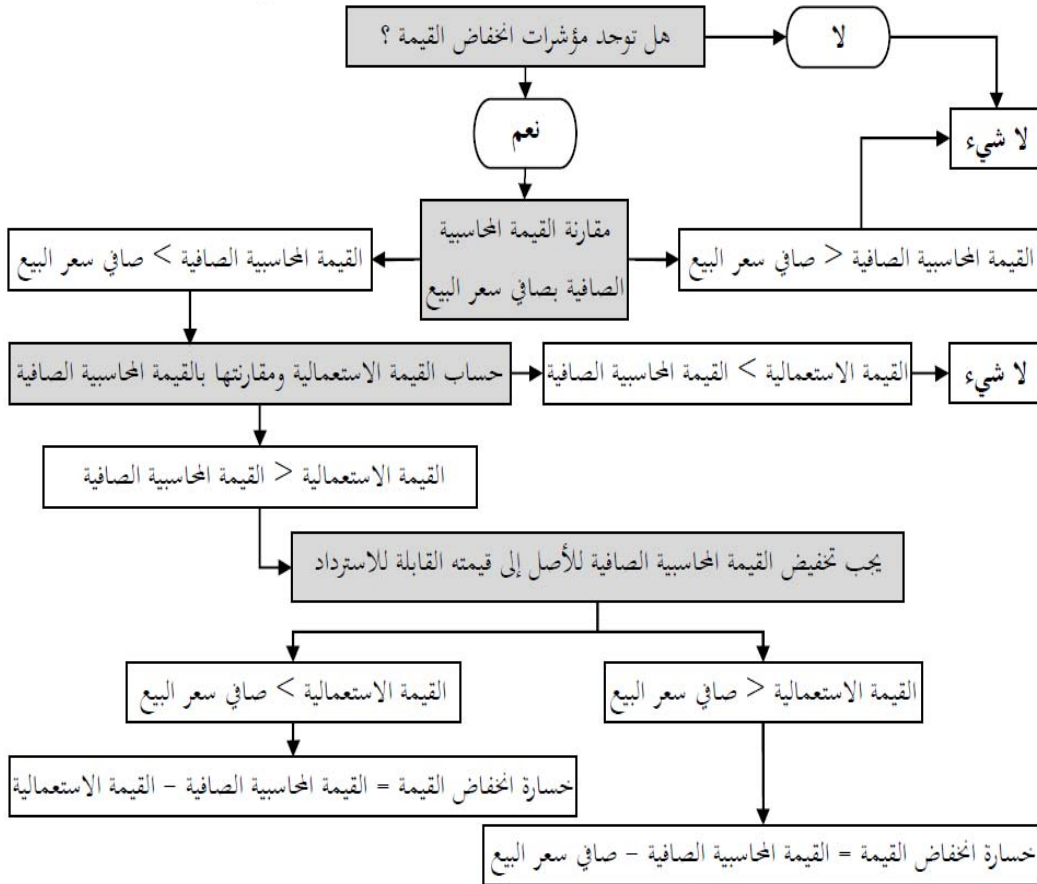
- حدوث تغييرات هامة في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل به المؤسسة، مما أثر سلباً على قيمة الأصل المستخدمة في المجال الذي حدثت فيه التغييرات؛

- ارتفاع في معدلات الفائدة في السوق، أو في معدل العائد على الاستثمار الأمر الذي قد يؤثر على سعر الخصم المستخدم في تحديد القيمة قيد الاستعمال للأصل (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل)؛

- زيادة القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة عن القيمة السوقية للمنشأة.

الشكل التالي يوضح منهجية اختيار انخفاض القيمة

الشكل (3 - 2): منهجية اختبار انخفاض قيمة الأصول وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 36)



Source : Hubert TONDEUR, Application de l'IAS 36 : dépréciation des actifs, *Revue Française de comptabilité*, R.F.C. 353, Paris, Mars 2003, p. 27

ثانيا: تحديد القيمة القابلة للتحصيل (للاسترداد).

حسب نص الفقرة 1.112 من النظام المحاسبي المالي " تركز طريقة تقييم العناصر المسجلة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية التكلفة التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة لبعض العناصر إلى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالاستناد إلى :

- القيمة الحقيقية؛

- قيمة الإنجاز؛

- القيمة المحينة (القيمة المنفعة)".

في نهاية السنة إذا تبين للمؤسسة وجود مؤشر أو أكثر للتدني في قيمة أصل معين عليها تحديد قيمته، فإن قيمة الخسارة تتحد بالفرق بين القيمة المحاسبية الصافية و القيمة القابلة للتحصيل و هذا عندما تكون هذه الأخيرة أصغر من القيمة المحاسبية الصافية، بحيث يتم الحصول على القيمة المحاسبية الصافية بعد طرح مجموع مخصصات الاهتلاك من التكلفة الكلية للأصل.

أما القيمة القابلة للتحصيل فتتحدد بالقيمة الأكبر بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية.

1. القيمة البيعية الصافية: (ثمن البيع الصافي): هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل

عند إبرام أية معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية بين أطراف على علم تام و دراية و تراضي، مع طرح مصاريف البيع¹.

و يتم تحديد صافي سعر البيع وفق حالتين.

أ- **حالة وجود اتفاقية بيع:** إن أفضل دليل على صافي سعر البيع أصل الناتج عن اتفاقية بيع ملزمة في عملية تجارية أخذا بعين الاعتبار كافة التكاليف المتعلقة بعملية التنازل.

ب- **حالة غياب اتفاقية بيع ملزمة:** يتوقف تحديد صافي سعر البيع على السوق الذي تتم تحديد صافي سعر البيع وفق حالتين:

- **وجود سوق منافسة تامة:** إذا تمت عملية المتاجرة في سوق نشط فإن:

صافي سعر البيع = السعر الذي سيحدده السوق للأصل - التكاليف الناتجة عن عملية البيع.

وسعر السوق المناسب هو سعر العرض الحالي، وعندما لا تكون أسعار العرض الحالية متوفرة يتم تقدير صافي سعر البيع شريطة عدم حدوث تغيير هام في الظروف الاقتصادية.

- **غياب سوق منافسة تامة:** إذا لم تكن هناك اتفاقية بيع ملزمة و سوق نشط فتحدد صافي سعر البيع بناء على أفضل المعلومات لدى المؤسسة، لإظهار المبلغ الذي يمكن أن تحصل عليه في تاريخ الميزانية للتصرف في الأصل في عملية تجارية بحتة، و ذلك بعد خصم تكاليف

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره، (الفقرة 6.112) ص 7.

التصريف، و لتحديد صافي سعر البيع تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار نتيجة العمليات الأخيرة للأصول المشابهة ضمن نفس الصناعة.

في الحالات التي يمكن تحديد فيها تحديد سعر البيع الصافي لأي أصل، فإن قيمته القابلة للتحصيل ستقدر على أساس أنها مساوية لقيمتها النفعية.¹

2. **القيمة النفعية الاستعمالية:** هي القيمة الحالية (المحيطة) لتدفقات الخزينة المستقبلية المقدرة و المنتظرة من استعمال أصل بشكل متواصل ثم التنازل عنه عند انتهاء العمر الإنتاجي²، و يعتمد تحديد هذه الأخيرة على خطوتين مهمتين هما:

أ- **تقدير التدفقات النقدية المستقبلية:** يجب أن تكون توقعات التدفقات النقدية بناء على افتراضات معقولة و مدعومة تمثل أفضل تقدير للإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية التي ستسود على مدى العمل النافع المتبقي للأصل. يجب أن تكون توقعات التدفقات النقدية بناء على أحدث الموازنات (التنبؤات المالية) التي اعتمدها الإدارة، ويجب أن تغطي هذه فترة قصوى مقدارها خمس سنوات إلا إذا أمكن تبرير فترة أطول يجب أن تشمل التقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية على ما يلي:

- توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستعمال المستمر للأصل.
- توقعات التدفقات النقدية الخارجة التي يتم تحملها بالضرورة لتوليد التدفقات النقدية الداخلة من الاستعمال المستمر للأصل (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة لإعداد الأصل للاستخدام)، والتي يمكن أن ينسب أو تخصص بشكل مباشر على أساس معقول وثابت للأصل.
- صافي التدفقات النقدية إن وجدت التي سيتم استلامها (أو دفعها) للتخلص من الأصل في نهاية عمره النافع.

ب- **الوحدات المولدة لتدفقات الخزينة:** في أغلب الحالات يصعب تقدير القيمة القابلة للاسترداد للتثبيت منفرداً، لكون القيمة الإستعمالية ليست قريبة من صافي سعر بيعه، لأن التدفقات النقدية المتوقعة من استخدامه ضعيفة أو صافي سعر بيعه معدوم، كما أن أغلب التثبيتات ليست لها تدفقات نقدية منفصلة عن التدفقات النقدية لباقي الأصول³، ففي الغالب تشترك مجموعة من الأصول في عملية لإنتاج سلع أو تقديم خدمات، ينتج عنها تدفقات نقدية داخلة يمكن تحديدها بشكل منفصل، وبهذا تتحدد قيمتها القابلة للاسترداد من خلال الوحدة المولدة للنقدية التي تنتمي إليها. هذه الأخيرة تمثل " أصغر مجموعة من الأصول القابلة للتحديد، والتي ينتج عن الاستخدام

¹ نفس المرجع السابق ، ص 7.

² نفس المرجع السابق ، ص 7.

³ Hubert Tondeur, **Détermination des unités génératrices de trésorerie selon la norme IAS 36**, Revue Française de comptabilité, France, Mai 2003, R.F.C. 355, p. 27.

المستمر لها تدفقات نقدية داخلية مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية لباقي الأصول أو مجموعات الأصول¹.

كما عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها: الوحدة المنتجة لسيولة الخزينة هي أصغر مجموعة قابلة لتعريف الأصول التي تنتج مداخل الخزينة ذات استقلالية واسعة عن مداخل الخزينة المنتجة من طرف الأصول الأخرى أو مجموعة الأصول.

ت- **سعر خصم التدفقات النقدية** إن السعر الذي يعكس التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل هو العائد الذي يطلبه المستثمرون إذا أن عليهم اختيار استثمار يمكن أن يولد تدفقات نقدية لمبالغ وتوقيت ومخاطرة مساوية لتلك التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل، ويقدر هذا السعر من السعر الضمني في عمليات السوق الحالية لموجودات مشابهة أو من تكلفة المعدل الموزون لرأس المال لمنشأة مدرجة في سوق الأوراق المالية لها أصل واحد (أو محفظة موجودات) مشابهة.

3. **القيمة القابلة للاسترداد للتثبيت:** تعرف القيمة القابلة للاسترداد على أنها المبلغ الأقصى الذي يمكن تحصيله من استخدام التثبيت إلى غاية نهاية مدته النفعية (القيمة الإستعمالية)، أو من خلال التنازل عنه (صافي سعر البيع).

وتمثل القيمة الإستعمالية أو صافي سعر البيع أيهما أكبر وعند عدم إمكانية تحديد صافي سعر البيع، فإن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة الإستعمالية، أما بالنسبة للتثبيت المحفوظ به لغرض البيع أو المستعمل في النشاط لكن هناك نية للتنازل عنه، فإن قيمته القابلة للاسترداد هي صافي سعر بيعه.

4. **المعالجة المحاسبية لتدني قيمه الأصول (خسائر القيمة)**

حسب الفقرة 7.112 من النظام المالي المحاسبي "عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهلاك، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية عن القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة." تدرج خسائر القيمة لأي أصل كعبء في حساب جدول النتيجة، بحيث يكون ح/68 مدينا ويقابله ح/29 دائنا.

بعد إعادة تقييم الأصل العيني أو المعنوي يدرج بتكلفته منقوص منها مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة.

القيمة المحاسبية الصافية = التكلفة الإجمالية - مجمع الإهلاك - خسائر القيمة

¹ Pierre SCHEVIN, **Dépréciation d'un GoodWil : les nouvelles règles IAS/IFRS**, Revue Française de comptabilité, France, Novembre 2005, R.F.C. 382, p27

حسب الفقرة 22.121 من النظام المالي المحاسبي: " إذا تمت إعادة تقييم تثبيت عيني عن طريق تطبيق مؤشر محدد بالنسبة إلى تكلفته التعويضية الصافية من الإهلاك أو بالرجوع إلى القيمة في السوق ، فإن مجموع الإهلاكات في تاريخ إعادة التقييم يصحح بالتناسب مع القيمة الإجمالية المحاسبية للأصل ، بحيث تكون القيمة المحاسبية لهذا الأصل عقب إعادة التقييم مساوية للمبلغ إعادة تقييمه.

أما التثبيت المعنوي فإن عملية إعادة تقييمه تتطلب وجود سوق نشطة.

المطلب الثاني: إنخفاض قيمة الأصول المالية

يتناول هذا المطلب إعادة تقييم الأصول المالية في نهاية الدورة المحاسبية ، وعرضها في الكشف المالية.

أولاً: تحديد قيمة انخفاض الأصول المالية

في نهاية كل فترة مالية عند إعداد التقارير المالية على المؤسسة البحث عن أية مؤشرات موضوعية على انخفاض في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة أصول مالية، وتكون هذه المؤشرات ناتجة عن أحداث وقعت بعد التسجيل المحاسبي الأولي للأصل وتسمى بالأحداث المؤدية إلى خسارة حيث يكون لها تأثير على تدفقات الخزينة المستقبلية المتوقعة، كما يجب أن تكون المؤسسة قادرة على تحديد قيمة الخسارة في القيمة بموثوقية حتى يتم تسجيلها محاسبياً.

1. مؤشرات انخفاض قيمة الموجودات المالية: تشمل المؤشرات الموضوعية على أن أصلاً مالي أو

مجموعة أصول مالية قد انخفضت قيمتها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- صعوبات مالية مهمة من طرف الجهة المصدرة أو المدين.
- إخلال فعلي بالعقد مثل عدم القدرة على السداد سواء الفائدة أو أصل القرض.
- منح المقرض للمقترض لأغراض اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض امتيازات لم يكن ليمنحها في ظروف أخرى.
- احتمال كبير لإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية للجهة المصدرة.
- اختفاء سوق نشط للأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية إعادة تقييم للأصول المالية والمشتقات المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة

وفق نوعها كما يلي:

2. الأصول المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق، الإقراض والحسابات الدائنة الأخرى :حسب المادة

4.122 من النظام المحاسبي المالي يعاد تقييمها عند إقفال كل سنة بالتكلفة المهلكة التي تمثل

المبلغ الأولي المسجل منقوصاً منه التسديدات التي تمت، مضاف إليه أو محذوفاً منه الإهلاك

المتجمع لأي فارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه منقوصا منه الانخفاضات المحتملة، وتخضع هذه الأصول إلى اختبار خسارة القيمة عند وجود مؤشرات كافية لحدوث انخفاض جوهري في قيمة الأصل، و هذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول

إذا كان من المحتمل أن المؤسسة لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة (المبلغ الأصلي والفائدة)، حسب الشروط التعاقدية على الذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والمسجلة بمقدار التكلفة المهيكلية، فإن خسارة انخفاض القيمة هي الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المتوقعة مستحقة بسعر الفائدة الأصلي الساري المفعول للأداة المالية، ويجب تخفيض القيمة المحاسبية للأصل وتسجيل مبلغ الخسارة ضمن حساب النتيجة للفترة .

إذا انخفض مبلغ الخسارة في قيمة أصل مالي خلال فترة لاحقة وثبت أن هذا الانخفاض مرتبط بأحداث موضوعية وقعت بعد التسجيل المحاسبي لانخفاض القيمة فإنه على المؤسسة استرجاع مبلغ الخسارة، ويجب أن لا ينجم عن الاسترجاع في خسارة القيمة قيمة محاسبية للأصل تزيد عما كانت ستكون عليه التكلفة المهيكلية للأصل في تاريخ الاسترجاع لو أن الخسارة الأولية في قيمة الأصل لم يتم تسجيلها، ويتم تسجيل مبلغ الاسترجاع ضمن حساب النتيجة للفترة.

3. الأصول المالية المتاحة للبيع: عند إعداد القوائم المالية لا بد من إعادة تقييمها وتسجيلها بالقيمة

الحقيقية والتي هي على الخصوص:

- بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية.
- بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها، بقيمتها التفاوضية المحتملة يمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم¹.

ويأخذ بعين الاعتبار الفروقات في قيمتها العادلة وتسجيلها مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال قائمة التغير في حقوق الملكية.

4. حالة الأصول المالية المسجلة بالتكلفة: إذا توفرت للمؤسسة مؤشرات موضوعية حول انخفاض قيمة

أداة حقوق ملكية غير مدرجة في سوق ولم يتم تقييمها بالقيمة العادلة لعدم القدرة على قياسها بموثوقية أو لمشتق مرتبط بهذه الأداة، فإن مبلغ الخسارة في قيمة هذا الأصل هو الفرق بين قيمته المحاسبية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مستحقة بمعدل الفائدة الجاري والمستخدم لأصل مالي مماثل في السوق، كما أن هذه الخسارة غير قابلة للاسترجاع.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره، (الفقرة 5.112) ص 12

5. حالة الأصول المالية المسجلة بالقيمة العادلة: عندما يتم تسجيل الانخفاض في القيمة العادلة لأصل موضوع للبيع مباشرة ضمن الأموال الخاصة وإذا ثبت أن هناك مؤشرات موضوعية حول انخفاض قيمة الأصل، فإن مجموع الخسارة المسجلة مباشرة ضمن الأموال الخاصة يتم إلغاؤها وتسجيلها ضمن النتيجة الصافية للفترة، ويتمثل المبلغ الصافي الواجب تحويله في الفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية صافية من كل خسائر القيمة المسجلة سابقا ضمن النتيجة لهذا الأصل.

ثانيا: التسجيل المحاسبي للأصول المالية في نهاية الفترة

1- الأصول المالية المقيمة بالقيمة الحقيقية : بالنسبة لفوارق التقييم الموجبة المستخرجة من التقييم بالقيمة العادلة تدرج في الحسابات في شكل ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة. وفق للقيد التالي:

26	مساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات	xx
104	فارق التقييم	xx

أما إذا كان فارق التقييم لعناصر الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة سالب، ففي هذه الحالة يجب إخراج الخسارة الصافية من رؤوس الأموال الخاصة و تسجيلها في النتيجة الصافية للسنة المالية باعتبارها خسارة في القيمة حسب ما جاء في المادة 122-5 من النظام المحاسبي المالي وفقا للقيد التالي :

104	فارق التقييم	xx
296	خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات	xx

2- الأصول المالية المقيمة بالقيمة المتهلكة:

خسارة القيمة للأصول المالية المقيمة بالتكلفة المتهلكة هي الفرق بين القيمة المحاسبية للأصل و القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المحينة بالمعدل الفعلي الأولي للأصل ويسجل القيد التالي:

686	مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للعناصر المالية	xx
296	خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات	xx

عندما تنخفض خسارة القيمة للأصل المالي نتيجة حدث فعال، تعدل و تسجل ضمن النواتج، بشرط أن لا تؤدي العملية إلى إظهار الأصل بقيمة محاسبية أكبر من التي لو لم يكن هناك تسجيل أولى قد تم.

296		خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات	xx
786		الإسترجاعات المالية عن خسائر القيم و المؤونات	xx

ثالثا: التنازل عن الأصول المالية

حسب المادة 7-122 من النظام المحاسبي المالي والتي تنص على أن تدرج القيم الفائضة أو الناقصة التي تبرز عند القيام بالتنازل عن تثبيات مالية في تاريخ التنازل كمنتجات أو أعباء عملياتية. ويتم تسجيل الآتي:

- حالة التنازل مع تحقيق ربح

512		البنك	xx
296		خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات	xx
261		سندات الفروع	xx
767		الأرباح الصافية عن عمليات بيع الأصول المالية	xx

- حالة التنازل مع تحقيق خسارة

512		البنك	xx
296		خسائر القيمة عن المساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات	xx
667		الخسائر الصافية عن عمليات بيع الأصول المالية	xx
261		سندات الفروع	xx

المطلب الثالث: تدني قيمة المخزون

تمثل المخزونات قيم مالية تظهر في الكشوف المالية، ونظرا لتغير الأسعار في الأسواق فإنه يعاد تقييمها في نهاية الدورة بحيث تعكس القيم الحقيقية للمخزونات.

أولا: القيمة القابلة للتحصيل الصافية: عملا بمبدأ الحيطة والحذر، فإن المخزونات تقيم في نهاية الدورة بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة القابلة للتحصيل.¹ حيث أن القيمة القابلة للتحصيل الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكاليف إتمام الإتمام والتسويق، وتسجيل أي خسارة في قيمة المخزونات كأعباء في حساب النتيجة عند ما تكون تكلفة المخزون أكبر من القيمة القابلة للتحصيل الصافية.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19، مرجع سبق ذكره، (الفقرة 5.123) ص13

وتتم عملية تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحصيل عند انخفاض هذه القيمة عن التكلفة على أساس:¹

- كل صنف على حدى؛
- المجموعات المتجانسة من الأصناف وتتمثل في بنود المخزون المتعلقة بنفس خط الإنتاج أو التي لها نفس الاستخدام النهائي أو التي تنتج وتسوق في نفس المنطقة الجغرافية؛

ثانيا: تحديد قيمة الانخفاض في المخزون

إذا كانت القيمة القابلة للتحصيل الصافية أقل من تكلفة المخزون هذا يعني وجود خسارة يجب إدراجها كمصروف في حساب النتيجة، وتشكيل مؤونة بقيمة هذه الخسارة تظهر في الميزانية كرسيد يطرح من المبالغ الإجمالية للمخزونات الناتجة عنها.²

تقوم المؤسسة بإعادة تقدير القيمة القابلة للتحصيل في كل فترة من الفترات اللاحقة، وعند زوال الظروف التي استدعت تخفيض قيمة المخزون إلى أقل من التكلفة أو عندما يكون هناك دليل واضح على زيادة في القيمة القابلة للتحصيل، فإنه يتم استرجاع التخفيض في القيمة بحيث تصبح القيمة الدفترية الجديدة مساوية لأقل قيمة بين تكلفة المخزون والقيمة القابلة للتحصيل الجديدة.

¹ Bernard RAFFOUFNIER, Op.cit, P51.

² الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، ص63.

المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

يستخدم مصطلح الإفصاح في مجال المحاسبة لتقديم وإظهار المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية، كما يشير إلى المعلومات المالية في التقارير المالية بكاملها وليس محددًا فقط بالقوائم المالية، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها أو الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية مثل الملاحظات الهامشية، والمعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية والقوائم الإضافية والكشوف الملحق.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي تعريفه أنواعه محدداته

يتطلب الإفصاح عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق تُرتب وتُنظم المعلومات بصورة منطقية مركزة على أمور جوهرية بحيث يمكن للمستخدم لها تحليلها وفهمها بسهولة، بالإضافة إلى الملحقات والتوضيحات المختلفة.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو صفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات الشركة".¹

كما يعرف أيضاً بأنه "إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف مُتخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل".²

الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.³

"الإفصاح هو تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون، وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات ، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد".¹

¹ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 578.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 371 .

³ الشيرازي مهدي عباس، مرجع سبق ذكره ، ص 322 .

إذن فالإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

يلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين الإدارة و المحاسبين، وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكننا أن نلخص أنواع الإفصاح كما يلي:

1. **الإفصاح التام:** إن الإفصاح التام عن المعلومات المالية يتطلب إظهارها بالكامل في القوائم المالية، بحيث تكون هذه المعلومات ضرورية و تخدم مستخدمي القوائم المالية، كما يجب أن تحتوي على المعلومات الكافية لكي تكون مفيدة و غير مضللة للمستثمر العادي، ويفترض هذا الإفصاح أن لا تحجب أو تحذف أي معلومات تكون جوهرية أو هامة للمستثمر العادي و لا يقتصر الإفصاح هنا على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم .

كما يجب مراعاة إن إنتاج المعلومات يحتاج إلى تكلفة و على ذلك يحكم إنتاج المعلومات أن تكون منفعتها أكبر من تكلفة إنتاجها، كما أن كثرة التفاصيل غير المهمة تعمل على تخفيض القدرة على الاستيعاب.²

2. **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3. **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

¹ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، ط4، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 298

² رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر إلى المعايير ، دار وائل للنشر و التوزيع عمان 2003 ص447

4. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6. الإفصاح الوقائي: الهدف الأساسي منه هذا الإفصاح هو حماية المستثمر العادي الذي تكون قدرته محدودة في فهم واستخدام المعلومات، بهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها ولو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة. ويلاحظ أن الإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة بجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين. وعليه يمكن القول أن كل نوع من أنواع الإفصاح المحاسبي يركز على جانب أو محتوى أو أسلوب معين للتوضيح والتفسير، لكن الهدف المشترك هو تقديم قوائم مالية مفهومة وذات دلالة تم الإفصاح فيها عن معلومات ذات منفعة تفوق تكلفة الإفصاح عنها، وتكون في الوقت المناسب ودون تحيز واستبعاد ما هو غير تام أو غير ملائم من هذه القوائم المالية وبالتالي أقصي ما يتم الوصول إليه هو مستوى الإفصاح العملي الذي يعتمد على حاجات المجتمع ذاته فقد يكون الإفصاح العملي عادلاً ومثالياً في مجتمع، بينما لا يرقى إلى هذه المستويات في مجتمعات أخرى، ويتطلب الأمر تحديد الحد الأدنى من الإفصاح.

ثالثاً: محددات الإفصاح المحاسبي

إن التوسع في الإفصاح المحاسبي سيساعد مستخدمي للقوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، إلا أن هناك محددات تضبط مجال التوسع للإفصاح المحاسبي بما يراعي مصلحة المؤسسات وملاكها من جهة ومصلحة الأطراف ذات الصلة من جهة أخرى، وذلك في ضوء الشروط التالية:

1. التوازن بين التكلفة والعائد: يتعلق القيد بوجوب زيادة المنافع المتوقعة للمعلومات على التكاليف المتوقعة للحصول عليه، أي تقليص و ضبط مقدار المعلومات المفصح عنها لاعتبارات موجبة تتعلق بعبء المعلومات المراد الإفصاح عنها¹، وأن تكون العوائد المتوقعة على أساس المخاطرة من الإفصاح

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، الطبعة الأولى 2008، ص 56.

المحاسبي متطابقة مع وجهة نظر كل المستثمرين تطبيقاً لمعيار المصلحة العامة للقيام بخيارات الإفصاح في شكل والميداني.

2. **التوازن في الإفصاح:** يشير هذا المفهوم إلى التوازن بين التكلفة والاستخدام، لأن عملية الإفصاح وما يرافقها من اعتبارات كالملاءمة مع ثقافة المستخدم والحفاظ على بعض أسرار المؤسسة وغيرها من الاعتبارات تتطلب تكاليف إضافية سواء في الإعداد أو النشر أو صياغة المعلومة حتى تكون في مستوى فهم كل الفئات.

3. **تحقيق الشفافية:** تحديد طبيعة المعلومات التي يجب أن تكون متاحة للآخرين من قبل إدارة المؤسسة بحيث يضمن رؤية واضحة عن الوضعية المالية لها.

4. **الأهمية النسبية للمعلومة المالية:** تعتبر الأهمية النسبية التي يجب أن تتوفر في كل المعلومات المعروضة بالقوائم المالية، بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها بكيفية تتوافق ما هو مطلوب منها، وترتبط الأهمية النسبية في الإفصاح المحاسبي بعدة اعتبارات منها ما يلي :

✓ حجم العنصر النسبي قياسياً بالعناصر المماثلة الأخرى وذلك من حيث حجمه وقيمه الاقتصادية، ومدى تأثير على قرار مستثمر المعلومات.

✓ طبيعة العنصر وإمكانية تغيره، مثل تحويل بعض المصروفات الرأسمالية إلى إيرادات أو العكس .

✓ تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات من خلال الظروف المحيطة به من فترة لأخرى، أي الاجتهاد الشخصي بإعداد القوائم المالية ومراجعتها ومدى التزامهم بالمقومات المهنية والعلمية وكذلك الظروف المحيطة بالحدث الاقتصادي على مستوى الوحدة.

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إيصال المعلومة المحاسبية إلى مستخدميها الداخليين والخارجيين لاستخدامها في اتخاذ القرارات كل حسب مصلحة كل طرف .

أولاً: مقومات الإفصاح المحاسبي

يعتمد الإفصاح المحاسبي على المقومات الرئيسية التالية¹ :

(1) تحديد المستخدم لمستهدف للمعلومة المحاسبية:

تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها، فمنهم من يستخدمها بصورة إن مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن أبرز مستخدمي القوائم المالية المالك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الجهات الحكومية وغيرها، هذا ما جعل ضرورة تحديد الأطراف المستخدمة لإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للاستجابة لاحتياجاتها المختلفة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

(2) تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومة المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، وتعد معلومة معينة ما ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع أن يستفيد منها في غرض معين، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

(3) تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في القوائم المالية التقليدية وهي: الميزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظراً لتعذر الإفصاح في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم، إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع لمبادئ و أعراف و افتراضات متعارف عليها، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم المالية ومن بين أهم القيود التكلفة التاريخية، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

4) تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الإطلاع، و رغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.

5) توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فعالا لابد من

مراعاة توقيته، وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية (APB)، (في البيان رقم 4) الصادر عنه بتاريخ 1997 على أهميته توقيت عنصر الإفصاح حيث نص ذلك البيان على أنه يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره.

ثانيا :العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي:¹

1- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا لقوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

2- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة ، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

3- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح. ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ص586-592.

ثالثاً: أساليب وطرق الإفصاح:

إن أهمية عرض معلومات ملائمة من جهة، وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى، جعل المؤسسات تتنافس في استخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك، ويمكن إبراز أهم الطرق والأساليب للإفصاح وهي:

1. الإفصاح في صلب القوائم المالية : يعتبر من أوائل الأساليب استخداماً ، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى أهمية شكل العرض في القوائم المالية، و أغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.

2. استخدام المصطلحات والعرض المفصل : إن أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفاصيل تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم و تقليل الغموض في المعلومات، كما أن للاختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل ، وتبقى ضرورة الاختصار أو التفصيل في البنود تعود إلى الاختيار الأنسب للعرض.

3. الإفصاح عن الملاحظات والهوامش (الإيضاحات): لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية ، نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح البنود الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، و يجب تجنب التكرار في الشروحات وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات والهوامش. وتمتاز هذه الأساليب بكونها تستخدم في عرض المعلومات غير كمية بأكثر تفاصيل، ويعاب عليها أنها تمثل معلومات يصعب فهمها وتفسيرها، كما أن الإفراط في استخدامها يجعل تلك الملاحظات مهمة من طرف المستخدمين

4. استخدام الجداول والملاحق الإضافية :إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية. كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.

5. أساليب مختلفة أخرى: هناك أساليب أخرى إضافية و مهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي، حيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية ، كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة و تفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة هي كذلك من أهم أساليب الإفصاح.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

لقد أوجب النظام المحاسبي المالي كل مؤسسة إعداد القوائم المالية كما أن عرضها يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية".

أولاً: القوائم المالية:

كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنوياً إعداد كشوف مالية. والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشتمل على الميزانية؛ جدول حسابات النتائج؛ جدول تدفقات الخزينة؛ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ جداول ملحقة وإيضاحات مكملة.

تكون الكشوف المالية نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص و الهيكلية. ويتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها وتعرض في شكل فصول ومجاميع. ويحدد مدى تحقيق التوازن بين المنافع الموفرة للمستعمل بواسطة انتشار إعلام مفصل. والتكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله.

تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان. ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان. ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة :

- تسمية الشركة، الاسم التجاري ، رقم السجل التجاري.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الإقفال؛
- تقدم بالعملة الوطنية. و يمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشوف المالية إلى ألف وحدة؛
- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة؛
- توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

ثانياً: الملاحق: تعتبر الملاحق جزء من القوائم المالية، ويمكن دورها في إعطاء تفسيرات مكملية لفهم المعلومات الموجودة في القوائم المالية. وتتضمن الملاحق أربعة عناصر أساسية وكل واحدة منها تتضمن مجموعة من العناصر، كما يشترط في إدراج أي توضيح توفر عنصر الطابع الملائم للإعلام والأهمية النسبية، والعناصر المكونة للملاحق تتمثل فيما يلي:

1- **القواعد والطرق المستعملة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية**¹: وتتضمن توضيحات حول جميع المبادئ والطرق المحاسبية التي استعملتها المؤسسة في إعداد القوائم المالية ومدى مطابقتها للقوانين والمعايير المحددة، وفي حالة مخالفتها فإنه يجب على المؤسسة توضيح الأسباب التي جعلت المؤسسة تقوم بذلك، وأن يتضمن هذا العنصر توضيحات حول:

- بيان أنماط القياس المطبقة التي أعدت على أساسها القوائم المالية ولا سيما في مجال الطرق المتبعة في حساب الإهلاكات و المؤنات؛ تقييم المخزونات؛ تقييم سندات المساهمة؛ في مجال قياس الأصول والخصوم عند استخدام طرق أخرى للقياس خلافا لطريقة التكلفة التاريخية.
- الإشارة إلى الطريقة المتبعة في قياس قيمة عنصر من عناصر القوائم المالية إذا كان يسمح بقياسه على أساس عدة طرق؛ توضيح وشرح الأسباب التي جعلت المؤسسة تقوم بتغيير طريقة من الطرق المحاسبية وتبيين أثر ذلك التغير على نتيجة الدورة الحالية والدورات السابقة والأموال الخاصة؛
- تصحيح الأخطاء التي تم إرتكابها خلال السنة المالية من حيث طبيعتها، ومدى تأثيرها على الحسابات الخاصة بالسنة الحالية والسنوات السابقة.

2- **معلومات إضافية خاصة بالميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة وتغير الأموال الخاصة** ونذكر على سبيل المثال الجداول التالية:

- جدول يبين حركة الأصول الثابتة من خلال عمليات الدخول والخروج وكذلك التحويلات الداخلية بينها؛
- جدول يبين الإهلاكات وخسائر القيمة والمخصصات التي تمت خلال السنة المالية، مع توضيح طرق الحساب المستعملة؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، ص 38

- جدول يبين المعلومات الخاصة بالالتزامات المتخذة في إطار حيازة الاستثمارات عن طريق عقد إيجار تمويلي مثل طبيعة الممتلكات، المعالجة المحاسبية، المبلغ ومدة القرض؛
- جدول تفصيلي للمؤونات المكونة خلال السنة المالية والتغيرات الحاصلة فيها؛
- توضيح مبلغ الفوائد والمصاريف الملحقة المسجلة عند الاقتضاء في تكلفة إنتاج الأصول والمخزونات التي تنتجها المؤسسة؛
- جدول يبين آجال استحقاق الديون الدائنة والمدينة في تاريخ إقفال الحسابات؛
- توضيح طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات، وطريقة معالجة تغيرات القيمة السوقية بالنسبة إلى التوظيفات المسجلة بالقيمة السوقية.
- تقديم توضيحات تخص نوع خسائر القيمة ومبلغها، وتطوراتها و الإهلاكات والمعالجة المحاسبية؛
- تقسيم قائمة حساب النتيجة حسب الوظائف أو حسب الأسواق الجغرافية.

3- المعلومات التي تخص التعاملات التي تتم فيما بين الوحدات والمؤسسة الأم:¹

وتشمل هذه المعلومات ما يلي:

- معلومات تتعلق بالمؤسسات التي تملك المؤسسة حصة في رأس مالها بنسبة تفوق 20 % أو التي تمارس عليها رقابة، بحيث تبين اسم وعنوان المؤسسة وقيمة الأموال الخاصة في السنة المالية الأخيرة المقفلة ومساهمات مختلف الأطراف فيها؛
- توضيحات حول التعاملات التي حدثت بين أعضاء مجلس الإدارة والمبالغ الإجمالية لكل فئة؛
- جدول يبين الحصص الخاصة بالإستثمارات المالية والديون الدائنة والمدينة، وكذلك الأعباء والإيرادات المالية التي تخص المؤسسة الأم والفروع التابعة لها والمؤسسات المشاركة في المجمع؛
- توضيحات حول المؤسسات التي لم تدخل ضمن مسار التجميع؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، ص40

- المعلومات المهمة التي تسمح بتقدير محيط وممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجة المجمع؛ وكيفية إهلاكها (Good will).

4- المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة:¹

وتتمثل في المعلومات الضرورية للحصول على صورة وفيّة ونذكر منها :

- تفاصيل حول عدد الأسهم المكتتبة المحررة وغير المحررة، القيمة الاسمية للأسهم، تطور عدد الأسهم فيما بين بداية السنة المالية ونهايتها، عدد الأسهم التي تحوزها المؤسسة في الفروع والمؤسسات الأخرى، الحقوق والامتيازات التي تخص بعض الأسهم.
- توضيحات حول مبالغ توزيع الحصص المقترحة، ومبالغ الالتزامات المالية الأخرى بين المؤسسة ومساهميها؛
- توضيحات حول عدد عمال المؤسسة خلال السنة المالية؛
- تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي؛
- توضيحات مبالغ الالتزامات المالية غير المدرجة في الميزانية ؛
- مبالغ الالتزامات الخاصة بالمعاشات والتقاعد؛
- معلومات حول التعاملات التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية على المشتقات المالية؛
- توضيحات حول الأخطار المحتملة التي لم تستطع المؤسسة تقدير مبلغها، وبالتالي عدم تكوين مؤونة لها؛
- توضيحات حول الأحداث التي وقعت بعد إقفال السنة المالية، والتي لم تؤثر على الوضعية المالية لكنها ذات أهمية وتؤثر في قرارات مستعملي القوائم المالية؛ توضيحات حول الإعانات العمومية غير المدرجة في القوائم المالية بفعل طبيعتها، ولكنها تكتسي طابعا هاما.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية (2009)، العدد 19 مرجع سبق ذكره، ص 40.

خلاصة الفصل:

يعتبر القياس المحاسبي وظيفة أساسية مهمة في المحاسبة، حيث يهدف إلى تقييم عناصر القوائم المالية وفق أسس وقواعد وطرق محاسبية متعارف عنها، وذلك للإنتاج معلومة مالية موثوق بها وذات مصداقية تقدم في قوائم مالية تعبر عن واقع المؤسسة وتلبي حاجات المستخدمين.

ونظرا لأهمية القياس المحاسبي سعت لجنة ومجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إعداد ووضع مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية وإعداد التقارير المالية لمعالجة كل عنصر من عناصر القوائم المالية على حدى، حيث جاءت هذه المعايير بدائل قياس جديد لأسلوب التكلفة التاريخية ولعل أهمها القيمة العادلة.

إن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية بدرجة عالية من حيث الإطار التصوري ومن ناحية التقييم المحاسبي، مع وجود بعض الاختلافات التي يمكن إرجاعها إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية. كما ينص على أن أسلوب القياس المحاسبي المعتمد هو أسلوب التكلفة التاريخية نظرا لاعتماده على الوثائق الثبوتية مما يزيد من موثوقية القياس المحاسبي، إلا أنه يسمح في بعض الحالات باستخدام بدائل أخرى في عملية التقييم اللاحقة لبعض العناصر مثل تكلفة الاستبدال، القيمة القابلة للتحويل، القيمة البيعية الصافية، القيمة الجارية. إلا أن تطبيق ذلك يتطلب وجود أسواق نشطة، تضمن مصداقية إعادة التقييم، وتعكس القيمة العادلة للعناصر المعادة تقييمها دون تحيز وبشكل موضوعي حتى تكون المعلومات المالية قابلة للتحقق والمقارنة.

كما أن للإفصاح المحاسبي دور في إيصال المعلومات لمستخدميها، من خلال التأكيد على تأثير المعلومة المنشورة على مختلف القرارات، وذلك من حيث الأهمية والشفافية والوضوح والتوقيت المناسب مع مراعاة التوازن بين تكلفة إنتاج المعلومة ومنفعتيها، كما أن الإيضاحات والتفسيرات الملحقة بالقوائم المالية تزيد قابلية الفهم لدى مستخدمي المعلومات وتساعد على اتخاذ قراراتهم بشكل صحيح ومناسب.

الفصل الثالث

التقييم المالي وفق

النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

إن عملية التقييم المالي تهدف إلى تحديد قيمة المؤسسة من خلال القيام بعملية تشخيص لحالتها المالية ولمعرفة أدائها المالي وقدرتها على الوفاء بديونها، باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وبعد ذلك يمكن القيام بتحديد قيمة المؤسسة باستخدام مختلف مقاربات التقييم المالي، والتي منها ما يعتمد على المعلومات التاريخية الواردة في الميزانية (القيمة المحاسبية الصافية)، ومنها ما يعتمد على القيم المحاسبية للأصول المصححة وهو ما يعرف بمقاربة الذمة المالية من خلال اعتمادها على ما تمتلكه المؤسسة في الحاضر، أما المقاربات الأخرى فتعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية وربحية المؤسسة، أي ما تحققه المؤسسة مستقبلاً.

نحاول في هذا الفصل عرض مفاهيم القيمة و مراحل عملية التقييم المالي، ومختلف مقاربات التقييم المالي مع الإشارة إلى مساهمة النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات مالية تخدم عملية التقييم.

المبحث الأول: القيمة والتقييم المالي

ثار جدل كثير حول تحديد مفهوم القيمة، نظرا لاختلاف الشخص المقيم و الزمان و المكان، حيث يعتبر تحديد القيمة من الأمور الصعبة التي تخضع للتقييم أو التقدير في حالات معينة، غير أن القيام بذلك يتطلب فهم العديد من الجوانب المتعلقة بالقيمة سواء منها الموضوعية أو المتعلقة بمدخل التقييم وأنواع القيمة. سنتناول في هذا المبحث مفاهيم حول القيمة و أنواعها والتقييم المالي ومدخله.

المطلب الأول: مفاهيم حول القيمة

يتناول هذا المطلب المفاهيم القيمة في الفكر الإقتصادي والمالي والمحاسبي ، وأنواع القيمة.

أولاً: مفاهيم القيمة

يختلف مفهوم القيمة من القيمة الاقتصادية والقيمة المحاسبية والقيمة المالية.

1- **القيمة في الفكر الاقتصادي:** لقد حظي مفهوم القيمة باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي من خلال مختلف المدارس الاقتصادية المتعاقبة، حيث اعتبر الفيزيوقراط أن مقياس القيمة نابع عن العمل في الأرض التي تعتبر وحدها مصدر الثروة¹، أما المدرسة الكلاسيكية قام A.Smith بصياغة نظرية العمل التي تحاول تفسير القيمة من خلال تحديدها وقياسها، حيث تتحدد القيمة حسب هذه النظرية بناء على عدد ساعات العمل المبذولة في المنتج، وقد أيده "Ricardo. D" في ذلك مع قيامه بمحاولة تحسينها من خلال إدخال عنصر رأس المال إلى جانب عنصر العمل بنسبة ثابتة في تكلفة الإنتاج.

ويرى ماركس أن العمل هو أساسا القيمة والمفسر لها، وأن كمية العمل هي مقياس للقيمة، وتتحدد قيمة السلعة، في نظريته بكمية العمل التي تبذل فيها، إذ ليس المقصود بالعمل الذي بذل فعلا في السلعة، إنما كمية العمل اللازمة في المتوسط (مدة العمل اللازمة اجتماعيا) لإنتاج المنتجات. أي المدة التي يتطلبها كل عمل يتم بواسطة درجة متوسطة من الكفاءة، وفي ظروف تعتبر عادية بالنسبة لوسط اجتماعي معين ، بينما ويرى الحديون (النيوكلاسيك) أن القيمة تحددها المنفعة في المقام الأول، كما ذهب تيار آخر ينتمي إلى نفس المدرسة (الحدية) إلى اعتبار أن كلا من تكاليف الإنتاج والمنفعة لهما تأثير مشترك في تحديد القيمة.

فقد ارتبط المفهوم للقيمة بعدة جوانب، الجانب الأول يعكس وجهة نظر المستهلك (المشتري)، الذي يركز على القيمة الإستعمالية، هذه الأخيرة تتمثل في المنفعة أو الإشباع الذي يمكن تحقيقه من استخدام السلعة أو الخدمة، فهي تختلف من شخص لآخر، وهذا ما يعكس الجانب الذاتي للقيمة، أما الجانب الثاني فيعكس وجهة نظر المنتج (البائع)، الذي يركز على التكاليف الضرورية للحصول على السلعة أو الخدمة وهو ما

¹ زينب حسن عوض الله، وآخرون، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص135

يعكس الجهد المبذول، ويتمثل الجانب الثالث في القيمة التبادلية التي تعكس التفاعل بين جوانب العرض والطلب في السوق.

و يمكن القول أن القيمة الاقتصادية هي الحكم الذي يصدره شخص أو مجموعة من الأشخاص حول أهمية سلعة أو خدمة معينة، بالنظر للمنافع الاقتصادية المتوقعة من استعمالها، الندرة النسبية لها، خصائصها، التكاليف الضرورية للحصول عليها، وقيم السلع والخدمات البديلة أو المكملة لها.

2- القيمة في الفكر المحاسبي: لقد عالج الفكر المحاسبي مفهوم القيمة من خلال أدوات القياس المحاسبي التي يتم اعتمادها لحساب تكلفة وفق مدخل زمني، ويمكن تصنيف ما أورده الفكر المحاسبي في مجال القياس المحاسبي للقيم إلى مدخلين رئيسيين يحتوي كل منهما على أكثر من طريقة يتم اتخاذها كأساس للقياس، وهما:¹

● **مدخل التكلفة في القياس المحاسبي:** يعتمد هذا المدخل في تقييم على أساس التكاليف التي تم إنفاقها للحصول على الأصل/الخصم (أحد الحسابات)، وذلك بتكلفة الحيازة/الشراء للعناصر المحصل عليها من خارج المؤسسة، وتكلفة الإنتاج للعناصر المنتجة بواسطة إمكانيات المؤسسة نفسها، وذلك باستخدام أسلوبين هما: طريقة التكلفة التاريخية، طريقة التكلفة التاريخية المعدلة.

● **مدخل القيمة في القياس المحاسبي:** يعتمد مدخل القيمة في تقييم للمؤسسات على أساس مفهوم القيمة في عملية التقييم المحاسبي، وذلك من خلال طرق القياس الآتية:

- طريقة التكلفة الاستبدالية الجارية
- طريقة محاسبة التحديث المستمر.
- طريقة الدخل المتوقع.

3- القيمة في الفكر المالي: يرجع الفضل في ظهور مفهوم القيمة الذي يعد أساس النظرية المالية

إلى الاقتصادي (جون بار ويليامس John Burr Williams) سنة 1938 ، حيث بين أن قيمة أي أصل (مادي أو مالي) تتحدد انطلاقاً من قيمة جميع التدفقات المالية المقدرة التي يطرحها هذا الأصل. وتعود أصول هذه الفكرة إلى أعمال الاقتصادي " إرفينغ فيشر Irving Fisher الذي وضع سنة 1907 أسس تحليل القيمة المالية التي تعتبر ركيزة نظرية الاستثمار. وما ينبغي الإشارة إليه، هو أن أحد لم يسبق الاقتصادي "ج.ب. ويليامس" في تطوير المفهوم بشكله الكامل وخاصة عند تحديد القيمة الجوهرية للسهم عن طريق ما يعرف بنموذج استحداث توزيعات الأرباح، والذي

¹ هوري سويسبي ، تقييم المؤسسة ودورها في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2007-2008 ص22.

أدخلت عليه تحسينات من طرف "م.ج.فوردن M.J.Gordon" و"إ.شبيرو E.Shapiro" في 1956 حيث أصبحت قيمة السهم بمقتضاها تساوي مجموع توزيعات الأرباح المستحدثة مضافا إليها معدل نمو الأرباح.

يمكن القول أن كلا من أعمال "فيشر" و"وليامس" و "فوردن" تعد أصول نظرية القيمة في إطار النظرية المالية، كما نجد أنه ابتداء من سنة 1958 تاريخ ظهور مقال "مودجلياني وميلر" Modigliani et Miler " حول تكلفة رأس المال، مالية المؤسسة ونظرية الاستثمار الذي يعتبر ثورة في مجال مالية المؤسسة حيث بدأت النظرية المالية تدرس بشكل عام وبدقة أكثر موضوع تأثير القرارات المالية على قيمة المؤسسة، حيث تمت دراسة نوعين من القرارات المالية في تأثيرها على قيمة المؤسسة علاوة على قرارات الاستثمار والمتمثلين في الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح.

ثانيا: مبادئ القيمة

تتحدد قيمة أصل معين من خلال أربعة مبادئ أساسية تتمثل في ما يلي¹:

- أ- **مبدأ وجود بدائل**: فالشخص يملك العديد من البدائل المتاحة أمامه، غير أن درجة الرغبة و الإشباع تختلف بين هذه البدائل، و بعبارة أخرى ليس هناك طرف مجبر على الشراء عن طرف بعينه ، أو مجبر على بيعه لطرف محدد فأى طرف له حرية الاختيار و المفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة.
- ب- **مبدأ الاستبدال**: يقضي هذا المبدأ، بأن المشتري الرشيد لا يدفع في أصل معين ما يزيد على تكلفة استبداله بأخر له نفس الوظائف ولكن تطبيق هذا المبدأ يواجه صعوبة كبيرة، ذلك أن تقدير التكاليف المطلوبة لاستبدال أصل بأخرى أمر بالغ التعقيد ولا يتحقق ذلك إلى في ظل وجود سوق على الأصول المطلوب تقدير قيمتها. فعلى سبيل المثال فإن قيمة الأجهزة والمعدات المستعملة، يفترض أن المشتري الرشيد لا يدفع مقابلها أكثر مما يمكن أن يدفعه مقابل أجهزة ومعدات جديدة تؤدي نفس الوظائف، ذلك لأنه على الأقل يوجد معامل القدم الذي ينبغي أن يطبق على الأصول المستعملة.
- ت- **مبدأ الإحلال** : أي أن قيمة الأصل تتحدد من خلال التكلفة التي سوف تدفع مقابل أصل مرغوب بنفس الدرجة ، و الفرق بين هذا المبدأ و سابقه أن مبدأ الاستبدال يتطلب أن تكون الأصول متماثلة و تؤدي نفس الوظيفة أما مبدأ الإحلال فلا يتطلب ذلك بل للمشتري نفس الرغبة في الحصول على الأصلين.
- ث- **مبدأ المنافع الاقتصادية**: تتحدد قيمة الأصل من خلال المنافع أو الخدمات الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من استخدامه أو السيطرة عليه، و يتطلب تطبيق هذا المبدأ العديد من الافتراضات بشأن المستقبل.

¹ طارق عبد العال حماد، التقييم تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 18.

إن تطبيق مبدأ المنافع المستقبلية أمر معقد جداً، ويتطلب عمل افتراضات (سيناريوهات) عديدة بشأن التنبؤ بمستقبل المؤسسة. ومع ذلك فإن القيمة الصافية الحالية للمنافع الاقتصادية المستقبلية تكون غالباً أفضل مقاييس للقيمة خاصة بالنسبة للمستثمرين (عملية استثمار). وبشكل مبدأ المنافع المستقبلية أساس مدخل الدخل إلى تقدير القيمة (التدفق النقدي، المردودية والعائد).

ثالثاً: أنواع القيمة

وجدت عدة أنواع للقيمة تحددها ظروف ودوافع معينة نذكر منها يلي:¹

1- قيمة التصفية: تعرف قيمة التصفية بالمبلغ الذي يمكن الحصول عليه من أحد الأصول أو مجموعة من الأصول أو كافة أصول المؤسسة بمعزل عن المؤسسة أو التنظيم الإداري الذي كان يستخدمها. مثلاً إذا أرادت المؤسسة أن تتخلص من آلة قديمة أو مجموعة من الآلات وعرضتها للبيع في السوق فإن السعر الذي تباع به يدعى قيمة التصفية. كذلك إذا كانت المؤسسة مفلسة ويجرى عرض مجوداتها للبيع، فإن القيمة التي تجلبها هذه الموجودات ناقص الديون المترتبة على المؤسسة تدعى القيمة التصفوية للمؤسسة.

2- القيمة الدفترية: هي القيمة المحاسبية لأصل في دفاتر المؤسسة وتساوي القيمة الدفترية لأصل رأسمالي إلى تكلفة شراء هذا الأصل ناقص الاهتلاكات المتراكمة. وقد تصل القيمة الدفترية للأصل إلى الصفر عند اهتلاكه بالكامل ولكن تبقى له قيمة اقتصادية لأنه مستمر في الإنتاج وبيول مبيعات وأرباح مستمرة. وتساوي القيمة الدفترية للمؤسسة إلى صافي حقوق المساهمين، أي إلى إجمالي الموجودات ناقص المطلوبات.

3- القيمة السوقية: هي السعر الذي يمكن أن يباع به أصل في السوق، فإذا كان هذا الأصل آلة فإن قيمتها السوقية تساوي إلى قيمتها التصفوية أيضاً. وبالنسبة للسهم العادي فإن سعره في السوق قد يساوي إلى أو يكون أعلى أو أقل من قيمته الدفترية، وذلك بحسب مدى ربحية المؤسسة ففي بداية عمل المؤسسة، من الممكن أن تكون القيمة السوقية للسهم مساوية للقيمة الدفترية وذلك لعدم وجود سجل من الأداء للمؤسسة يدل على مدى ربحيتها. وحين تحقق المؤسسة أرباحاً عالية ومتنامية فإن سعر السهم في السوق يفوق قيمته الدفترية، أما إذا كانت ربحية المؤسسة متدنية أو أنها تحقق خسائر مستمرة، فإن سعر السهم في السوق سينخفض عن قيمته الدفترية. أما القيمة السوقية للمؤسسة فإنها تساوي إلى إجمالي القيمة السوقية لأسهمها العادية.

4- القيمة الاستثمارية: هي نوع من القيمة المألوف لدى المهنيين العاملين في مجال عمليات الاندماج والتملك، وهي عبارة عن قيمة المنافع المستقبلية النابعة من أصل ما بالنسبة لمشتري معين². والقيمة الاستثمارية مفهوم سهل للفهم لأنها قيمة أصل محدد بالنسبة لمشتري محدد، ويمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً من مشتري

¹ طارق عبد العال حماد، التقييم وإعادة هيكلة الشركات - تحديد قيمة المنشأة - الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ص 14

² طارق عبد العال حماد، التقييم تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

محتمل لآخر بسبب عدة أسباب وبعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على تقدير مشتري معين للقيمة الاستثمارية لمؤسسة أعمال مثلا تشمل:

• فرص خلق القيمة المتصورة؛

• رغبة المشتري في دخول سوق جديدة؛

• مدى إدراك المخاطرة؛

• الوضع الضريبي للمشتري؛

• تفاؤل المشتري.

5- القيمة القابلة للتأمين: فهي قيمة الأجزاء القابلة للتلف من أصل ما التي سيتم التأمين عليها لتعويض المالك في حالة الخسارة معبر عنها بالنقد، وهذا الفرع من القيمة له علاقة ضعيفة بعمليات التملك والاندماج باستثناء عملية مراجعة التغطية التأمينية للمباني والمعدات عقب إتمام عملية التملك.

6- القيمة الحقيقية: يرتبط مفهوم القيمة الحقيقية بالأوراق المالية عامة وبالسهم العادية بشكل خاص ويدل على القيمة المعقولة أو القيمة السوقية العادل، وتحدد هذه القيمة بالنسبة للسهم على ضوء معطيات موضوعية تشمل: قاعدة موجودات المؤسسة، إنتاجية هذه الموجودات، المبيعات والأرباح التي تحققها للمؤسسة، الأرباح الموزعة على المساهمين، آفاق النمو المستقبلية... الخ، إن قيمة السهم المحسوبة على هذه الأسس هي ما يهتم المستثمر بالدرجة الأولى، فيقوم عادة بإجراء مقارنة بين القيمة الحقيقية المحسوبة وسعر السهم في السوق، فإذا كان سعر السوق أعلى من القيمة الحقيقية فإن ذلك يعني أن السهم مقيم بأكثر مما يجب (Overvalued) ولا يصلح للاستثمار، أما إذا كان سعر السوق أقل من القيمة الحقيقية معناه أن السهم مقيم بأقل مما يجب (Undervalued) وأنه يصلح للاستثمار، لأن سعر السوق يجب أن يرتفع مع الوقت ليصل إلى القيمة الحقيقية مما يحقق ربحاً رأسمالياً للمستثمر وعندما يكون سعر السوق مساوياً إلى القيمة الحقيقية فإن السهم يكون مقيماً كما يجب.¹

7- القيمة الإستعمالية / القيمة التبادلية: القيمة الاستعمالية ليست نوعاً من القيمة، ولكن ظرفاً تجري في ظله افتراضات معينة عند تقدير قيمة الأصول. إنه مرتبط بالأصول ذات الاستعمال الإنتاجي ويمكن أن توصف بأنها قيمة أصل ما كجزء من المشروع العامل. أما القيمة التبادلية فهي عكس القيمة الاستعمالية، وترتبط القيمة التبادلية بقيمة الشيء المملوك أو الأصل عندما يتم تبادله في حد ذاته منفصلاً عن وجود كيان تشغيلي ما.

¹ محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثالثة، 2006، ص.7.

المطلب الثاني: مفاهيم التقييم المالي

يتناول هذا المطلب مفهوم التقييم المالي وأغراضه ومدخله ومختلف مراحله ابتداء من تحديد المهمة المقيم إلى إعداد تقرير وتحديد قيمة المؤسسة.

أولاً: تعريف التقييم المالي وأغراضه

1- تعريف عملية التقييم: هو عملية تحديد وتبويب للعمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها المؤسسة؛ والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بموجب قواعد محددة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية.¹

أما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية فيعرفها على أنها عبارة عن تخصيص أرقام لعناصر معينة أو لأحداث وفقاً لضوابط معينة، كما يمكن اعتباره على أنه عملية مقارنة الهدف منها الحصول على معلومات دقيقة تؤدي إلى إمكانية تفضيل بديل على حساب آخر في حالة اتخاذ القرار².

أما مجلس المحاسبة الدولية فيعرفها على أنها العملية التي يتم من خلالها تحديد القيمة النقدية التي يتم به الاعتراف والإفصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وذلك وفق طرق تقييم معينة.³

2- أغراض التقييم: إن الحاجة إلى التقييم تظهر عند دخول المؤسسة في بعض المعاملات بغية تحقيق أغراض معينة نذكر منها⁴:

أ- التقييم لغرض الاندماج: إن عمليات الاندماج بين المؤسسات تقوم على أساس توافر فرصة النجاح أن في تعظيم ثروة الملاك (حملة الأسهم) لكل من المؤسستين، ويجب تعكس نتائج الصفقة قيمة متحدة للمؤسسة بعد الاندماج تتجاوز مجموع قيمة المؤسسات التي اندمجت إذا نظرنا إليها مفردة و تنتج الزيادة في القيمة من خلال بعض المزايا التي يمكن أن تتحقق من خلال الاندماج مثل المزايا الضريبية، تخفيض تكلفة التمويل، فرص الدخول في أسواق جديدة، اقتصاديات الحجم .

¹ صديقي مسعودي؛ التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود؛ مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي الدولي الجديد؛

17-18 جانفي 2010 ؛ معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ المركز الجامعي الوادي؛ الجزائر؛ ص:3

² مجلس معايير المحاسبة الدولية؛ الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية؛ 2001 ؛ فقرة 99

³ ريتشارد شرويد وآخرون؛ تقييم المؤسسة ، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي؛ دار المريخ؛ السعودية؛ 2006 ؛ ص185

⁴ Simon Parienté, Analyse Financière et évaluation d'entreprises, édition Pearson Education, Paris, 2006, p:130.

ب- **التقييم لغرض التصفية:** تتم تصفية المؤسسة إذا كانت دراسة أوضاعها الحالية والمستقبلية تفيد بوجود خلل في الهياكل المالية والتشغيلية والإدارية وينبغي ملاحظة أن قرار تصفية المؤسسة يكون مبنيًا على أن الخسارة المترتبة على تصفية المؤسسة الآن أقل بكثير من الخسارة التي ترتب على الإبقاء عليها في المستقبل، وفي هذه الحالة فإن قيمة الأصول تتحدد بالقيمة السوقية لها في تاريخ البيع.

ج- **التقييم لغرض الدخول إلى البورصة:** إن دخول المؤسسة إلى البورصة يشكل مرحلة أساسية في حياتها وعامل مهم جدًا لتعجيل نموها وتطورها ويسمح لها بتحسين ديناميكيته وفعاليتها، فدخولها البورصة يمثل عامل رفاهية ويعتبر بمثابة إشهار هام علما أنه مرادف التطور والنضج بالإضافة إلى أنه يعزز بقاءه واستمرارها. فيلعب التقييم هنا دورا هاما في تحديد القيمة المؤسسة عند دخولها إلى البورصة.

د- **الخصوصية:** لقد أثبت الواقع الاقتصادي في بعض الدول وبعض المجالات الاقتصادية الفشل العام للقطاع العام على إدارة المشاريع الاقتصادية بالاعتماد الدائم على الدعم الحكومي لذلك اتجهت إلى الخصوصية. فغرض التقييم في عملية الخصوصية هو قياس الربحية والسيولة وإعطاء مؤشرات لها في كل المؤسسة، طبيعة النشاط، نجاحه وجاذبيته ومن جهة أخرى إبراز طبيعة السوق من خلال الوحدات الناجحة والتي تؤدي بدورها إلى المنافسة. كما يهدف التقييم كذلك إلى إنهاء مديونية هذه المؤسسات قبل بيعها واختيار الأسلوب اللازم لذلك وهذا حسب الطبيعة الاقتصادية لكل منها.

ثانيا: مداخل التقييم المالي ومراحل عملية التقييم

1 - **مداخله:** تتطلب إجراءات تحديد قيمة المؤسسة الاهتمام بالعديد من الجوانب المتعلقة بالمؤسسة محل التقييم، وذلك من خلال جمع مختلف المعلومات المتعلقة بها، تحليلها وهذا بعد فهم طبيعة المهمة إضافة إلى تعريف القيمة. حيث توجد ثلاث مناهج أساسية وهي: منهج الدخل؛ منهج السوق؛ ومنهج الأصول، وضمن كل منهج توجد مجموعة من الطرق بإمكان المقيم استخدامها عند تحديد قيمة مؤسسة ما، والتي من خلالها يتم دراسة هذه المداخل وتطبيق الأنسب لها، فغالبا لا يتم تطبيقها كلها في عملية تقييم.

• **منهج الأصول:** في هذا المنهج يتم تحديد قيمة المؤسسة اعتمادا على قيمة أصولها الصافية بعد خصم التزامات، وهذا من خلال ما يتم عرضه في الميزانية العمومية والتي تكون فيها مختلف البنود مسجلة بالقيم الدفترية، مما يفرض ضرورة القيام بسلسلة من التعديلات من أجل الوصول إلى القيمة السوقية، سواء لأصول المؤسسة أو التزامات.

• **منهج الدخل:** يقوم هذا المنهج على تقييم حصة الملكية التي تعتبر استثمارا يمكن قياسه كغيره من الاستثمارات، حيث تحسب القيمة على افتراض أن قيمة حصة ملكية ما تساوي مجموع القيم الحالية للمنافع

الاقتصادية المتوقعة لامتلاك تلك الحصة. فقيمة المؤسسة وفق منهج الدخل إنما تمثل دالة لثلاث متغيرات أساسية، والمتمثلة في: تدفق المنافع الاقتصادية والتي غالباً تمثل بالتدفق النقدي، إضافة إلى إمكانية نمو المؤسسة على المدى القصير والبعيد، مع ضرورة مراعاة المخاطر المرتبطة باستلام المنافع بالمبالغ وفي الأوقات المتوقعة والذي يعكسه معدل الخصم، ومن بين أهم الطرق التي المتبعة هذا المنهج يمكن ذكر طريقة التدفق النقدي المخصوم إيرادات الفترة الواحدة؛ نموذج خصم أرباح الأسهم .

• **منهج السوق**: يعتبر المبدأ الأساسي لهذا المدخل أن قيمة المؤسسة تتحدد من خلال مقارنتها بمؤسسات معيارية ذات قيم معلومة، والتي تتحدد إما عن طريق تداول أوراقها المالية في البورصة، أو تحديد قيمة هذه الأخيرة مقدماً.

تعتبر المعلومات المالية المستخدمة من حيث نوعيتها وكميتها أهم مؤثر في القيمة التي يتم الحصول عليها من خلال الاعتماد على هذا المدخل،¹ وذلك بالعمل على استخراج مجموعة من النسب والمعايير المستخدمة في تقدير قيمة المؤسسة إنطاقاً من الميزانية العمومية؛ قائمة الدخل... الخ، لكن غالباً لا تكون هذه المعايير الكمية وحدها كافية إذ يتوجب العمل على دراسة مختلف الجوانب النوعية من خلال الإدارة ومدى نموها واتساعها، وكذا خدمات المنتج، وهذا من أجل تحديد قيمة المؤسسة بالدقة اللازمة.

يتميز هذا المدخل في كونه يعتمد على بيانات فعلية إلى جانب السهولة النسبية في تطبيقه، والملاحظ عدم اعتماده على تنبؤات وافتراسات، إلا أنه في الواقع لا يعتبر الحصول على المعلومات بالأمر الهين مما قد يمنع إجراء المقارنة وبالتالي التقييم هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعاب عليه كذلك عدم أخذه بعين الاعتبار لفرضيات مهمة كالنمو المتوقع في المبيعات أو إيرادات المؤسسة.

ثالثاً: مراحل التقييم: تتكون مراحل التقييم من مرحلة تحديد مهمة الخبير (الغرض من وراء، طبيعة المؤسسة)، ثم جمع المعلومات والبيانات عن المؤسسة من مختلف مصادرها، إما داخل المؤسسة، أو من مصادر أخرى، ثم القيام بتشخيص شامل للمؤسسة، الإستراتيجي والمالي، ثم تحديد طريقة التقييم المناسبة، تحديد قيمة المؤسسة محل التقييم.

1- تحديد مهمة الخبير المقيم: يمكن تحديد المهمة من خلال الإجابة على ثلاث أسئلة، تمثل العوامل المؤثرة والمقيدة لعمل الخبير المقيم أثناء مهمة تقييمه، تتمثل في :

¹ طارق عبد العال حماد -التقييم وإعادة هيكلة الشركات تحديد قيمة المنشأة -الدار الجامعية الإسكندرية-2008 ص486

- ما هو الغرض من عملية التقييم ؟ أي الدافع من وراء عملية التقييم، لذا يجب على الخبير أن يعرف بدقة ما هي العملية التي تستدعي التقييم (شراء أو استحواذ على مؤسسة، بيع مؤسسة أو بصفة عامة تحويلها....الخ).
- إلى أي طرف توجه نتائج التقييم ؟ أي تحديد الجهة الطالبة لعملية التقييم من بين مختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، خاصة في مجال التفاوض بين البائع والمشتري أو أطراف أخرى كالعمال، الورثة.
- إلى أي صنف تنتمي المؤسسة؟ معرفة حجم المؤسسة، من حيث أنها تنتمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو مؤسسة كبيرة، معرفة القطاع المنتمية إليه ومعرفة ما إذا كانت مسعرة في البورصة أم لا تمكن هذه الأمور من إعطاء صورة أولية عن مدى مطابقة طرق تقييم دون أخرى للمؤسسة، حيث يتم استبعاد تلك التي لا تكون فرضياتها موافقة لخصائص هذه المؤسسات، وعليه ستقلل من تكاليف العملية.

2- جمع المعلومات والوثائق والمعلومات المحاسبية المستخدمة

تعد القوائم المالية أهم مصادر المعلومات في المؤسسة باعتبارها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وعلى أساسها تتخذ مختلف القرارات وتتمثل في ما يلي:

- أ- الميزانية: توضح الميزانية الذمة المالية للمؤسسة في نهاية السنة حيث تظهر فيها التزامات المؤسسة اتجاه دائئيتها، وممتلكاتها، كما تبين مركزها المالي الصافي .
- ب- جدول حسابات النتائج: يوضح كل الأعباء والنواتج التي تتعلق بسنة معينة و أرصدة التسيير، والنتيجة الإجمالية والصافية، مما يساعد على تحليل النشاط ودراسة المردودية .
- ت- الوثائق الملحقّة: تتمثل الوثائق الملحقّة في الجداول المبينة في النظام المحاسبي المالي والملحقّة بالكشوف المالية فهي تشكل مورداً إضافياً للمعلومات التي تساعد مختلف الأطراف في فهم وضعية المؤسسة.
- ث- التصريحات الجبائية: تفيد التصريحات الجبائية الخبير في معرفة نتائج المؤسسة ورقم الأعمال المصرح به، ومن ثمّ مقارنته بالبيانات المحاسبية التي بحوزة المؤسسة وذلك لثلاث سنوات على الأقل لتتيح له معرفة إمكانياتها من خلال تطور رقم وحجم أعمالها و تطور نتائجها التي تعكس حسن أدائها أو العكس .وعموماً تتيح التصريحات الجبائية والوثائق المحاسبية للخبير تتبع نشاط المؤسسة بصورة موثوقة.

ج- **مراجعة الحسابات**: يقوم محافظ الحسابات، بالتأكد مدى مطابقة ومصادقية نظام المعلومات المحاسبي وتنظيم الحسابات من خلال مراجعة وتدقيق الحسابات، تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، حيث يكون ملزماً برفع تقرير مفصل في نهاية مهمته، يشير فيه إلى نتائج تدخله والتأكيد على مدى مصادقية وسلامة القوائم والمعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة. الأمر الذي يجعل من إطلاع الخبير على آخر تقرير لمحافظ الحسابات من الأهمية بما كان، للوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة التي تسمح بالتقييم الجيد والموضوعي.

ح- **الوثائق الأخرى**: تعتبر الوثائق والمعلومات المحاسبية غير كافية لوحدها لتزويد الخبير بالمعلومات الضرورية لتشخيص المؤسسة، لذلك ينبغي توفر معلومات أخرى من الوثائق إضافية تتمثل في¹:

- آخر محضر للجمعية العامة؛
- مخططات الأراضي والمباني بالتفصيل (عقود ملكيتها، طبيعة استغلالها، فيما إذا كانت مؤجرة أو مملوكة)؛
- آخر خبرة تأمينية إن وجدت؛
- قائمة بأصول المؤسسة مع العمر النفعي لها ودرجة تقادمها (الإهلاك)، إضافة إلى عقود ملكية الأراضي والمباني؛
- قائمة تتضمن مساهمات الشركة بالقيم في فروع أخرى، مع الهيكل التنظيمي للمجموعة وذلك في حالة وجودها؛
- وثائق التعهدات والامتيازات و الرهون العقارية؛
- أهم الاتفاقيات التقنية المبرمة؛
- قائمة بالعلامات وبراءات الاختراع التي تمتلكها المؤسسة وتلك التي اشترتها من أشخاص خارجيين؛
- عقود السلفات، الرهون العقارية و الرهون الحيازية؛
- عقود التأجير والقروض الايجارية؛
- قائمة بالمنتجات وأسعارها؛
- توزيع رأس المال الاجتماعي؛
- القانون الأساسي للشركة؛
- مكونات الحافطة المالية للمؤسسة؛

¹ العمري جويمة؛ الوثائق والمعلومات من أجل رؤية حول وضعية المؤسسة؛ مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: التطبيق العملي للتشخيص وتقييم المؤسسة؛ 12-13/01/2008 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة سطيف؛ الجزائر؛ ص 2-5

- الهيكل التنظيمي للتوظيف؛
 - العقود التجارية؛
 - كل الوثائق التي يراها المسكرون ضرورية لتقييم المخاطر والإمكانيات التي تخص المؤسسة، بالإضافة إلى نوعية التسيير (الموازنات والمخطط التقديري بالخصوص)؛
 - قائمة لفروع المؤسسة إن وجدت مع تقديم نفس المعلومات والوثائق السابق بيانها.
 - معلومات ووثائق حول الملكية الصناعية وبراءات الاختراع الخاصة بالمؤسسة أو البراءة المملوكة للغير والمستغلة من طرف المؤسسة والترخيص والامتيازات.
- مما لا شك فيه، أن الوثائق السابقة تمثل مصدراً هاماً للمعلومات، تفيد بالدرجة الأولى في إعداد عملية التشخيص، ومن ثم السماح للخبير المقيم بأخذ صورة مفصلة حول وضعية المؤسسة.

3- التشخيص الإستراتيجي: إن الفكرة الأساسية في الإدارة الإستراتيجية هي أن المؤسسات تحتاج إلى وضع استراتيجيات تمكنها من استغلال الفرص وتجنب التهديدات الخارجية أو الحد من تأثيرها، والتعرف على نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومتابعتها وتقييمها يعد من الأمور الضرورية للنجاح، ويطلق على هذه العملية التشخيص الاستراتيجي. ويشير جارفيس M. Gervais ، أن التشخيص يعتبر من المتغيرات المفتاحية للمؤسسة وليئنتها، يساعد في التوفيق بينهما لاستخلاص النتائج و الخلاصات، فالمنهجية التشخيصية هي التحديد الجيد للمشكل¹.

كما عرف على انه: " الآلية التي تستخدم لتقييم وتشخيص الأوضاع القائمة والظروف داخل المؤسسة وخارجها من خلال الإجابة على السؤال " :أين نحن الآن؟"²

يعتبر التحليل الإستراتيجي الأداة الرئيسية لتحديد العناصر الإستراتيجية في البيئة الخارجية من فرص متاحة ومخاطر تحد من قدرة المؤسسة على الاستفادة من هذه الفرص، وموازنتها مع عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية للمؤسسة، و يركز التشخيص الإستراتيجي على مدخلين متكاملين هما :التشخيص الداخلي للمؤسسة والتشخيص الخارجي لمحيطها.

أ- التشخيص الداخلي: ويقصد به عملية فحص وتحليل العوامل الخاصة بوظائف وأنشطة المؤسسة، وكذلك الكفاءات التي تتوفر عليه، فالتشخيص هنا يعني عملية تحليل للأنشطة الإستراتيجية الخاصة

¹ عامر احمد، جميلة احسن، التسيير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجيات التنافسية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول :المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 08- 09 نوفمبر . 2010 ، ص11

² خالد محمد بني حمدان، وائل محمد إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، دار الزوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009 .ص72

بالمؤسسة كل على حده، لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الداخلية ومقارنتها مع المنافسين، وذلك لتقدير الموقع النسبي للتوجه المثالي وفق الشروط التنافسية.

وتعرف نقاط القوة والضعف كما يلي:

✓ **نقاط القوة:** تعرف نقاط قوة المؤسسة، على أنها كل مورد أو مهارة أو أي ميزة قد تمتلكها المؤسسة في مواجهة المنافسين أو إشباع احتياجات ورغبات الأسواق التي تقوم بخدمتها أو تعتزم خدمتها.

✓ **نقاط الضعف:** ويمكن تعريفها بأنها ما تفقر إليه المؤسسة أو ما لا يمكنها أن تقوم به بصورة جيدة، أو الحالة أو الوضع الذي يسبب عائقاً للشركة، وقد تنتج عيوب الشركة الداخلية عن: -عجز في المهارات أو الخبرات المهمة تنافسياً أو قصور في الممتلكات أو الحقوق الفكرية وغيرها؛

-قلة الأصول التنافسية المهمة سواء كانت مادية أو معنوية؛

-الإمكانيات التنافسية الضائعة أو الضعيفة في المجالات الرئيسية للعمل.

ب- **التشخيص الخارجي:** يعرف التشخيص الخارجي بأنه عملية استكشاف وفحص العوامل والمتغيرات الاقتصادية، والتكنولوجية، والسياسية والاجتماعية، والثقافية، وقوة المنافسة، وذلك من أجل تحديد الفرص والتهديدات الموجودة في محيط المؤسسة، ومعرفة مصادر ومكونات هذه الفرص والتهديدات من خلال تجزئتها إلى عناصر، أو أجزاء فرعية، وفهم علاقات التأثير والتأقلم فيما بينها من جهة، وبينها وبين مؤسسة الأعمال من جهة أخرى¹.

• **الفرص:** هي الأحداث الظاهرة في بيئة المؤسسة التي إذا ما تم اغتنامها ستؤدي إلى أداء

اقتصادي طبيعي، وهي مواقف في البيئة التي قد تساعد المؤسسة لبلوغ أهدافها أو تفوقها.

• **التهديدات:** وهي الأحداث أو الظواهر في بيئة المؤسسة التي تمثل صعوبة لتحقيق مستوى

أداء اقتصادي حسن، أو على الأقل المحافظة عليه، وهي معطيات البيئة الخارجية التي

تسبب صعوبة أمام المؤسسة للوصول إلى أهدافها².

4-تقرير الخبير المقيم في نهاية المهمة: يقوم الخبير المقيم بإعداد تقرير حول عملية التقييم الموكلة له

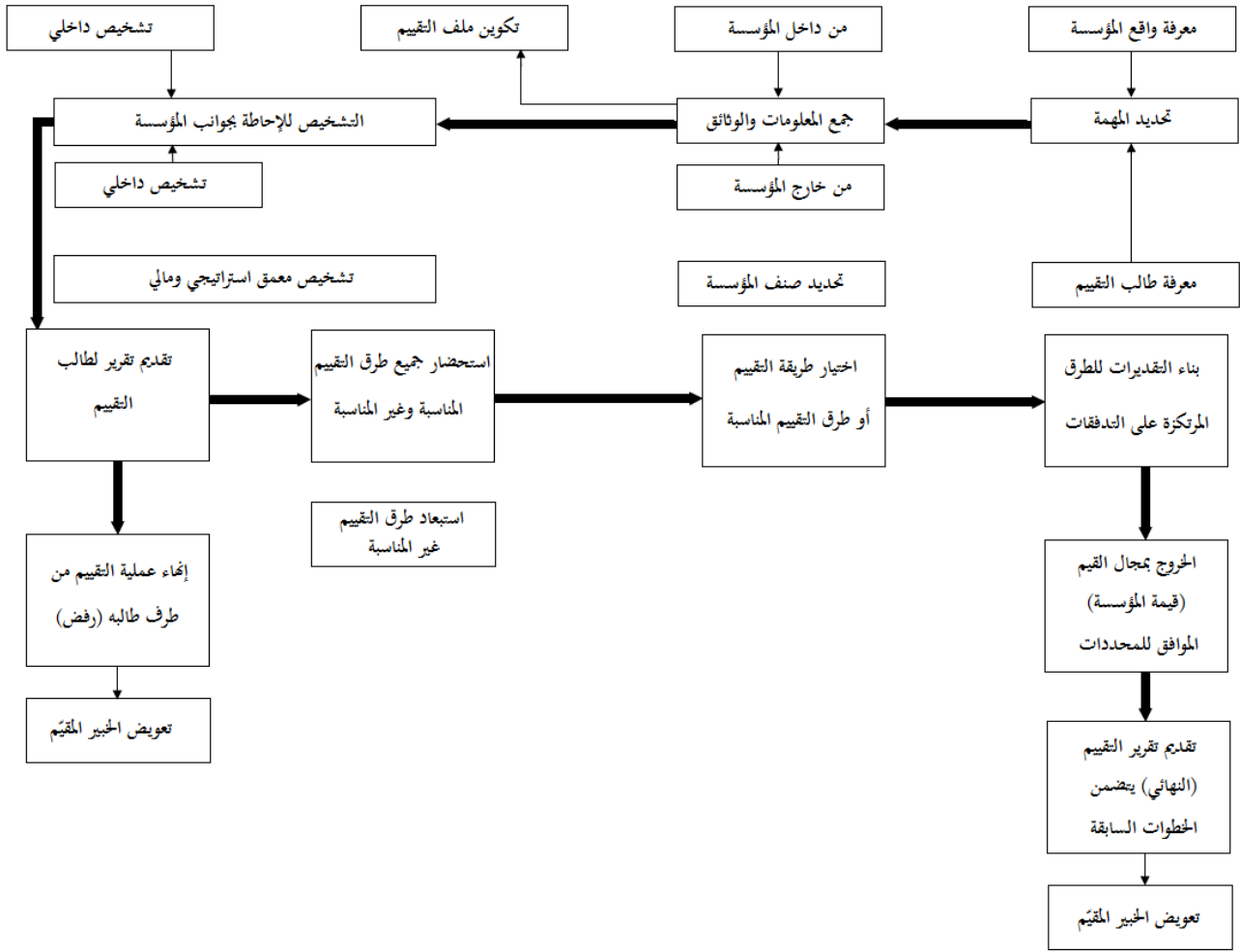
حيث يشرح فيه رأيه حول قيمة المؤسسة، من خلال ذكر النقاط التالية:

¹ سعد غالب ياسين، الإدارة الاستراتيجية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 65

² نعمة عباس خضير الخفاجي، الإدارة الاستراتيجية: المداخل والمفاهيم والعمليات، مكتبة دار الثقافة، الأردن، عمان، 2010، ص 156.

- الظروف التي جرت فيها عملية التقييم؛
- الأعمال التي قام بها الخبير المقيم منذ بداية أول مرحلة حتى نهايتها؛
- الصعوبات التي حالت دون إجراء بعض الأعمال، والتي قد تكون نتيجة تعذر توفر خبير تقني ذي دراية ومعرفة بمسألة معينة (مفروضة)؛
- ذكر الطرق التي تم استبعادها (غير صالحة) والطرق التي تم الأخذ بها (استعملت) مع المبررات (الظرف، الوضعية، نوع وحجم المؤسسة، النشاط،...)
- إعطاء التبريرات المتعلقة باختيار مكونات الصيغ الرياضية التي تشكل طرق التقييم المعتمدة عند استعمالها (معامل المضاعف، معدل الاستحداث، علاوة المخطر، طبيعة العوائد،...)
- تقديم حوصلة لكيفية حساب القيم بمختلف الطرق المعتمد مع إرفاقها بملاحق تشمل تفصيل لحسابات تلك القيم؛
- خلاصة التقرير، تبيان مجال القيم و/أو نقاط مبينة في معلم points de Nuage لتوضيح نتائج مختلف القيم الناتجة عن الطرق المستعملة، وعليه فلا ينبغي إعطاء قيمة ثابتة واحدة.

الشكل (3-1) : مخطط العمل للخبير المقيم (مراحل تقييم المؤسسة)



المصدر: هوارى سويسى ، تقييم المؤسسة ودورها في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر ، أطروحة دكتوراه علوم التسيير

، جامعة الجزائر 2007-2008.ص52

المبحث الثاني: التشخيص المالي:

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة وفهمها في ضوء الإدراك و المعرفة بكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوءها ظهور الأرقام المالية في صورتها النهائية، فهو الخطوة المهمة التي يبنى عليها المدير المالي القواعد السلمية لتوظيفتي التخطيط المالي و الرقابة المالية. وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي ومجالات استخدامه والأدوات التي يقوم عليها التحليل المالي.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

نتناول في هذا المطلب مفهوم التحليل المالي ومجالات استخدامه والأطراف المستفيدة منه.

أولاً: مفهوم التحليل المالي ومجالات استخداماته.

1- مفهوم التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي " بأنه مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة و تحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في والتنبؤ بالمستقبل اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف عن انحرافات والتنبؤ بالمستقبل".

يعرف التشخيص المالي بأنه "دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إتباع مجموعة من الطرق، وذلك بهدف إبراز نقاط قوة وضعف المؤسسة من الناحية المالية".¹

يساعد التشخيص المالي المسير على اتخاذ قرارات التسيير الإستراتيجية الملائمة والتقييم الجيد للمؤسسة حيث ينصب على تقييم الوضعية المالية الماضية والحالية وذلك بهدف التشخيص الكامل للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة في السنوات المالية الأخيرة.

بهدف التحليل المالي إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. ويهتم المستثمر في التحليل المالي، كونه يساعد في الحصول على إجابات متعلقة بعدة أسئلة جوهرية أبرزها:

- ما هي مصادر الربحية؟
- ما هي التدفقات النقدية المستقبلية للشركة؟
- مدى قوة الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة؟
- هل لدى الشركة الموارد اللازمة للاستثمار في مشاريع جديدة؟

¹ Akim.A Tairou, *Analyse et décisions financières*, L'Harmattan, Paris, 2007, P 07.

2- مجالات استخدام التحليل المالي: يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسة موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، هذا و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها :

أ- التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) ، وتقييمها واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً على نتيجة هذا التقييم . وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل - بالإضافة إلى الأدوات الأخرى - الإطار الملائم و الفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض و تمت القراءة المناسبة لنتائج المستخرجة من التحليل.

ب- التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و السندات المختلفة و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و كفاءة عوائدها ، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات وحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات .

ت- تحليل الاندماج و الشراء: ينتج عن الاندماج و الشراء تكوين و حدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما¹. وفي حالة رغبة شركة بشراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة محل شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم و الحكم على مدى مناسبته.

ث- تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و كفاءتها في إدارة موجوداتها و توازنها المالي و سيولتها و الاتجاهات التي تتخذها للنمو و كذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال و في مجالات أخرى و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة و المستثمرين و المقرضين والأطراف الأخرى.

ج- التخطيط: تعتبر عملية التخطيط أمراً ضرورياً لكل مؤسسة و ذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات ، و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي 2006، ص 234

بالاسترشاد بالأداء السابق لها و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع .

ثانياً: أهمية وأهداف التحليل المالي

1- **أهمية التحليل المالي:** يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية و نقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير في وضع الخطط المالية لابد له من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نواحي الضعف و نواحي القوة فيها. وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المؤسسة تتبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية :

✓ معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

✓ تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بالديون.

✓ الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة و جدوى الاستثمار في أسهمها .

✓ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية و البيعية و التخطيط لها.

2- **أهداف التحليل المالي:** يهدف التحليل المالي بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاط، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولها و محاولة تفسير نتائج التحليل المالي، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة¹ ، ومن ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمعالجة نقاط الضعف والقضاء عليها إذا كانت حالتها المالية سيئة أما إذا كانت هذه الأخيرة جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها و التحسن أكثر إن أمكن.

وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى:²

- تقييم الوضع المالي و النقدي للمؤسسة ؛
- تحديد انحرافات الأداء المتحقق عن المخطط و تشخيص أسبابها ؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية ؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها ؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار؛

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، ج1 ، دار المحمدية العامة:الجزائر، 2001 ، ص11.

² عدنان تايه النعيمي وأرشيد فواد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري العلمية :عمان، 2008 ، ص21 .

■ تقييم ملاءة المؤسسة في الأجل القصير و الأجل الطويل.

ثالثا: الجهات المهمة بالتحليل المالي: إن تعدد أهداف التحليل المالي جعلته ذي أهمية بالغة لأطراف عدة كل حسب أهدافه، وإن كانت جميعها تشترك في حاجتها إلى المؤشرات التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها من هذه الأطراف نجد المساهم، الدائن، المورد، كإدارة المؤسسة،... الخ.

● **المساهمين:** يهتم المساهمون بتحليل الوضع المالي للمؤسسة المعنية لتقييم العناصر التالية:

✓ العائد من الأموال المستثمرة كمقدار الأرباح المحققة؛

✓ القيمة المضافة المحققة؛

✓ المخاطر المترتبة بمناخ الاستثمار.

● **الموردين:** يهتم الموردون بتحليل الوضع المالي للعملاء للتأكد من سلامة مراكزهم المالية كاستقرار

أوضاعهم المالية، بما يمكنهم من تحديد فترات ائتمان منافسة في السوق.

● **الإدارة:** تعتمد إدارة المؤسسة على نتائج التحليل المالي لإيجاد حلول للمشاكل المالية المطروحة

واتخاذ القرارات وفرض رقابة مالية، مع التركيز على تحقيق كل من هدف التوازن المالي ضمانان

لاستمرارية المؤسسة، وهدف المردودية ضمانان لنموها.

● **الدائنين:** ينصب اهتمام الدائنين بالدرجة الأولى على قوة المركز المالي الصافي للمؤسسة المدينة،

ومعرفة درجة المخاطر المحيطة بديونهم ومدى تحصيل مستحقاتهم عند آجال استحقاقها، معتمدين

في ذلك على بعض المؤشرات المالية والسيولة و رأس المال العامل و حصة الأموال الخاصة في

التمويل.

● **سماسرة الأوراق المالية:** تهدف هذه الفئة من التحليل المالي إلى التعرف على التغيرات التي يمكن

أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة الأمر الذي يساعد في وضع

تسعير مناسب للأسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرصة استثمارية جيدة يمكن استغلالها أو

تقديم النصيحة بشأنها للعملاء .

● **الدائنون:** يقومون الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقعة أن تؤثر في قدرة المؤسسة على

الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات ، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على

السيولة في المؤسسة؛ هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال و استخداماتها؛ وتعرف

قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها احد الموارد للوفاء بالديون، وكذلك السياسات التي

اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة الاحتياجات المالية.

- **المصالح الحكومية:** يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية و غايات إحصائية.
- **المؤسسات المختصة بالتحليل:** تقوم هذه المؤسسات بالتحليل المالي إما بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة، وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين.

المطلب الثاني: أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية

إن الأرقام الواردة في القوائم المالية الختامية لا تفصح بوضوح عن الوضع المالي ممّا يستدعي ربط بعضها مع البعض الآخر بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدّد يفيد عملية تقييم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، تعتبر النسب المالية من أهمّ الطرق المستعملة في عمليّة التحليل المالي حيث تهدف إلى إيجاد علاقة حسابية بين بسط و مقام يمثل كلّ منهما عنصر من القوائم المالية .ومقارنة النتائج بإحدى النسب النموذجية التالية:

■ متوسط نسب القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة؛

■ نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأداة تسعى إلى تحقيقها؛

أولاً : نسب السيولة ونسب النشاط

1- مفهوم النسب المالية:

تعرف النسب المالية "بأنها أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية"¹.

وهناك من يعرفها "بأنها العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية بمعنى أنها عبارة عن علاقات بين بعض بنود الميزانية فيما بينها أو بنود قائمة الدخل فيما بينها ، أو بين بعض بنود الميزانية وبعض بنود قائمة الدخل وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية"².

2- أنواع النسب المالية: هناك نسب عديدة تستعمل كأساس تحليل القوائم المالية من بينها:

أ- **نسبة السيولة:** تقيس هذه نسبة قدرة الشركة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل بأصول قصيرة الأجل

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006 ص 127.

² جمال الدين المرسلّي، أحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006 ، ص151 .

جدول رقم (3- 1): يوضح نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، و تعكس مستوى رأس المال العامل .ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة المؤسسة .
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول الجارية- المخزون) ÷ الخصوم الجارية	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون احتساب المخزن
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة ÷ الخصوم الجارية	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية. بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية.

ب- **نسب النشاط**: تقيس هذه النسب درجة الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة،

أي مدى فعالية تسير عناصر رأس المال الاقتصادي. .يتمثل أهمها في الآتي:

جدول رقم (3- 2): يوضح نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
مهلة دوران الزبائن	(الزبائن و الحسابات المدينة المماثلة) × 360 ÷ المبيعات السنوية متضمنة الرسم	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد ما عليهم اتجاهها.
مهلة دوران الموردون	(الموردون و الحسابات المدينة المماثلة) × 360 ÷ المشتريات السنوية متضمنة الرسم	المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون.
مهلة دوران المخزون	متوسط المخزون × 360 ÷ المشتريات السنوية متضمنة الرسم أو تكلفة الإنتاج	يقيس عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية، كما توضح سرعة بيع المنتجات
معدل دوران الأصول الجارية	صافي المبيعات ÷ صافي الأصول الجارية	و تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول و توليد مبيعات منها
معدل دوران إجمالي الأصول	صافي المبيعات /مجموع الأصول	تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في إدارة إجمالي أصولها لتوليد المبيعات

ت- **نسب المديونية** : تقيس قدرة المؤسسة على سداد كافة ديونها سواء قصيرة الأجل أو طويلة

الأجل من خلال الأصول التي بحوزتها سواء كانت أصول جارية أم أصول ثابتة، و من أهم مؤشراتهما:

■ **نسبة المديونية:** تقيس هذه النسبة الأصول التي تم تمويلها عن طريق الديون.

نسبة المديونية = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

○ **معدل تغطية الفوائد:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع فوائد قروضها من الأرباح التي

تحققها في دورة الاستغلال و تحسب:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الفوائد و الأقساط

○ **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** كلما انخفضت هذه النسبة عبرت عن حماية أفضل للدائنين وتحسب:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / حقوق الملكية

ثانيا :نسب المردودية المالية : تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في

تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية¹.

يعتبر مؤشر المردودية احد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد مستوى كفاءة الأداء، فهو مؤشر يترجم فعالية التسيير وقدرتها على إعادة تكوين و توسيع مواردها المالية، و من مؤشرات المردودية نسبة المردودية التجارية المؤسسة، نسبة المردودية المالية و نسبة المردودية الاقتصادية.

أ- **معدل المردودية التجارية RC:** تمثل المردودية التجارية الفائض المتولد عن الأنشطة الصناعية و التجارية للمؤسسة و يتعلق بتحقيق فائض من التشغيل، و ينتج عن ذلك أن المردودية التجارية ترتبط بدور التشغيل لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج و الوسائل المستخدمة في الإنتاج و المتاجرة.

نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

تعتبر كمؤشر عن كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح والتصدي لمنافسة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

يسمح هذا المؤشر بمعرفة مدى كفاءة إستراتيجية المؤسسة، فيما يخص تصريف المخزون، وبالتالي زيادة رقم الأعمال، و تحقيق الأرباح

نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

ب- **نسب المردودية المالية:** تهدف الى معرفة قيمة العائد الذي تتحصل عليه المؤسسة مقابل الأموال المستثمرة .وهي نوعان:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تسمح هذه النسبة بقياس الربح المتحصل عليه من استثمار الأموال المقدمة من المساهمين، فكلما كانت

¹ إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، الطبعة الثانية، ص26

النسبة مرتفعة كلما ساهم ذلك في تمكين المؤسسة من الحصول على مساهمات جديدة من أجل تمويل عملية التوسع.¹

نسبة مردودية الأموال الدائمة = (النتيجة الصافية + فوائد القروض) / الأموال الدائمة

تسمح هذه النسبة بقياس الربح المتحصل عليه من استثمار الأموال الدائمة، فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما ساهم ذلك في تمكين المؤسسة من الحصول على مساهمات جديدة من أجل تمويل عملية التوسع وكذا تسديد فوائد القروض.

ت - نسبة المردودية الاقتصادية: تقيس هذه النسبة النتيجة الاقتصادية للمؤسسة ومدى قدرتها على جلب وسائل تمويل جديدة، وتطورها.

- نسبة المردودية الاقتصادية الإجمالية = إجمالي فائض الاستغلال / (الأصول غير الجارية + احتياجات رأسمال العامل)

- نسبة المردودية الاقتصادية الصافية = النتيجة التشغيلية / (الأصول غير الجارية + احتياجات رأسمال العامل)

ث - نسب السوق: تهتم بتقييم السوق لأداء المؤسسة، ومن أهم النسب نجد:

○ نسبة العائد على السهم = الربح بعد الضريبة و حقوق الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية المصدرة
تعطي هذه النسبة مقدار الربح الذي يجنيه المساهم عن مجموع الأسهم التي يمتلكها.

○ نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم = سعر السهم العادي / ربحية سهم .

تعبّر هذه النسبة عن العلاقة بين سعر السهم و ربحيته ، كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل ما لم يكن سبب الارتفاع هو انخفاض الأرباح.

○ نسبة عائد التوزيع = حصة السهم من الأرباح الموزعة / سعر السهم السوقي

تتم مقارنة هذه النسبة مع عائد الاستثمارات المماثلة للحكم على إمكانية الاستثمار مجددا.

○ القيمة الدفترية للسهم = إجمالي حقوق المساهمين / عدد الأسهم العادية للقائمة

تمثل نصيب السهم العادي من حقوق المساهمين (حملة الأسهم العادية).

ث - نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات الخزينة: أهم النسب المشتقة من قائمة التدفقات

النقدية المستخدمة في الحكم على أهمية أرباح المؤسسة هي:

● نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية.

تحدد هذه النسبة عائد حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، تعتبر مؤشر إيجابي على كفاءة المؤسسة.

¹ Pascal Barneto, : application aux états financiers, 2 Edition dunod paris (2008).p.223

- **نسبة العائد على الأصول = التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول**
تمكن هذه النسبة من معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، والتي تعتبر دليل على الاستخدام الجيد لأصولها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل.
- **نسبة التدفقات النقدية من المبيعات = صافي التدفق النقدي من المبيعات / رقم الأعمال الصافي**
تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة في تحصيل النقدية من المبيعات.

ثالثا: قدرة التمويل الذاتي

أ- **تعريف قدرة التمويل الذاتي:** تعرف قدرة التمويل الذاتي بأنها: "الموارد المالية الداخلية المحققة بواسطة العمليات المسجلة على شكل مداخيل ونواتج خلال فترة زمنية معينة، حيث وبعد تسديد جميع التزامات المؤسسة تحوز المؤسسة على فائض نقدي على شكل سيولة"¹.
كما تعرف أيضا: "حركة الموارد النقدية التي تحققها المؤسسة أي ما تتحصل عليه وما تدفعه المؤسسة من نقود فعليا خلال فترة استغلالها والفرق بينهما يمثل قدرة التمويل الذاتي".
وهي: "التدفق النقدي الإجمالي الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها، حيث تقيس قدرة المؤسسة على ضمان السيولة النقدية لتمويل استغلالها، وتمويل نموها الاستراتيجي، وتسديد ديونها اتجاه الدائنين، وتوزيع عوائد الأسهم على المساهمين"².

إن المبدأ الأساسي لقدرة التمويل الذاتي هو الصافي النقدي الذي تحققه المؤسسة، وعليه يجب التفريق بين الربح المحاسبي والربح النقدي وذلك لأن اتخاذ قرار الإنفاق المستقبلي يقوم على أساس التدفقات النقدية وليس على أساس الربح المحاسبي، عند الرغبة في توسيع الأصول الإنتاجية، أو زيادة نشاط المؤسسة فالنفقات والإيرادات بهذا المفهوم تحدد بالقيم التي حصلت أو دفعت فعلا، مع ربط القيم بالفترة التي تم فيها التحصيل أو السداد .

ب- حساب قدرة التمويل الذاتي

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية :

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{الإهلاكات} + \text{المؤنات}$$

نلاحظ من خلال العلاقة السابقة أن قدرة التمويل الذاتي يدرج في حسابها عناصر غير نقدية، فالإهلاكات والمؤنات هي تكاليف وهمية وليست حقيقة حيث تسجل و لا تدفع، وبالتالي فهي تمثل مصدر من مصادر التمويل الداخلي.

وتوجد طريقتين أساسيتين لحساب القدرة على التمويل الذاتي:

¹ Khemissi Chiha, Gestion et stratégie financière, 1ere édition, Houma, Alger, 2005, P 51

² Cyrille Mandou, Beysül Aytac, Comptabilité générale de l'entreprise : instruments et procédures, De Boeck, Bruxelles, 2008, P 168.

ب-1 انطلاقاً من الفائض الإجمالي للاستغلال: تعتمد هذه الطريقة من أعلى جدول حسابات النتائج انطلاقاً من الفائض الإجمالي للاستغلال.

جدول (3-3) يوضح طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقاً من الفائض الإجمالي للاستغلال

المبلغ (+)	المبلغ (-)	البيان
		الفائض الإجمالي للاستغلال.
		+ ح / 75/المنتجات التشغيلية الأخرى أصول ما عدى ح/752 فوائض القيمة عن خروج المثبتة غير المالية.
		+ ح/76/المنتجات المالية باستثناء الحسابين ح/765 فارق التقييم عن الأصول المالية فوائض القيمة، ح/757 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.
		- ح/65/الأعباء التشغيلية الأخرى ما عدى ح/652 نواقص القيمة عن خروج المثبتة غير المالية.
		- ح/66/الأعباء التشغيلية الأعباء المالية باستثناء الحسابين ح/665 فارق تقييم الأصول نواقص القيمة ح/667 الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.
		- الضرائب على النتائج.
		قدرة التمويل الذاتي

ب-2 انطلاقاً النتيجة الصافية: تعتمد هذه الطريقة من أسفل جدول حسابات النتائج انطلاقاً من النتيجة الصافية.

جدول (3-4) يوضح طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقاً النتيجة الصافية

المبلغ (+)	المبلغ (-)	البيان
		النتيجة الصافية
		+ ح/68/مخصصات الإهلاكات والمؤنات وخسائر القيمة.
		- ح/78/استرجاع عن خسائر القيمة.
		+ ح/652/نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية.
		- ح/752/فوائض القيمة عن خروج أصول المثبتة غير المالية.
		+ ح/665/فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة.
		- ح/767/فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة.
		+ ح/667/الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.
		- ح/767/الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.
		قدرة التمويل الذاتي

رابعاً: التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي أحد المصادر الخاصة، التي تستعين بها المؤسسة في تمويل نشاطها، فهو يدل على قدرتها على إيجاد مصادر ذاتية لتمويل نشاطها واحتياجاتها دون اللجوء إلى الغير. و يعرف بأنه "المتبقي من قدرة التمويل الذاتي بعد دفع العوائد للمساهمين في المؤسسة، والتخصصات الأخرى فهو طريقة لتمويل نشاط المؤسسة باستعمال الموارد المالية الخاصة بالمؤسسة الناتجة عن الأرباح والإدخارات السابقة المتراكمة ودون اللجوء إلى أطراف خارجية".¹

يتم حساب التمويل الذاتي بواسطة العلاقة التالية

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

المطلب الثالث: أسلوب التحليل المالي بالتوازنات المالية

تتمثل التوازنات المالية في رؤوس الأموال العاملة التي تظهر التوازن بين السيولة و استحقاق في المدى

الطويل والمتوسط القصير.

أولاً: رأس المال العامل:

أ- مفهوم رأس المال العام يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين المؤسسة في إبراز توازنها المالي، في الأجل الطويل، و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير جارية². أي مقدار تحتاط بها المؤسسة، للظروف الطارئة التي قد تواجهها و المتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات، أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتحول إلى أصول ثابتة، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أمولا دائمة لتغطيتها، وبالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، ويشير أيضا إلى سياسيات المؤسسة التي ترتبط بالمستويات المستهدفة للاستثمار بكل مكون من مكونات الأصول المتداولة ، كما انه يرتبط أيضا بأسلوب الذي يتم بموجبه تحويل تلك الأصول.

■ **رأس المال العامل الصافي الإجمالي³ FRNG:** هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصص

لتمويل الاستخدامات المستقرة، و يعبر عن التوازن المالي طويل الأجل.

يحسب وفقا للعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

¹ Fabienne Guerra, Comptabilité managériale : l'utilisation du système d'information comptable, De Boeck, Bruxelles, 2004, P 154.

² زغيب مليكة، بوشنكير ميلود، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010، ص49.

³ (FRNG) :le fonds de roulement net global

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = أصول متداولة - خصوم متداولة

ب- تفسيرات رأس المال العامل: ويمكن أن يأخذ الحالات التالية:

■ رأس مال عامل صافي إجمالي موجب FRNG أكبر من 0: هذه السياسة المالية تجنب المؤسسة العسر المالي و يمكن أن تؤثر سلبيًا على أرباح بسبب استخدام موارد طويلة الأجل ذات التكلفة المرتفعة في تمويل استخدامات الدورة والتي يجب أن تمول بموارد قصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة أو المنعدمة.

■ رأس مال عامل صافي إجمالي سالب FRNG أقل من 0: هذه السياسة المالية تشكل خطر علي المؤسسة، لكنها تؤدي إلى ترفع من أرباح وذلك بسبب استخدام الموارد القصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة في تمويل استخدامات المستقرة والتي يجب أن تمول موارد طويلة الأجل ذات التكلفة المرتفعة،

■ رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم FRNG يساوي 0: هذه السياسة المالية لا تشكل خطر على المؤسسة، و لا تؤثر على الأرباح. وتحقق التوازن المالي المثالي.

ت- العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل:

يؤثر على حجم رأس المال العامل عدة عوامل أهمها:¹

- طبيعة الإنتاج: كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل؛
- طبيعة المواد الأولية المستخدمة: إذا كانت المواد الضرورية للإنتاج متوفرة بشكل دائم لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها و تخزينها، أما إذا كانت موسمية يجب شرائها في موسمها و تخزينها؛
- طبيعة العملية التسويقية: إذا كان معدل دوران المبيعات سريع، هذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل و العكس صحيح؛
- طبيعة الائتمان والتحصيل: أي أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل و العكس صحيح.

¹ منير شاكر محمد و آخرون ، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " ، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص 115.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل

1- مفهوم احتياجات رأس المال العامل:

تعرف على أنه إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفيات المصرفية من جهة ثانية.

كما يعرف على أنه الاحتياجات من رأس المال العامل في تاريخ معين على أنه رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة و بصفة دقيقة الديون المستحقة في هذا التاريخ، أي أن احتياجات التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال أكبر من موارد الدورة. فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول الجارية " قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة"، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة استحقاق الديون قصيرة الأجل باستثناء التسيقات المصرفية.¹

2- حساب احتياجات رأس المال العامل :

يضم هذا الاحتياج عنصرين هما:

أ- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: هو الاحتياج الناتج عن عدم قدرة المؤسسة مواجهة ديون الاستغلال (موردون، ديون جبائية واجتماعية)، و يحسب:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

• احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال: هو الاحتياج الناتج عن النشاطات غير الرئيسية في المؤسسة (استثنائية) و يحسب:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

احتياجات رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الاحتياجات المتولدة عن كل أنشطة المؤسسة و يحسب:

احتياجات رأس المال العامل الإجمالي = احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل الإجمالي = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

¹ - شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، "مرجع سبق ذكره ، ص121

ثالثاً: الخزينة:

1- مفهوم الخزينة يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، و الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو توازن مالي بالمؤسسة¹. وهي تمثل الفرق بين أصول الخزينة و خصومها.² كما وأن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة وعلى المؤسسة كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع ، وبالتالي زيادة الربحية.

2- حساب الخزينة

تحسب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية

3- تفسيرات الخزينة

- **الحالة الأولى: الخزينة الصفريّة:** تكون المؤسسة قد حققت توازن المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل.
- **الحالة الثانية: الخزينة الموجبة:** تكون الموارد الدائمة أكثر من الأصول الثابتة، و بالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة.
- **الحالة الثالثة: الخزينة السالبة:** يكون رأس المال العامل اقل من الاحتياج في رأس المال العامل، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل استمرار النشاط.

¹ - زغيب مليكة ، بوشنغير ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص53.
² - شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، "مرجع سبق ذكره ، ص121.

المبحث الثالث: طرق التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية

تهدف عملية التقييم المالي إلى تحديد قيمة المؤسسة لأغراض متعددة (التصفية، الاندماج، الشراء، الاستحواذ، الإدراج في البورصة، وتعتمد عملية التقييم على المعلومات المحاسبية والمالية بحيث إذا كانت هذه المعلومات ذات مصداقية و موثوقية وتعكس القيم الحقيقية لعناصر الأصول والخصوم ساعد ذلك على عملية التقييم ، كما أن طريقة التقييم تتحدد وفق لحجم المؤسسة والهدف من التقييم .

في هذا المبحث نتناول مختلف طرق المستخدمة في تحديد قيمة المؤسسة سواء منها التي تعتمد على ما تمتلكه المؤسسة، أو ما تساويه المؤسسة على أساس القيمة المستقبلية لها.

المطلب الأول: طرق التقييم المرتكزة على منظور الذمة المالية

يهتم مدخل الذمة المالية بتقييم المؤسسة اعتمادا على صافي مركزها المالي الذي نحصل عليه بطرح قيمة الديون من قيمة الأصول المحاسبية الصافية ، ويبدو أنه لا يوجد اتفاق حول كيفية تقييم المؤسسة، حيث نميز بين نوعين من وجهات النظر: فهناك من يعتبر أن القيمة الدفترية للأصول والخصوم المستحقة هي معبرة بشكل كافي عن صافي المركز المالي للمؤسسة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التقادم أو التذني الذي تتعرض له مختلف عناصر الأصول، وهناك من يرى أن القيمة الدفترية ليست دائما معبرة عن القيمة الحقيقية لصافي المركز المالي .

تضم مقارنة الذمة المالية مجموع من الطرق تمثل الصفة التاريخية وليس التقديرية. حيث تعتمد أساسا على ذمة المؤسسة، أي ميزانيتها المحاسبية، وعند الحاجة الملاحق؛ تتمثل في:

- طريقة الأصل المحاسبي الصافي
- طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح
- طريقة القيمة الجوهرية
- طريقة الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال

أولا: طريقة الأصل المحاسبي الصافي:حسب هذه الطريقة تقيم أصول المؤسسة على أساس القيم المسجلة في الميزانية بالتكلفة التاريخية، أي من دفاتر وسجلات المؤسسة وباعتبار هذه القيم موثوق فيها وذلك اعتمادا على وثائق ثبوتية وطبقا للأسس محاسبية صحيحة.على انه يجب استبعاد الأصول الوهمية لأن قيمتها الحقيقية معدومة مثل مصاريف إعدادية(مصاريف البحث).

وتحسب قيمة المؤسسة وفق للعلاقة التالية:

$$\text{قيمة المؤسسة} = \text{الأصول المحاسبية الصافية} - \text{الديون}$$

إن قيمة الأصول الصافي المبينة في الميزانية نادرا ما تعكس بالقيمة الإستعمالية الحالية لأصول المستخدمة من طرف المؤسسة للأسباب التالية:

-التسجيل المحاسبي الذي يتم على أساس التكلفة التاريخية؛

-شبه سيطرة جبائية بالنسبة للإثبات المحاسبي للإهلاكات والمؤونات ؛

-قيم العناصر المعنوية المسجلة في الميزانية وغياب البعض منها ؛

-قيمة سندات المساهمة ؛

-الأصول خارج الاستغلال ؛

-الخصوم المستترة،..

ثانيا: طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح (ANCC):¹

تقوم هذه الطريقة على أساس تقييم مختلف الأصول والخصوم الميزانية لجعلها موافقة للقيمة الحقيقية لكي تكون أكثر واقعية للقيمة الحالية، والفرق بين الأصل المصحح والخصم المستحق المصحح يعطينا الأصل المحاسبي الصافي المصحح.

$$\text{الأصل المحاسبي الصافي المصحح} = \text{الأصل الصافي للميزانية} - \text{الخصم الحقيقي (ديون حقيقية) } + / - \text{تصحيحات فائض أو نقص قيمة}$$

إن عملية لتصحيح القيم والتي تنشأ الطرق المحاسبية التي من الممكن أن تتجر عنها فروقات كبيرة بين الميزانية الاقتصادية والميزانية المحاسبية، طرق الإهلاك، تغير بعض الأسعار في السوق.

1- أعمال لسابقة لعملية التقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح (ANCC):²

✓ التأكد من الوجود الحقيقي لعناصر الذمة المالية في تاريخ التقييم، فمن جهة نجد أن بعض الأصول

الموجودة في الميزانية قد تم التنازل عليها، ومن جهة أخرى نجد أن البعض غير مبين في الميزانية؛

✓ تقدير الاستعمال الحقيقي، وهو ضروري جداً لتمييز العناصر المرتبطة بالاستغلال عن المستقلة عنه،

لأن أساس تقييمها مختلف؛

¹ ACTIF NET COMPTABLE COURIGE

²CHAPELLE DE Philippe, "l'Evaluation des entreprises", édition Economica, Paris, 3^{em} éd, 2007, P 84.

- ✓ السير الحسن للمؤسسة، ومن وجهة نظر استمرارية الاستغلال نأخذ قيمتها التي تعكس وظيفتها؛
- ✓ الأصول التي هي حالياً غير مستعملة لكن ستستعمل لاحقاً، فتأخذ قيمتها عن طريق الاختيار حيث تكون ذات فعالية بحسب تطور النشاط، مثلاً آلة يمكن أن تخضع للعديد من التغيرات من أجل أن تتكيف مع إنتاج أكثر أهمية، مبنى يقع في قطعة أرض شاغرة سيكون من السهل أن نجري عليه توسعة ومن ثم سيتم تجنب التنقل المكلف؛
- ✓ مراقبة الوضعية الحالية للأصول (عمرها، نوعية صيانتها، درجة تقادمها التقنية) ...، على سبيل المثال آلة موجودة أصبحت قديمة لا تمثل ولا فائدة حتى ولو تم شراؤها حديثاً، نفس الشيء آلة لم يتم صيانتها بطريقة جيدة فنجدتها تفقد الكثير من طاقتها.

2- تقييم عناصر الاستثمارات المادية

تتمثل هذه العناصر في الأراضي والمباني والمعدات التي تمتلكها المؤسسة، والتي يمكن أن تكون ضرورية للاستغلال، كما يمكن أن تكون خارجة عنها، فبالنسبة للأخيرة تقيم بمعزل عن الأصل الصافي المصحح وقيمتها نعيد إضافتها للقيمة الإجمالية للمؤسسة.¹ فهي تعتبر خزانة متاحة يمكن الاستفادة منها إما لتمويل دورة استغلال المؤسسة، أو تمويل استثمارات استغلال مستقبلية؛ أو يستفيد منها مش تري محتمل للمؤسسة لتمويل شرائها.

وحسب النظام المحاسبي المالي ومن خلال الفقرة 1.112 التي جاء نصها كالاتي : " تركز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية .في حين يعتمد حسب بعض الشروط إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى :

- القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة)،

-قيمة الإنجاز؛

-القيمة المحينة (أو القيمة النفعية)."

أ- الأراضي : تقييم الأراضي بعدة طرق نذكر منها:

أ-1 التقييم بواسطة التكلفة العقارية²: تستعمل هذه الطريقة لتقييم الأراضي المبنية، حيث تتكون التكلفة العقارية لمبنى معين من سعر الأرض، وأتعاب الأخصائي في مسح الأراضي، وكل المصاريف المتعلقة بالتهيئة، والرسوم المتعلقة بالمشروع، و حسب هذه الطريقة يمكن حساب قيمة الأرض انطلاقاً من نسبة

¹ بكاري بلخير، مرجع سبق ذكره، ص ص. 56 - 57

² CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, édition la Revue Banque, Paris, 1991, P : 63.

التكاليف العقارية من سعر تكلفة المتر المربع المبني، وذلك بالبحث عن بنايات أنجزت حديثا في المناطق المجاورة .

وعليه يتم حساب قيمة الأرض المبنية على النحو التالي:

$$\text{قيمة الأرض} = \text{مساحة الأرض} \times \text{قيمة التكاليف العقارية للمتر}$$

أ-2 التقييم بواسطة سعر المتر المربع: يتم تقييم الأراضي الموجهة للاستغلال وفق هذه الطريقة بواسطة المقارنة مع أراض تملك نفس المميزات من حيث (النوعية، المساحة، ...)، أما بالنسبة للأراضي خارج الاستغلال فهي تقدر بسعر السوق.

وهنا يجب التمييز أيضا بين الأراضي الشاغرة والمبنية، باعتبار أن هذه الأخيرة تخضع لتخفيض جزافي مقابل البناية التي تشغلها، وعليه يمكن الحصول على قيمة الأرض بمعرفة سعر المتر المربع وضربه في مساحتها.

$$\text{قيمة أرض غير مبنية} = \text{سعر المتر المربع} \times \text{المساحة}$$

$$\text{قيمة أرض مبنية} = \text{قيمة أرض غير مبنية} - \text{التخفيض المطبق}$$

ب- المباني: يمكن حساب قيمة المباني وفق مقاربتين هما :

ب-1 مقارنة قيمة إعادة البناء: تركز هذه المقاربة على نوع المبنى الضروري للنشاط و قيمة الاستعمال كونه يدخل في عملية الاستغلال، فتحسب قيمته بالمقارنة مع مبنى آخر جديد له نفس المميزات والمردودية والنشاط إلى حد بعيد، إذن من هنا يمكن معرفة تكلفة المتر المربع، وبضربه في المساحة المبنية آخذين بعين الاعتبار معامل القدم ومعامل الامتلاك نجد القيمة الاستعمالية للمبنى، وذلك على النحو الآتي:

$$\text{القيمة الإستعمالية للمبنى} = \text{المساحة المبنى} \times \text{معامل القدم} \times \text{تكلفة البناء للمتر المربع} \times$$

معامل الإمتلاك

ب-2 مقارنة قيمة الحيازة: يمكن أن تقتصر المباني على نشاط معين، حيث يتطلب إنجازها عدة استثمارات وأشغال عبر عدة سنوات، فحسب هذه الطريقة يقوم الخبير بتحيين التكاليف المتعلقة بكل سنة مع تطبيق معدلي القدم والامتلاك، للحصول على القيمة الجديدة للمباني للسنة، وبعد ذلك يتم جمع مختلف هذه القيم الخاصة بمختلف سنوات إنجاز المباني للوصول للقيمة الجديدة للمباني. أما بالنسبة للمباني خارج الاستغلال فإنه يمكن تقييمها إما بطريقة المقارنة أو طريقة الدخل.

ب-3 طريقة المقارنة: تعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمباني خارج الاستغلال بإيجاد مبنى جديد شبيه بالمبنى الحالي من حيث الموقع والمساحة وعناصر التجهيز،... إلخ تم بيعه أثناء عملية التقييم، فنطبق على تلك القيمة معامل القدم باستخدام (السن، الحالة،...)، لكن الإشكالية في تطبيق هذه الطريقة هو إيجاد مبنى جديد مماثل للمبنى المراد تقييمه نظرا للتطورات الحاصلة في تقنيات البناء، وهذا ما يعاب على هذه الطريقة.

ويمكن صياغتها على النحو الآتي:

قيمة المبنى = القيمة الجديدة (1- R معامل القدم)

$$R = 1 - T_o / T_N \text{ حيث أن}$$

T_o مدة الحياة الباقية للأصل المعني T_N مدة الحياة الكلية للأصل

هذه الطريقة أكثر صدقا، لكن لا نستعملها إلا عندما يتوفر لدينا سوق لعناصر قابلة للمقارنة. مع عدد كافٍ للمبادلات (Transactions).

ب-4 طريقة التقدير بواسطة الدخل: تطبق هذه الطريقة عموما في الحالات الخاصة والمتعلقة بالمباني المؤجرة، بحيث يطبق معدل رسملة للعوائد التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة تأجيرها لها، كما يمكن استعمال هذه الطريقة بالنسبة للمباني غير المؤجرة وذلك بواسطة تقدير نظري للعوائد، وفي هذا الشأن على الخبير أن يكون محتاطا وحذرا نظرا لعدم تأجيرها فعلا.

إن ما يمكن أن يلاحظ حول هذه الطريقة هو أن نسبة معدل الرسملة في علاقة عكسية مع مجموعة من العوامل المتمثلة في نوعية المبنى، مدة حياته الافتراضية، ونوعية محيطه. ويمكن الإشارة هنا أن معدل الرسملة. بالنسبة للمباني ذات الاستعمال السكني هو محصور بين 4 و 6%.

نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي في الفقرة 12.121 حيث جاء نصها كما يلي: "القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق. وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون". وهو ما يتناسب مع ما سبق ذكره

ت- المعدات: لا تختلف الطرق المستعملة في هذا النوع من الاستثمارات عن سابقتها المطبقة في المباني،

ويمكن ذكر هذه الطرق بشكل موجز النحو الآتي:

ت-1 التقييم بواسطة قيمة الاستعمال: تعتمد طريقة قيمة الاستعمال في تقييمها للمعدات على القيمة الجديدة (la valeur à neuf) المصححة بتطبيق معاملات تسمح بالأخذ في الحسبان مدة الحياة الباقية،

التي يمكن تقديرها من خلال معدل الاستخدام ومدى أهمية الصيانة المطبقة. وعليه يمكن حساب قيمة الاستعمال بالعلاقة الآتية:

$$\text{قيمة الإستعمال} = \frac{\text{القيمة المحاسبية الصافية} \times \text{القيمة الجديدة}}{\text{القيمة الإجمالية}}$$

ت-2 التقييم عن طريق المقارنة: تعتمد طريقة المقارنة في تقييمها للمعدات على إيجاد قيمة معدات موجودة في سوق الأدوات، حيث يتعين على الخبير هنا إيجاد آلة من نفس الطبيعة والنوعية وتخصصات الاستعمال والقدرة التقنية، للآلة المراد تقييمها، وبالرغم من موضوعية هذه الطريقة في إيجاد قيمة الآلة المستعملة إلا أنه عند تطبيقها يواجه الخبير صعوبات تكمن في إيجاد الآلة المماثلة في سوق الأدوات المستعملة، لهذا يتطلب الأمر دراسة عميقة ودقيقة في تحديد أسعار هذه الآلات من خلال إيجاد السوق التي تناسب علامة الجهاز الموجود بالمؤسسة، ذلك حتى يكون هناك اقتراب حقيقي في تقدير قيمة المعدات.

ت-3 التقييم عن طريق تكلفة الحياة: تقيم المعدات وفق هذه الطريقة بتكلفة الحياة التي يتم تصحيحها بمعامل إعادة التقييم وكذا معامل القدم حيث توجد نماذج معيارية لحساب هذا الانخفاض؛ والنموذج المستعمل في هذه الحالة هو كالاتي:

$$V = P(1 + i)^{\frac{D - A}{D}}$$

حيث أن: P تكلفة الحياة، D: المدة الكلية لحياة الآلة. A: عمر الآلة. i معامل إعادة التقييم.¹

ت-4 التقييم عن طريق إعادة التقييم: تقوم هذه الطريقة على استحداث الاستثمارات في حالة تعدد سنوات الحياة عليها، وذلك باستعمال معامل الاستحداث ومعامل القدم، ويمكن استخدام هذه الطريقة لكل آلة على حدى كما يمكن استخدامها لمجموعة من الآلات المتجانسة².

نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي في الفقرة 12.121 حيث جاء نصها كما يلي:....والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق. وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق (منشأة متخصصة) فإنها تقوم بتكلفة تعويضها الصافية من الإهلاك."

¹ معامل إعادة التقييم : يقيس هذا المعامل التدنّي الحاصل بين تاريخ الحياة وتاريخ إعادة التقييم بالنسبة المئوية.

² Brilman J et Maire. C., Manuel d'évaluation des entreprises, Les editions d'organisation, Paris, 1993, p140

3- الأصول المالية: في نهاية السنة تعمل على تقييم أصولها المالية فإذا كانت سندات المساهمة

المسعرة في البورصة تقيم على أساس متوسط السعر البورصي لعدد معين من الأشهر الأخيرة.

أما بالنسبة للسندات غير مسعرة نميز حالتين:

أ- إما أن المؤسسة مساهمة بنسبة كبيرة في رأس مال مؤسسات أخرى ومن ثم فإن هذه الأخيرة تعتبر

فروعاً من المؤسسة المساهمة، وبالتالي تقيمها يتم تبعاً لنفس المبادئ المستعملة للمؤسسة الأم وبعدها

ندمجها؛

ب- أما في حالة ما إذا كانت المؤسسة مساهمة بنسبة صغيرة أي أن المؤسسة تكون متنوعة لحافظتها

المالية فإن عملية تقييمها تتم حسب عدة أسس منها استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم، أو استخدام

سعر التكلفة أو سعر السوق أيها أقل كأساس للتقييم.

- استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم: ويعني ذلك استخدام القيمة الدفترية لسندات المساهمة،

وما يعاب على هذه الطريقة أن القيمة التي ستظهر بها تلك المستندات في الميزانية لن تعكس القيمة

الجارية لها (الحقيقية).

- استخدام سعر السوق الجاري كأساس للتقييم: أي إجراء تعديل القيمة الدفترية لسندات

المساهمة لكي تعكس القيمة السوقية الجارية أنها تمثل أفضل المؤشرات عن القوة الشرائية في تاريخ

إعداد الوثائق المحاسبية.

- استخدام سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل كأساس للتقييم: يستخدم سعر التكلفة كأساس

للتقييم إذا لم يحدث تغيير في أسعار شراء تلك السندات أو اتجهت الأسعار إلى الارتفاع، ويتم

استخدام سعر السوق كأساس للتقييم عندما تتجه الأسعار إلى الانخفاض، وبذلك نجد هذه الطريقة

تعترف بالخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار السوق دون الاعتراف بالإيرادات، أي أنها تعترف

بالتقلبات في أسعار السوق في اتجاه واحد. فهي اعتمدت مبدأ الحيطة والحذر وعند تحديد نتيجة

أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، أو عند الإفصاح عن المركز المالي.

كما يمكن أيضاً تقييم المساهمات الصغيرة باستخدام إحدى الطرق الآتية:

- بقيمتها التفاوضية (خاصة إذا كانت أسهم المؤسسة مسعرة في البورصة)؛

- بأخذ متوسط القيم الناتجة من مختلف الطرق.

نص النظام المحاسبي المالي ضمن الفقرة 5.121 ، حيث جاء نصها كما يلي: يقدر الكيان عند

حلول كل تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل

من الأصول المالية لم يفقد قيمته فقط، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل."

اما الفقرة 6.122 التي جاء نصها كما يلي: "تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية."

ثالثا : القيمة الجوهرية¹: أدخل مفهوم القيمة الجوهرية في مجال تقييم المؤسسات من طرف الخبراء الألمان سنة 1960، وتعرف على أنها القيمة المتعلقة بقيمة الاستثمارية مقدرة بقيمة الاستبدال الحالية للأصول (الممتلكات والحقوق) التي تكون الذمة المالية للمؤسسة، وتتميز هذه القيمة عن الأصل الصافي المحاسبي المصحح في استقلال العناصر المكونة لها عن نمط تحويلها ووضعيتها القانونية، وموجهة لاحتياجات الاستغلال بالمؤسسة .

ويمكن حساب القيمة الجوهرية انطلاقا من الأصول المعاد تقييمها من منظور الاستثمارية، مضافا إليها العناصر الضرورية للاستغلال التي لا تملكها المؤسسة (العتاد المحصل عليه بواسطة القرض الإيجاري)، آخذين بعين الاعتبار القيمة الحالية لأقساط الإيجار والمستأجر والمستعار المتعلقة بها في جانب الخصوم، مع إضافة مصاريف الاستثمار الضرورية والأتعاب لتكملة وتجديد والحفاظ على المعدات، كما يجب استبعاد العناصر التي تملكها المؤسسة وغير الضرورية للاستغلال، وعليه، يمكن حسابها على النحو التالي:

القيمة الجوهرية الإجمالية = الأصول الإجمالية المعاد تقييمها من منظور الاستثمارية + مصاريف الاستثمار

الضرورية للاستغلال غير المملوكة + مصاريف الاستثمار الضرورية لتكملة وتجديد والحفاظ على

المعدات - العناصر المملوكة غير الضرورية للاستغلال.

إنما يمكن ملاحظته في هذه العلاقة، هو حساب القيمة الجوهرية بصورة إجمالية (الديون متضمنة في حسابه)، غير أنه في الواقع نجد بعض الخبراء، خاصة منهم المنتمين للكلية الوطنية البلجيكية للخبراء المحاسبين، قد قسموا القيمة الجوهرية، بالإضافة إلى السابقة (الإجمالية) إلى صنفين آخرين وذلك حسب معيار مكونات تمويل الأصول هما:

- **القيمة الجوهرية الإجمالية المخفضة** التي تساوي القيمة الجوهرية الإجمالية منقوصا منها الديون بدون فوائد (مثل قرض المورد).

¹ Jean Brilman et Claude Maire, Manuel d'évaluation des entreprises, LES Editions d'Organisation Paris, 1993, P :142

- **القيمة الجوهرية الصافية:** والتي تساوي القيمة الجوهرية الإجمالية منقوصاً منها مجموع الديون، مما يجعلها تقترب من مفهوم الأصل الصافي المصحح، لولا بعض التعديلات المتمثلة في أخذ القيمة الأولى العتاد المستأجر والمستعار بعين الاعتبار.

رابعاً: **الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال:** تم إدخال مفهوم الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال من طرف (A. Barnay) و (G. Calba)، حيث يعتبر البديل الذي جاء على أثر الانتقادات والخلط الذي يكتنف طريقة القيمة الجوهرية خصوصاً ما يتعلق بمشكل التمويل للعناصر الضرورية للاستغلال¹، ويتلخص فحوى هذه الطريقة في أخذها بعين الاعتبار كل الأموال الضرورية للاستغلال بالمؤسسة، والمتمثلة في الموارد المالية اللازمة لتغطية الاحتياج في دورتي الاستثمار والاستغلال، إذ تنطلق من مفهوم التوازن المالي للمؤسسة، بحيث تمول وتغطي الأموال الدائمة للاستثمارات والاحتياج في رأس المال العامل².

وتحسب الأموال الدائمة والضرورية للاستغلال بالمعادلة التالية:

$$\text{الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال} = \text{القيم الثابتة (الاستثمارات)} + \text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال}.$$

مع العلم أن القيم الثابتة تتضمن الاستثمارات المحصل عليها عن طريق القرض الإيجاري التمويلي وكذلك العتاد المستأجر. تعتبر طريقة الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال أكثر نجاعة عند استعمالها في التوقعات المستقبلية، لأن هذه الأخيرة متناسقة مع حركية الاستثمارات واحتياج رأس المال العامل الواجب تمويلها، على عكس طريقة القيمة الجوهرية الإجمالية التي لا تصلح لأن تستعمل في المستقبل لعدم تناسق الربح التوقعي (عنصر ديناميكي) ومكوناتها (عناصر ثابتة)، وعليه فهي تصلح في الماضي لسهولة حسابها³.

يظهر مما سبق، أن التقييم عن طريق الذمة المالية يعتمد قبل كل شيء على جرد وتعريف كل العناصر التي هي بصدد التقييم، فالغرض من التقييم على أساس الذمة المالية هو إعطاء تقدير موضوعي مستقل على التوقعات والتنبؤات.

- غير أن مقارنة الذمة المالية بمختلف طرقها قد وجهت لها عدة انتقادات يمكن إيجازها في النقاط الآتية:
- اعتماد عملية إعادة تقييم وتصحيح عناصر الأصول والخصوم على جانب الذاتية في التقييم.

¹ TCHÉMENI Emmanuel, "Evaluation des entreprise", édition Economica, Paris, 1993.

² Patrice VIZZAVONA, "Pratique de gestion, Tome 3 : Evaluation des entreprise", édition BERTI, Tipaza, 1990, P 18.

³ Patrice VIZZAVONA, "Pratique de gestion, Tome 3 : Evaluation des entreprise", édition BERTI, Tipaza, 1990, P 26

- السمعة التجارية، العناصر التي ليست لها قيمة،
- تجاهل الاستثمارات المعنوية كالزبائن، السمعة التجارية، والتي لا تظهر في الميزانية ومن ثم فلا يوجد سعر يمكن ملاحظته.
- عدم مراعاة القدرة الربحية المستقبلية للمؤسسة وهذا ما يهم المساهم المحتمل.
- تتجاهل القيم المضافة الناتجة من تكامل أصول وموارد المؤسسة فيما بينها.
- تتطرق في حساب قيمة لمؤسسة من منظور سكوني بحيث تعكس وضعية المؤسسة في فترة معينة .
- مع تجاهل التدفقات المستقبلية والتي قد تحققها المؤسسة.

المطلب الثاني : مفهوم فائض القيمة

أولاً: مفهوم الطريقة Good Will :

طريقة الشهرة (فائض القيمة) هي طريقة التقييم المختلط المصممة لتصحيح قيمة صافي الأصول المعدلة وذلك بمراعاة الربحية التي توفرها الأصول. و حيث انه في الواقع تتجاوز قيمة الشركة في كثير من الأحيان قيمة صافي الأصول المصححة، لأنه لم يتم أخذ جزء من الأصول في الاعتبار بشكل كامل في تقييم الأصول التقليدية، فهي عناصر لا يمكن إجراء تقييم مباشر لها. ويشمل ذلك الأصول غير الملموسة التي لا قيمة لها بشكل مستقل عن المؤسسة. وتقوم هذه المقاربة في تقييم المؤسسة على مبدأ أن القيمة ليست فقط معادلة للذمة المالية لها ولكن أيضا قدرتها على تحقيق المردودية في آفاق نشاط استغلالي مستقبلي.¹

يشمل جميع العناصر غير الملموسة (كفاءة العمّال و الخبرة؛ زبائن المؤسسة؛ الماركة؛ التقدم التكنولوجي؛ الموقع التجاري؛....الخ) غير المدرجة في الحسابات والتي يمكن أن تخلق قيمة وتديمها.

"في منطق تقييم الأعمال، الشهرة Goodwill هي مقياس لقيمة الأصول غير الملموسة التي لم يتم تقييمها مباشرة من قبل صافي الأصول المعدلة ANCC".² فهي تمثل إمكانية للربح الذي يضاف إلى قيمة صافي الأصول المعدلة. إذا كانت الأصول سيئة الإدارة، فقد يكون للشهرة قيمة سلبية تقلل من قيمة الأصل، وفي هذه الحالة يشار إليها باسم Badwill.

يتم الحصول على قيمة المؤسسة حسب هذه بإضافة قيمة هذه الأخيرة إلى القيمة الدفترية الصافية المعدلة.

$$V = ANCC + GW$$

V : Valeur de l'entreprise.

ANCC : Actif net comptable corrigé.

GW : Goodwill

¹ Albert Corhay, Mapapa Mbangala, Fondements de gestion financière: Manuel et applications, les édition de l'université de liège, liège, 2007. . p. 153

² LA BRUSLERIE, H. Analyse financière : Information financière, évaluation, diagnostic. 5ème édition. Paris : DUNORD, 2014. p. 132.

ثانيا: حساب فائض القيمة Goodwill

تحسب قيمة فائض القيمة بعدة طرق مختلفة مباشرة وغير مباشرة يمكن حساب كل طريقة بشكل إجمالي أو صاف.

1- الطريقة غير المباشرة لحساب فائض القيمة

حاولت الطرق غير المباشرة تجاوز القصور الذي تم تسجيله على مدخلي الذمة المالية والمردودية عند اعتماد كل منها على حدى، وذلك عبر إدخالها لمفهوم القيمة الكلية للمؤسسة التي تتكون من قيمة المردودية وقيمة إحدى طرق الذمة المالية. و تسمى بطريقة الممارسين أو الطريقة الألمانية، يعتبر أصحاب الطريقة أن فائض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الإجمالية للمؤسسة وقيمة الأصول المادية (الأصل الصافي المحاسبي المصحح ANCC أو القيمة الجوهرية الإجمالية VSB).

أما القيمة الإجمالية للمؤسسة تمثل المتوسط الحسابي للقيمة الناتجة عن منظور الذمة المالية ANCC أو VSB والقيمة الناتجة عن منظور التوقعات (قيمة المردودية Vr).

i- الطريقة غير المباشرة الصافية: يستعمل في هذه الطريقة مفهوم الأصل الصافي المحاسبي المصحح

(ANCC) لحساب فائض القيمة والقيمة الإجمالية للمؤسسة (V).

وتعطى الصيغة التي تحسب فائض القيمة على النحو التالي:

$$V = ANCC + GW \quad \text{القيمة الإجمالية للمؤسسة تساوي :}$$

$$GW = V - ANCC \quad \text{قيمة فائض القيمة}$$

$$v = \frac{ANCC + vr}{2}$$

$$vr = \frac{B}{i}$$

قيمة المردودية

$$GW = \frac{1}{2i}(B - i * ANCC)$$

ومنه فإن فائض القيمة يساوي

$$v = ANCC + \frac{1}{2i}(B - i * ANCC)$$

ومنه قيمة الإجمالية للمؤسسة تحسب وفقا للعلاقة التالية:

حيث أن: B الربح المتوقع ، i سعر الفائدة ، V : القيمة الإجمالية للمؤسسة ، Vr : قيمة المردودية

ب- الطريقة غير المباشرة الإجمالية: تعمل هذه الطريقة بنفس الخطوات السابقة في حساب فائض القيمة

وقيمة المؤسسة، ويمكن الفرق في استبدال القيمة الجوهرية الإجمالية VSB محل الأصل الصافي

المحاسبي المصحح ANCC. ويستبدل الربح الصافي المصحح B بالقدرة الربحية CB (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة).

وتعطى الصيغة لحساب فائض القيمة GW وقيمة المؤسسة V على النحو التالي:

$$GW = \frac{1}{2t}(CB - t * VSB)$$

$$V = ANCC + \frac{1}{2t}(CB - t * VSB)$$

2- الطريقة المباشرة لحساب فائض القيمة: توجد عدة طرق مباشرة لحساب فائض القيمة أهمها:

أ- الطريقة الأنجلوسكسونية تعرف هذه الطريقة أيضاً باسم طريقة الربح السنوي وهي المداخل أو الأرباح الناتجة عن استغلال الأصول المعنوية، حيث نفترض أنها ثابتة و تؤوّل إلى اللانهاية. وتم حساب فائض القيمة (GW) على الشكل التالي¹:

- الطريقة الإجمالية :

$$GW = \frac{1}{t}(CB - t * VSB)$$

$$V = ANCC + \frac{1}{t}(CB - t * VSB)$$

i: سعر الفائدة بدون خطر Non risqué ؛ t : معدل استحداث بمخطر (Taux risqué) حيث يكون أكبر من i كونه يضاف إليه ما بين 25 % إلى 50 % كنسبة مخطر).

- الطريقة الصافية:

$$GW = \frac{1}{t}(B - t * ANCC)$$

$$V = ANCC + \frac{1}{t}(B - t * ANCC)$$

t معدل الاستحداث بخطر. l سعر الفائدة ANCC الأصل الصافي المصحح V قيمة المؤسسة CB القدرة الربحية. VS القيمة الجوهرية.

¹ MAUGUIERE Henri, l'Evaluation des Entreprises Non Cotées, édition Dunod, Paris, 1990. p36.

1- طريقة الخبراء المحاسبين:

حسب هذه الطريقة فإن قيمة الأموال الخاصة تكون وفق العلاقة التالية¹:

$$GW = \sum_{t=1}^n \frac{B_t - 1 \times ANCC}{(1+r)^t}$$

$$V_p = VC + \sum_{t=1}^n \frac{B}{(1+r)^t}$$

ثالثاً: تقييم منظور فائض القيمة: Good Will²

أ- إيجابيات المنظور : يمكن أن نبين بعض إيجابيات منظور فائض القيمة Goodwill في النقاط التالية :

• يسمح بتقييم سريع يرتكز على الحقيقة المالية للاستغلال (النتيجة الاقتصادية...) وبمنظور عملي للخطر الناجم عن عدة؛ معطيات متعلقة بالمؤسسة ومحيطها؛

• إمكانية إزالة الأخطاء الناجمة عن تقييم خاطئ لأصول الاستغلال، فعند تقييم أصول المؤسسة بأعلى من حقيقتها (فائض قيمة) يتم تدارك ذلك بخضوعها لفائض قيمة مخفض وأحياناً نقص قيمة، وبالمقابل عندما يكون هناك تقييم متدني لحقيقة الأصول (عجز قيمة) فإنه يتم تغطية ذلك بزيادة في فائض القيمة. Goodwill وعليه ففائض القيمة Goodwill يلعب دور المصحح لطرق التقييم المرتكزة على الذمة المالية، وبالتالي تظهر أهميته بشكل واضح في عملية شراء المؤسسات من خلال تقريب الرؤى بين البائع والمشتري في حالة وقوع مشاكل وأخطاء في تقييم أصول المؤسسة ؛

• يتيح حساب فائض القيمة من الناحية العملية إيضاح مدى ملائمة بعض القرارات التسييرية، خاصة منها المتعلقة. و بالتالي فهي تلعب دوراً تسييرياً في المؤسسة، حيث تساعد في اتخاذ القرارات المهمة ؛ بشراء الأصول والتنازل عنها؛

• تسمح بالمقارنة بين المؤسسات ذات البنية المختلفة من ناحية الأصول، ومعرفة مدى استطاعة كل مؤسسة في تحقيق فائض ربح، وبالتالي فهي تلعب دوراً مساعداً في الاختيار عند إقدام المستثمرين لشراء المؤسسات.

¹ Albert Corhay, Mapapa Mbangala, OP-CIT, P154

² دبون عبد القادر وسوسي هواري مداخله بعنوان أهمية قياس قيمة الأصول المعنوية في ظل اقتصاد المعرفة. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات 08-09 مارس 2005 ورقة ص.

أ- سلبيات المنظور

- تتميز طرق هذا المنظور بالبساطة والسرعة في تقييم المؤسسات، كونهما تعتمد فقط على المعطيات المتعلقة ببنية الاستغلال، وتتجاهل المشاكل المتعلقة بالتوازن المالي والاستثمار والتمويل، كما أنها تركز على معطيات تقديرية بسيطة يتم التوصل إليها بواسطة امتداد Extrapolation بسيط ؛
- تعتبر الطريقة المبسطة لاتحاد الخبراء المحاسبين حسب أغلب الكتاب، غير موافقة للمؤسسات ذات المردودية غير الكافية، كونها تفضي إلى نقص في القيمة Bad Will ، كذلك الشأن بالنسبة لكل الطرق المباشرة لحساب فائض القيمة؛
- يعتبر هذا المنظور غير موافق للمؤسسات المحققة للخسائر، وبالتالي فهو يقتصر على المؤسسات ذات النتائج الإيجابية؛
- يلاحظ أن منظور فائض القيمة حسب D.Péne ، أقل موافقة لتقييم المؤسسات الكبرى، وبالعكس فهو مناسب لتقييم المؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط E.M.P ، كونه أكثر وضوحا وشفافية من الطرق الأخرى . التي تتطلب عدة معطيات . عند بيع تلك المؤسسات للجمهور .

المطلب الثالث: مقارنة القيمة الاقتصادية المضافة

سنتعرف في هذا المطلب الثاني على المؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وعلى كيفية حسابه، حيث ظهر كمؤشر جديد نتيجة للعديد من الانتقادات من طرف المهتمين والدارسين لمؤشرات الأداء التقليدية.

أولاً: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة EVA The Economic Value Added

1. مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة: تفسر القيمة الاقتصادية المضافة EVA على أنها إحدى أدوات إدارة المنشأة التي تعمل على إحداث قيمة للمنشأة، كما أنها فسرت وبشكل خاص من قبل Stern Stewart and Company في عام 2002 على أنها "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح المتبقي المرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض"

تعد القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير بحيث تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين، فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم. و تعرف كذلك على أنها "الربح الاقتصادي الكلي، بمعنى أنها ليست النتيجة المحاسبية الصافية التقليدية و لكنها الفائض الناتج بعد طرح تكلفة الأموال الإجمالية بما فيها

تكلفة الأموال الخاصة، أي أن القيمة الاقتصادية المضافة تساوي الفرق بين نتيجة الاستغلال بعد الضريبة والتكلفة الكلية لمبلغ الأموال المستثمرة.¹

وتمثل القيمة الاقتصادية المضافة أكثر مداخل قياس القيمة شيوعاً لدى المؤسسات، ذلك أنها مبنية على فكرة أن المؤسسات ينبغي لها أن تحتوي على كل من تكلفة التشغيل وتكلفة رأس المال، وتتمثل الفكرة الأساسية لهذا المؤشر في الاعتماد على الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي، إذ تتحرك قيمة المؤسسة صعوداً وهبوطاً تبعاً للربح الاقتصادي الذي حققته، إذا كان الربح الاقتصادي المحقق أكبر من التكلفة الوسطية لرأس المال يكون هناك خلق قيمة والعكس هدم للقيمة فهي بمثابة مسار للقيادة التي تركز على خلق القيمة، فهو يعتبر أداة توجيه إستراتيجية للمدى الطويل والتي من شأنها أن تسهل عمل المؤسسات والمستثمرين التي تصادفهم يومياً مشكلات استثمارية وإستراتيجية.

2. حساب القيمة الاقتصادية المضافة

ويتم حساب "القيمة الاقتصادية المضافة" من خلال العلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيل بعد الضريبة - (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر).

$$EVA = NOPAT - CUMP \times CI$$

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - معدل تكلفة رأس المال) رأس المال المستثمر

$$EVA = (ROI - CUMP) \cdot CI$$

حيث: ROI : العائد على الاستثمار CUMP: تكلفة رأس المال ، CI : رأس المال

- صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة ²NOPAT تقابلها نتيجة الاستغلال بعد الضريبة النظرية على الأرباح (قبل احتساب المصاريف المالية).
- معدل تكلفة رأس المال CMPC وتمثل التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال والتي تحسب انطلاقاً من الهيكل المالي للمؤسسة، بين الديون ورأس المال.
- أما التعديلات الواجب إجراؤها على صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة NOPAT و رأس المال المستثمر CI والمبينة في الجدول أدناه.

¹ معاليم سعاد، بوحفص سميحة، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 30، 2017.

² NOPAT: Net Operating Profit After Tax

الفصل الثالث: التقييم المالي وفق النظام المحاسبي المالي

لتعديلات الواجب القيام بها على NOPAT و: CI بعد التطرق لطريقة حساب كل من NOPAT و CI قبل التعديلات فمن خلال الجدول التالي سنبين طريقة حساب هذين العنصرين بعد التعديلات كالتالي:

الجدول رقم (3-5): حساب CI و NOPAT بعد التعديلات

حساب NOPAT	
نتيجة الاستغلال المحاسبية EBIT + (الزيادة في الفروق الضريبية + الزيادة في الفائض الناجم عن استخدام قاعدة LIFO + قسط اهتلاك الشهرة للعام الجاري + قسط اهتلاك العناصر الغير ملموسة كمصاريف الأبحاث والتطوير + الزيادة في المؤونات والمخصصات الأخرى + فوائد البيع الإيجاري) = نتيجة الاستغلال قبل الضريبة نتيجة الإستغلال قبل الضريبة - الضرائب = صافي دخل التشغيل المعدل بعد الضريبة NOPAT	
حساب CI (رأس المال المستثمر) مدخل الخصوم	حساب CI مدخل الأصول
الأموال الخاصة + الفروق الضريبية + القيمة المحاسبية الصافية للعناصر غير الملموسة + الفائض الناجم عن استخدام قاعدة LIFO + الإهلاك المتراكم لشهرة المحل + المؤونات و المخصصات الأخرى + القيمة الحالية لأقساط البيع الإيجاري (مخصومة بتكلفة الاقتراض) = الأموال الخاصة المعدلة + الديون المالية = الأموال المستثمرة المعدلة	الأصول الثابتة بالقيمة المحاسبية الصافية + الأصول المعنوية بالقيمة المحاسبية الإجمالية + شهرة المحل + القيمة المحاسبية الصافية لمصاريف الأبحاث والتطوير + احتياجات رأس المال العامل بالقيمة المحاسبية الإجمالية . + الاستثمارات المالية الأموال المستثمرة CI

المصدر: معاليم سعاد، بوحفص سميحة، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (دراسة حالة :مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة)، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد 30، 2017.

3. حساب الكلفة المرجحة لرأس المال: يعتبر المعدل المرجح لتكلفة رأس المال للشركة هو العائد الإجمالي المطلوب للشركة، حيث يستخدمونه مديري الشركات داخليا من أجل اتخاذ القرارات، مثل تحديد الجدوى الاقتصادية لعمليات الدمج والفرص التوسعية الأخرى، كما يعتبر المعدل المرجح لتكلفة رأس المال هو معدل الخصم الذي ينبغي استخدامه للتدفقات النقدية و التي تنطوي على مخاطر مشابهة لتلك التي تتعرض لها الشركة بشكل عام. يستخدم المحللون للأوراق المالية المعدل المرجح لتكلفة رأس المال عند تقييم قيمة الاستثمارات وكمعدل خصم للتدفقات النقدية المستقبلية من أجل استخلاص صافي القيمة الحالية للأعمال، كما يمكن استخدامه كأدنى معدل لعائد الاستثمار من خلال محدد قياس أداء لعائد رأس المال المستثمر (ROI)، كما أن المعدل المرجح لتكلفة رأس المال ضروري أيضا لإجراء حسابات القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

لحساب المعدل المرجح لتكلفة رأس المال، يجب مضاعفة تكلفة كل عنصر من مكونات رأس المال حسب وزنه النسبي ومجموع النتائج. ويمكن التعبير عن طريقة حساب المعدل المرجح لتكلفة رأس المال بالصيغة التالية:

$$WACC = \frac{E}{V} * Re + \frac{D}{V} * Rd * (1 - Tc) \quad -2$$

حيث Re تكلفة حقوق الملكية $V = E + D$ القيمة السوقية الإجمالية لتمويل الشركة (الديون و حقوق الملكية) E/V نسبة التمويل التي هي حقوق الملكية، Tc نسبة ضريبة الشركات، Rd تكلفة الديون، E القيمة السوقية لحقوق الملكية الشركة، D القيمة السوقية لديون الشركة، D/V نسبة التمويل التي هي الدين

ثانيا: القيمة السوقية المضافة MVA: تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الفرق بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية للسهم، وتعطي تقييما شاملا لأداء المؤسسة منذ نشأتها وحتى تاريخ قياس قيمتها السوقية، ويتم تقديرها من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للسهم مضروبا في عدد الأسهم، وتعكس مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين.

تحسب القيمة السوقية المضافة لمجموعة من السنوات؛ حيث تمثل القيمة الحالية لسلسلة القيم الاقتصادية المضافة المقدرة لحظة التقييم، وذلك كما يلي

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1 + CMPC)^t}$$

EVA_t القيمة الاقتصادية للفترة t ، $CMPC$: تكلفة رأس المال

ثالثا: تقييم مقارنة القيمة الاقتصادية المضافة

أ- إيجابيات القيمة الاقتصادية: تعددت المزايا والفوائد والإسهامات التي قدمها مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، ونذكر منها ما يلي¹:

- تقيس العوائد الاقتصادية الحقيقية لإجمالي رأس المال المستثمر؛
- تعترف بصورة صريحة بتكلفة رأس المال سواء المملوك أو المقترض؛
- تربط بشكل وثيق بالقيمة وبثروة حملة الأسهم، وتوجه نظر إدارة المؤسسة إلى الأداء الذي يؤدي إلى زيادة العائد لحملة الأسهم؛

¹ هوارى سويسى ، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث عدد 07، 2010

■ تعمل على تخفيض مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المسيرين وتشجيعهم على التصرف كأنهم ملاك للمؤسسة؛

■ تؤدي إلى تطابق أهداف المسيرين مع أهداف حملة الأسهم والمؤسسة ككل، حيث أن أي اقتراح استثماري يحقق قيمة اقتصادية مضافة موجبة يحقق مصلحة الطرفين.

ب- الانتقادات الموجهة لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة: وجهت العديد من الانتقادات لهذا المؤشر نذكر منها ما يلي¹:

- إن القيمة الاقتصادية المضافة تقيس الربحية فقط بالأجل القصير وبالتالي فإنه يجب تدعيمها بمؤشرات أخرى إضافية تقيس مستوى الجودة، درجة مرونة العمليات الإنتاجية، كفاءة عمليات التشغيل والتصنيع، وسرعة الاستجابة لرغبات العملاء، ودرجة رضى العاملين؛
- إن مدخل القيمة الاقتصادية المضافة يتركز على البيانات التاريخية والمعطيات الماضية في قياس كفاءة أداء الإدارة دون أن يكون له دور بارز في رصد النتائج المتوقعة لاستراتيجيات الإدارة الحالية ولعل ذلك يفسر إجماع الشركات الناشئة على اكتساب القيمة الاقتصادية المضافة تخوفا من النتائج السلبية نظرا لكبر حجم التدفقات النقدية الخارجية وضالة صافي الربح في بداية نشاطها؛
- إن القيمة الاقتصادية المضافة تقيس الأداء في الأجل القصير كما أسلفنا إذ تقيس رأس المال على أساس التكلفة التاريخية للأصول المشتراة منذ سنوات طويلة وتعد تكلفة الشراء في هذه الحالة تكلفة غارقة وغير ملائمة لاتخاذ أي قرار.
- يتطلب الوصول إلى القيمة الاقتصادية المضافة إجراء عدد كبير من التسويات الضرورية على صافي الدخل المحاسبي من العمليات التي تتجاوز 164 تعديلا وإن بعض هذه التسويات قد يخضع للتقديرات الشخصية المتباينة أو قد يتم تكيفها لتنسجم مع أهداف معينة ولاشك أن ذلك سيقبل من مصداقيتها ويضعف فاعليتها.

¹ شبلي، عبد المحسن توفيق "استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية، 2009.

المبحث الرابع: مقارنة التدفقات النقدية

تحدد قيمة المؤسسة مع أخذ بعين الاعتبار مقدرة المؤسسة على إفراز مختلف التدفقات في المستقبل وعلى مدى أفق قد يمتد إلى ما لا نهاية، وعملا بمبدأ النظرية المالية القاضية بأن قيمة أصل ما تساوي القيمة الحالية للتدفقات الممكن أن تنتج عن استغلال هذا الأصل، و نحصل على قيمة المؤسسة بحساب القيمة الحالية للتدفقات المتوقع أن تتولد عن استغلال هذه المؤسسة، وذلك باستعمال معدل تحيين يعكس المخاطر وعدم التأكد المرتبطة بتحقيق المردودية مستقبلا.

المطلب الأول: الطرق المرتكزة على مقارنة الربح

تعتبر المردودية من المفاهيم التي يعول عليها كثيرا في عمليات التقييم المالي من حيث انها معدل العائد المنتظر من رؤوس الموال المستثمرة وهو المعدل الذي يستعمل لتحديد العوائد المستقبلية .

ويرى كل من " P.Loranze " و " R.teller " بأن المردودية بصفة عامة عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحسم تكلفة الأموال المستثمرة.

أولا: طريقة رسملة الربح

يعد الربح أهم مؤشر يمكن الاعتماد عليه في قياس قدرة المؤسسة على إفراز المردودية، كما يعتبر الأساس الذي يعتمد عليه في تقدير باقي التدفقات

1- **الربح المتوقع:** لتحديد مقدار الربح الذي سيعتمد عليه في حساب قيمة المؤسسة، عادة ما يتم حساب المتوسط الحسابي المتوقع للأرباح المحققة في السنوات الثلاثة أو الخمسة الماضية التي تسبق عملية التقييم. باستعمال معاملات، كون أرباح السنوات الأبعد ذات دلالة أقل. ويتم الترجيح بحيث تميل أكثر لربح السنة الأقرب حسابه على النحو التالي:¹

$$\text{متوسط الربح المتوسط} = \frac{1 \times \text{ربح} (t-3) + 2 \times \text{ربح} (t-2) + 3 \times \text{ربح} (t-1)}{6}$$

يمكن أن تتغير معاملات الترجيح حسب دراسة الخبير المقيم للأرباح الماضية، وعموما تكون هذه المعاملات أكبر لأرباح السنة الماضية ثم تبدأ بالانخفاض كلما اتجهنا نحو الماضي.

¹ Conso P. et Hemici F., Gestion financière de l'entreprise, 9e édition, Dunod, Paris, 1999. P520.

تعتمد هذه الطريقة في تحديد قيمة المؤسسة على استحداث متوسط الربح المتوقع بمعدل تحيين معين، وهي أكثر الطرق استعمالاً من طرف الخبراء، وتتحسب وفق العلاقة التالية:

$$V = \sum_{t=1}^n \frac{B}{(1+I)^t}$$

حيث : B متوسط الربح المتوقع، V قيمة المؤسسة، I معدل التحيين، t مدة التحيين

2- تحديد معدل التحيين: إن حساب القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة الحصول عليها خلال فترة التحيين،

لتحديد قيمة المؤسسة أو السهم و نتيجة للمخاطر المرتبطة بإمكانيات تحصيل هذه التدفقات مستقبلاً، سيكون من المهم الاعتماد على معدل تحيين يعكس هذه المخاطر من جهة. كما لا يجب أن يقلّ عن معدل العائد المحصل عليه في توظيفات خالية من المخاطرة من جهة أخرى. وعليه فمعدل التحيين نحصل عليه بإضافة علاوة المخاطرة لمعدل العائد الخالي من المخاطرة. حيث يتم تحديد معدل التحيين من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختيار المعدل المنتظر من طرف المستثمر انطلاقاً من تحكيم يتم بالمقارنة مع التوظيفات الأخرى المالية والبورصة، حيث يمكن الاعتماد على عدة أسس مرجعية في التطبيق، والمعدل المرجعي يتم اختيار بين المعدلات التالية :

- معدل الفائدة ويقصد به معدل الفائدة البنكي، ومعدل الاقتراض المباشر طويل الأجل؛
- المعدل المتوسط لأسهم الشركات المسعرة ؛
- تكلفة رأس مال المؤسسة لأنه يمثل تكلفة وسطية مرجحة لمختلف موارد التمويل المستعملة؛

المرحلة الثانية: الأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بعلاوة المخطر prime de risque والتي تضاف لمعدل التحيين الخالي من المخاطر لجميع النشاطات الصناعية والتجارية لمقارن مع توظيف مالي دون مخطر من جهة و عدم اليقين المرتبطة بالقوة و الضعف للمؤسسة و لقطاع نشاطها من جهة آخر.

وقد اجتهد كل من (Brilman Jean et Maire Claude) في هذا الشأن و اقترحا أربعة تصنيفات تبرر الإضافات (علاوات المخطر) إلى معدل الأساس:

- أعمال مستقرة (Affaires mures et stables): مخطر ضعيف 25 % أو لمتوسط 50 %.
- أعمال متطورة (A. de croissance) : مخطر بحوالي (100 %) .

- أعمال متقلبة (A. en retournement): مخطر بحوالي (150%) .
- أعمال تواجه صعوبات (A. en difficulté) تصل علاوة المخطر إلى غاية (200%) .

و يعبر عن ذلك كما يلي :

$$I = i (1 + R)$$

I : معدل التحيين ، i : معدل العائد الخالي من المخاطرة

R : علاوة المخاطرة وتتوقف قيمتها على حدة المخاطر المحيطة بالمؤسسة. فكلما كانت هذه المخاطر مرتفعة، كلما تطلب ذلك الاعتماد على علاوة مخاطرة مرتفعة و العكس صحيح.

ثانياً: الطرق التقييم المعتمدة في تحيين أرباح الأسهم: (التوزيعات) Dividend Discount Models

ترتكز فكرة هذا المفهوم على أعمال الاقتصادي "إ. فيشر" Fisher.I الذي وضع في سنة 1907 أسس تحليل القيمة الحالية، وتحليل معدلات الفائدة على أساس أنها أسعار (معدل خصم) لتدفقات الخزينة على أساس أنها مبالغ يمكن تقديرها نقد. تهدف هذه الطرق إلى تحديد قيمة السهم مع الأخذ بعين الاعتبار توزيعات الأرباح المتوقعة و سعر إعادة التنازل عن هذا السهم في المستقبل.

1- نموذج D'Irving Fisher

يفترض عند تقدير القيمة العادلة للسهم، أن القيمة العادلة دالة للقيمة المخصومة لتوزيعات الأرباح المتوقعة في المستقبل التي يتم خصمها بمعدل العائد المطلوب من قبل المستثمر لتعويض حالات عدم التأكد لتلك التوزيعات النقدية و

وفق الصيغة الآتية: ¹

$$P_0 = \sum \frac{D_t}{(1+k)^t} \quad \text{معادلة (1) } \dots\dots\dots$$

حيث ان :

P_0 : القيمة العادلة للسهم (القيمة الحقيقية للسهم)، D_t : مقسوم الأرباح المستقبلي للفترة (t)، K : معدل العائد المطلوب (معدل خصم)

وعلى الرغم من أن هذا النموذج يتسم بالسهولة إلا أن صعوبات تطبيقه تكمن في دقة التنبؤ لتوزيعات الأرباح النقدي إلى اجل غير محدود (ما لا نهاية)، هذا بجانب أن القيمة الحالية لسعر السهم الحالي في الأجل البعيد تساوي صفراً. ولتجاوز صعوبات النموذج العام لخصم توزيعات الأرباح، طورت عدد من النماذج منها:

¹ خضير مجيد علاوي القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة-بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الانشائية - مساهمة مختلطة، مجلة بابل العلوم الإنسانية المجلد 22 ، العدد 06، 2014.

أ- نموذج النمو الصفري **zero- Growth Model**: الافتراض الرئيسي لنموذج النمو الصفري ثبات لتوزيعات الأرباح المتوقع في المستقبل، أي أن توزيعات الأرباح الحالية مساوية لتوزيعات الأرباح المستقبلية ولجميع الفترات ($D_1=D_2=D_3=D_t$)، وعليه فإن معدل النمو في مقسوم الأرباح النقدي مساوي للصفر. والصيغة الرياضية لنموذج النمو الصفري كالآتي¹:

$$P_0 = \frac{D_0}{K}$$

ب- نموذج النمو الثابت **Growth Model :The Constant**: طور هذا النموذج من قبل Gordon عام 1963، فضلاً عن افتراض أن مقسوم الأرباح للسهم الواحد ينمو بمعدل ثابت وعلى وفق الآتي²:

$$\begin{aligned} D_1 &= D_0 (1 + g) \\ D_2 &= D_0 (1 + g)^2 \\ &\vdots \\ &\vdots \\ D_\infty &= D_0 (1 + g)^\infty \end{aligned}$$

وان القيمة العادلة للسهم وفق هذا النموذج هي كالآتي:

$$p_0 = \frac{D_1}{K - g}$$

حيث ان: g : معدل النمو لتوزيعات الأرباح

وعليه فإن قيمة الأسهم العادية مع نمو توزيعات الأرباح بمعدل ثابت يمكن حسابها هي وفق الصيغة الآتية:

$$\begin{aligned} P_0 &= \frac{Div}{(1+k)} + \frac{Div(1+g)}{(1+k)^2} + \frac{Div(1+g)^2}{(1+k)^3} + \frac{Div(1+g)^3}{(1+k)^4} \dots \\ &= \frac{Div}{1+K} \times \left[1 + \frac{(1+g)}{(1+K)} + \frac{(1+g)^2}{(1+K)^2} + \frac{(1+g)^3}{(1+K)^3} \dots \right] \\ &= \frac{Div}{(K - g)} \end{aligned}$$

حيث إن: g : معدل النمو، Div : توزيعات السهم في نهاية الفترة الأولى

¹ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2010، ص 173

² فيصل محمود الشرورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، أسس النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 96.

هذه هي الصيغة لحساب القيمة الحالية للنمو الدائم يعد نموذج Gordon من أكثر النماذج شيوعا في التطبيق لوضوح طبيعة ومعالم النموذج، إلا أن المأخذ على النموذج افتراض ثبات معدل نمو توزيعات الأرباح، الذي يعد في الواقع أمرا مثاليا، بالإضافة إلى إن افتراض ثبات معدل العائد المطلوب عبر الزمن أمرا غير مقبول وذلك لتأثر العائد بالعديد من العوامل على سبيل المثال أسعار الفائدة (معدل العائد الخالي من المخاطرة) هذا من جانب ومن جانب آخر انه يمكن استخدام النموذج إذا كان معدل العائد المطلوب (K) أكبر من معدل نمو توزيعات الأرباح (g) فقط، أما في حالة كون معدل نمو توزيعات الأرباح أكبر من معدل العائد المطلوب، فإن القيمة العادلة (الحقيقية) للسهم ستكون سالبة، كما أن في حالة تساوي معدل العائد المطلوب مع معدل نمو في توزيعات الأرباح فإن القيمة العادلة (الحقيقية) للسهم ستكون ما لا نهاية، وليس من المنطق أن تكون القيمة العادلة للسهم سالبة أو ما لا نهاية.

المطلب الثاني: مضاعف السعر إلى العائد PER

تلعب هذه العلاقة دورا في تقييم المؤسسات حيث تستخدم التسمية الأنجلوساكسونيا¹ PER ليس لكونها مصطلح انجليزي وإنما لاستعمالها العالمي من طرف الخبراء الماليين.

أولاً: مفهوم مضاعف السعر إلى العائد: يهدف إلى إيجاد قيمة أصل بدلالة عدد المرات الواجب تحققها من العوائد لتغطية قيمته. ويمثل المضاعف مقلوب معدل المردودية، وتطبق في مجال تقييم المؤسسات بشكل عام عدة مضاعفات تعكس الأوضاع المختلفة لعمليات التقييم والهدف من ورائها، أما في مجال تقييم أسهم الشركات لأغراض اتخاذ القرار في إطار الاستثمار في الأوراق المالية، فغالبا ما يتم اللجوء إلى استعمال مضاعف السعر إلى العائد PER والذي يعد من بين المؤشرات الهامة التي يتم حسابها وتتبعها في بورصات القيم لجميع المتعاملين فيها.

يبقى هذا المضاعف الأكثر اعتمادا واستعمالا، باعتبار أنه يلقي قبولا عاما من طرف المتعاملين، فهذه الخاصية تجعل من مخرجات تقييمه موضوعية في نظر السوق. وعليه لا بد من القيام بتعديل وتوحيد مكوناته لكي تعطي قراءة موحدة ونتائج متقاربة لمختلف المتعاملين في السوق وكذا على مستوى مختلف الأسواق الدولية خاصة مع تزايد ظاهرة العولمة المالية، مما سيساعد في تعزيز مكانته كمؤشر هام بين جميع المتعاملين في مختلف الأمكنة المالية.

¹ Price Earning Ratio

ويتم حساب مضاعف السعر إلى العائد على النحو الآتي:

$$\text{المضاعف PER} = \text{ربح السهم} \div \text{سعر السهم}$$

ثانياً: **السعر والعائد**: يلاحظ أن المضاعف يمثل نسبة بين عنصرين هما:

1. **السعر**: هو متغير داخلي يتم استقاؤه من البورصة، و هو يخضع لآلية العرض و الطلب داخل السوق وتعدد أسعار الأسهم المسجلة في البورصة يطرح مشكلة تحديد السعر الواجب تطبيقه، وأمام هذا المشكل عادة ما يتم أخذ سعر الإقفال في اليوم الذي تجري فيه عملية التقييم و الذي يمثل أحدث سعر و يعكس قدرة الشركة على تحقيق أرباح مستقبلية بناء على أحدث المعلومات الواردة للسوق و هو ما يهم أكثر المستثمرين الماليين.

2. **العائد**: على عكس السعر يتم استقاء عائد السهم (الربح) من مصادر خارج السوق .و يتم الاعتماد بالدرجة الأولى على القوائم المالية للشركة المعنية، و يلاقي هو الآخر اختلافاً بين الممارسين و الأكاديميين نظراً لتعدد مفاهيمه (الربح الصافي من الضرائب، النتيجة الجارية...الخ) و الأزمنة المختلفة التي ينشأ فيها (الماضي، الحالي، المستقبل)، مما يؤدي إلى اختلاف قيمة المضاعف فيما لو استعملت مفاهيم و قيم مختلفة له .و نجد أن البعض يوصي باستعمال ربح السهم (BPA)¹، و الذي يمثل الثروة النظرية للمساهمين السنة الجارية دون أن يكون ذلك إلزامياً.

كما يمكن حساب PER بالمعادلة التالية:

$$V = E \frac{P}{E}$$

V قيمة المؤسسة

E الربح الإجمالي للمؤسسة .

P/E : يمثل نسبة سعر السهم / الربح و يتم حصول عليه من البورصة.

إن تطبيق هذه الطريقة يحتاج إلى توفر بورصة قيم تتميز بمستوى مقبول من الكفاءة يمكن معها الحصول على نسبة P/E ذات دلالة ومعبرة عن الواقع للسوق أو لقطاع معين أو لمؤسسة تفيد كمؤشر يستعمل في عملية التقييم المرتكزة على المقارنة سواء للمؤسسات المسعرة أو غير المسعرة منها، وهو ما يفسر استعمال معامل P/E في مجال تقييم واتخاذ القرار في مجال الاستثمار في الأوراق المالية.

¹ BPA = bénéfice net de l'exercice / nombre d'actions

المطلب الثالث: الطرق المرتكزة على مقارنة التدفق النقدي Approche Par Cash Flow

أولاً: مفهوم التدفق النقدي الحر

1. مفهوم التدفق النقدي (Cash Flow) مفهوماً انجلوسكسونياً و يتجلى هذا من حيث تسميته،

حيث يمثل الفرق بين النقدية المحصلة و النقدية المدفوعة خلال فترة زمنية معينة. بالمقابل نجد

المصطلح باللغة الفرنسية و هو ما يسمى بالقدرة على التمويل الذاتي، الذي يمثل مجموع الموارد

التي تم تحقيقها من مزاوله نشاط المؤسسة من اجل ضمان العملية تمويلها، و تضم هذه الموارد

الربح الصافي ومخصصات الإهلاكات والمؤنات (تخفض المسترجعة منها).

يمكن كتابة المعادلة الرياضية الخاصة بعملية التقييم المعتمدة على DCF على النحو التالي:

$$V = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+k)^t} + \frac{VF}{(1+k)^t}$$

حيث أن VE: قيمة المؤسسة CF_t: تدفقات الخزينة للسنوات المعتمدة في التقييم. VF: Valeur résiduelle (القيمة المتبقية للمؤسسة).

2. حساب التدفق النقدي: تهدف هذه الطريقة إلى تحديد قيمة المؤسسة انطلاقاً من قدرتها على تحقيق

التدفقات النقدية المتاحة و التي تقوم باستحداثها بمعدل آخذين بعين الاعتبار خطر الاستثمار و تتم

هذه العملية عبر المراحل:

أ- حساب تدفقات الخزينة المتاحة لكل سنة

التدفق النقدي = النتيجة العملياتية بعد الضريبة + مخصصات الإهلاك والمؤنات + التغير في إحتياجات رأس

المال العامل - الاستثمارات الجديدة

$$CF_t = RE_t + DAm_t + DProv_t - BFR_t - I_t$$

Ret: النتيجة العملياتية بعد الضريبة ، DAm_t + DProv_t: مخصصات الإهلاك والمؤنات

BFR_t: التغير في إحتياجات رأس المال العامل ، I_t: الاستثمارات الجديدة

ب- حساب القيمة النهائية: تمثل هذه القيمة التدفق النقدي الإضافي لسنة الأخيرة حسب خطة

العمل المحددة من طرف المقيم. وتحسب هذه القيمة في حالة النمو اللانهائي وفقاً للعلاقة

التالية:¹

¹ Simon PARIENTE, « Analyse financière et évaluation d'entreprise, méthodologie-diagnostic prix d'offre », Pearson France, 2013, P 243- 247.

$$VF = \frac{CF_{t+1}}{k - g}$$

g معدل النمو ، CF_{t+1} تدفق السنة الأخيرة ، VF القيمة النهائية للمؤسسة

في هذه المرحلة الأخيرة يقوم المقيم بتحيين قيمة التدفقات النقدية الحرة و ذلك باستعمال معدل تحيين يتم تحديده بالاعتماد على معدل العائد دون المخاطرة و علاوة المخاطرة، وعادة ما يكون تكلفة الأموال الخاصة.

وتتحدد قيمة المؤسسة وفق هذه الطريقة كما يلي:¹

قيمة المؤسسة = التدفقات النقدية المحينة - الديون الصافية

$$V = VE - \text{Dettes financières nettes}$$

¹ Analyse financière information financière évaluation diagnostic .dunod.paris2014,p344

خلاصة الفصل

إن تحديد قيمة المؤسسة عملية معقدة تتطلب عدة إجراءات تتمثل في تحديد الغرض من عملية التقييم ، ثم جمع المعلومات الضرورية المالية والمحاسبية، ومعلومات حول نشاط المؤسسة ومحيطها الداخلي والخارجي، والقيام بتشخيص مالي للمؤسسة لتقييم أدائها المالي، وتحديد طريقة التقييم التي تتناسب والغرض من التقييم وطبيعة المعلومات المتوفرة للمقيم المالي.

تتمثل طرق التقييم المؤسسة في طريقة الأصول الصّافية المحاسبية ، طريقة الأصول الصّافية المحاسبية المصحّحة، القيمة الجوهرية، طريقة الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال ، ومنها ما يعتمد على تقييم الأصول المعنوية للمؤسسة (طريقة فائض القيمة) والتي جاءت كأداة تصحيحية لطريقة الذمة المالية التي أهتم الجانب المعنوي في تقييم المؤسسة مثل : الماركة، الكفاءات والمهارات، شهرة المحل... الخ و التي عادة ما يكون لها تأثير كبير في تحديد قيمة المنشأة، والتي تعرف باسم الذمة المالية.

ولتصحيح الناقص في طريقة الذمة المالية في عملية التقييم، تم استحداث طرق تعتمد على ما يفرزه استغلال المؤسسة لأصولها من مداخل مستقبلية والتي تأخذ عادة صورة أرباح، تدفق نقدي أو توزيعات في تحديد القيمة والتي تسمى بطريقة المردودية والتي تتضمن طريقة فائق الاقتناء، طريقة التدفقات النقدية الحرة المخصومة، طريق القيمة السوقية المضافة.

إن مساهمة النظام المالي المحاسبي في عملية التقييم المالي تتجلى في المفاهيم والمبادئ المحاسبية المعتمدة، وبدائل القياس المحاسبي المسوح باعتمادها، سواء تعلق الأمر بالالتبنيات المعنوية والعينية والمالية وأصول الاستغلال، كما أن إدراج وتبويب عناصر الحسابات في صلب القوائم المالية يساهم في عملية التحليل المالي، حساب بعض المؤشرات التي تستخدم في عملية التقييم وبالتالي تساعد على اختيار طريقة التقييم المناسبة لتحديد قيمة المؤسسة.

الفصل الرابع

دراسة حالة مؤسسة

" ROUIBA-NCA "

بعد الدراسة النظرية لموضوع التقييم المالي و النظام المحاسبي، وذلك من خلال الفصول السابقة، حيث تناولنا القياس المحاسبي ومختلف أساليبه لقياس الأحداث الاقتصادية والتعبير عنها بوحدة نقدية والاعتراف بها في حسابات القوائم المالية، ثم الاعتماد على هذه المعلومات للقيام بعملية التقييم المالي للمؤسسة باستخدام مناهج التقييم المالي المتعارف عنها.

في هذا الفصل سنحاول استنتاج أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على خصائص المعلومات المحاسبية المالية وذلك بتحليل القوائم المالية لشركة ROUIBA-NCA باستخدام مؤشرات المالية و النسب المالية وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة ثم محاولة تحديد قيمة بمقاربة الذمة المالية والتدفقات النقدية.

المبحث الأول : تقديم المؤسسة ("ROUIBA-NCA")

في هذا المبحث سنتناول تقديم المؤسسة محل الدراسة إضافة إلى عرض أهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة وأهدافها

أولاً: التعريف بمؤسسة " ROUIBA-NCA "

تأسس المعمل الجزائري الجديد للمصبرات NCA في 02 ماي 1966، وهي مؤسسة ذات أسهم تابعة للقطاع الخاص، تم إنشاؤها من طرف " الإخوة عثمانى"، تقع على الطريق الوطني رقم 05 بالمنطقة الصناعية لروبية (ولاية الجزائر) ،وتعد من أهم المعامل الجزائرية في قطاع المشروبات حالياً، أما رأسمالها الاجتماعي فيقدر بـ 849 195 000 دج تقوم المؤسسة بتسويق جميع منتجاتها بعلامة " روبية ROUIBA " نسبة للمنطقة التي توجد فيه.

• السنوات المفتاحية لحياة مؤسسة " ROUIBA-NCA "

لقد قامت مؤسسة بتحقيق عدة إنجازات منذ نشأتها،

1966 : تأسيس المؤسسة وبداية الإنتاج والتوزيع مصبرات العلب (هريسة، طماطم ... الخ)، والحياسة على

أرضية المعمل في قلب المنطقة الصناعية بروبية - الجزائر العاصمة؛

1984 :بداية النشاط في إنتاج العصير؛

1989 :الحياسة وجلب آلات "Tétra pack" إلى المعمل ذات القدرة الإنتاجية العالية ؛

1990 :تنويع سلسلة المنتجات بإدخال المشروبات (نكتار "Nectar"، عصير الفواكه "jus de fruits")

2000 :الحصول على شهادة "ISO 9002" ؛

2003 :تضرر جزء هام من بنايات المؤسسة من جراء زلزال ماي 2003 بالجزائر، مما نجم عن ذلك ترحيل

فرع التوزيع إلى مركز آخر والمتواجد بواد السمار - الجزائر العاصمة ؛

2004 :بداية النشاط في إنتاج الحليب ؛

2005 :تبني نظام "ERP" والذي يغطي مختلف الجهات في المؤسسة، إيقاف نشاطات إنتاج الحليب

والمصبرات وبداية تنفيذ برنامج للترقية الصناعية، وكذا برنامج ترقية الموظفين ؛

2010 - 2012 :إطلاق فئة جديدة وهي (" PET " بولي إيثيلين تيرفتالات)بقدرات كبيرة لضمان النجاح.

بتاريخ 06 فيفري 2013 دخلت إلى بورصة الجزائر حيث بلغت الأعباء المتعلقة بالعملية: 61.839.686.1

دج مقسمة كما يلي:

- رسوم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها 636.896.40 دج؛
 - تأدية أتعاب "الجزائرية للتسوية" 84.919.50 دج ؛
 - أتعاب بورصة الجزائر 2.406.149.40 دج ؛
 - أتعاب الوسيط في عمليات البورصة 14.011.720.80 دج ؛
 - أتعاب وأجور المرافقة، التوظيف، الاستشارة المالية والقانونية 4.700.000.00 دج.
- وتتمثل خصائص هذه العملية فيما يأتي:

طبيعة العملية : عرض علني للبيع؛

مبلغ الإصدار : 849. 195 200 دج؛

عدد الأسهم 2.122.988 : سهم؛

صنف الأسهم : أسهم عادية؛

شكل الأسهم : لحاملها / غير عادية؛

القيمة الاسمية 100 : دج.

ثانيا :الموقع الجغرافي للمؤسسة وأهميتها وأهدافها

- موقع الأصول الصناعية لمؤسسة "ROUIBA-NCA" :تقع مؤسسة في المنطقة الصناعية بروبية على أرض ذات ملكية خاصة بالمؤسسة (وجود عقد الملكية)، تقدر مساحة الرقعة الأرضية للمؤسسة بـ 12653م² تتواجد عند مدخل المنطقة الصناعية ،وموقع إنتاجها يتمركز في إحدى أهم المناطق الصناعية للوطن، يغطي الجزء الأكبر من المستهلكين في السوق وتتوزع مساحة أرضية المؤسسة كما يلي:

- مصنع الإنتاج تقدر مساحته 1546 م²؛
- مخزن خاص بالمنتجات النهائية 998 م²؛
- ورشة المصبرات الغذائية 3997 م²؛
- مبنى الإدارة تضرر من جراء زلزال 2003 بمساحة تقدر بـ 502 م²؛
- تجهيز الأغذية، تخزين ومعالجة المياه 255 م²؛
- توزيع السوائل 375 م² ؛
- موقف السيارات 368 م².

- **الأهمية الاقتصادية للمؤسسة "ROUIBA-NCA"**: يمثل التجديد المستمر لمعدات المؤسسة وبنيتها التحتية مفتاحا جوهريا لتطويرها، كما يعكس أيضا الرؤية التي تحملها حول نشاطها على المدى المتوسط والطويل، ويمثل أيضا الرغبة في العمل وتسخير كل الإمكانيات لبلوغ أهدافها الإستراتيجية، حتى تحتل مكانة الرائدة مغربيا في إنتاج وتوزيع العصائر، فإنها تهتم بتطوير العنصر البشري، مع تحديث أدوات الإنتاج الصناعي وتنظيم مختلف المساحات والمعدات.
- **أهداف المؤسسة:**

- o تطوير القدرات الإنتاجية بغية الاستجابة للنمو السريع الذي عرفه قطاع العصائر المعلبة؛
- o تحسين الطاقة التخزينية للمؤسسة؛
- o تعزيز القدرة التسويقية للمؤسسة؛
- o تطوير الصادرات وخاصة في المنطقة المغاربية؛
- o ترقية سياسة الجودة الشاملة بالاستجابة للمعايير الدولية؛
- o أن تكون مؤسسة مواطنة (citoyenne entreprise) وقائدة لسوق العصائر والمشروبات غير الغازية في المغرب العربي ككل؛
- o ضمان تأمين عائد استثمار مقبول ودائم لشركائها.

ثالثا: مجال نشاط مؤسسة رويبة "ROUIBA-NCA": قدمت مؤسسة منذ نشأتها تشكيلتين واسعتين من المنتجات، تشكيلة المصبرات وتشكيلة لمشروبات والعصير، ونظرا لبرامج البحث والتطوير التي تعتمد عليها المؤسسة تمكنت من تقديم عدد من المنتجات الجديدة والجدول الموالي يوضح قائمة أهم منتجات الجديدة التي تقوم المؤسسة بإصدارها.

الجدول رقم (4-1) : منتجات مؤسسة "ROUIBA-NCA" لسنة 2015

المنتج	حجم العبوة
كوكتيل (برتقال / أناناس)	علبة Titra pack 20 سل و 100 سل
كوكتيل (برتقال / موز)	علبة Titra pack 20 سل و 100 سل
كوكتيل فواكه استوائية	علبة Titra pack 20 سل و 100 سل
عصير عنب	علبة Titra pack 100 سل
شاي بارد بالليمون	علبة Titra pack 100 سل
شاي بارد بالخوخ	علبة Titra pack 100 سل
مصاصة مجمدة بالليمون	علبة Titra pack 65 سل
مصاصة مجمدة بالبرتقال	علبة Titra pack 65 سل

مصاصة مجمدة بالفراولة	علبة Titra pack 65 سل
عصير برتقال	علبة Titra pack 100 سل
عصير مندرين	علبة Titra pack 100 سل
عصير عنب	علبة Titra pack 100 سل
مشروب البرتقال	علبة Titra pack 10 سل و 50 سل
مشروب ليمون هندي	علبة Titra pack 100 سل
مشروب معطر بالبرتقال	علبة Titra pack 20 سل
مشروب معطر بالفراولة	علبة Titra pack 20 سل
مشروب معطر بالموز	علبة Titra pack 20 سل
Nectar برتقال	علبة Titra pack 20 سل و 12.5 سل
Nectar مندرين	علبة Titra pack 20 سل و 12 سل
Nectar مشمش	علبة Titra pack 10 سل و 20 سل
Nectar أناناس	علبة Titra pack 10 سل و 20 سل
Nectar منجي	علبة Titra pack 100 سل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمؤسسة "ROUIBA-NCA"

- **حجم العمالة في مؤسسة "ROUIBA-NCA"** الجدول التالي يبين تطور عدد العمال خلال الفترة 2011-2013 :

الجدول رقم (4-2): تطور حجم العمالة في مؤسسة "ROUIBA-NCA" للفترة 2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
عدد العمال	421	481	510

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمؤسسة "ROUIBA-NCA"

- **تطور رقم أعمال الشركة خلال فترة الدراسة فالجدول التالي يوضح ذلك:**

الجدول رقم (4-3): تطور حجم العمالة في مؤسسة "ROUIBA-NCA" للفترة 2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
رقم الأعمال	45633430606	5669817158	6032294441

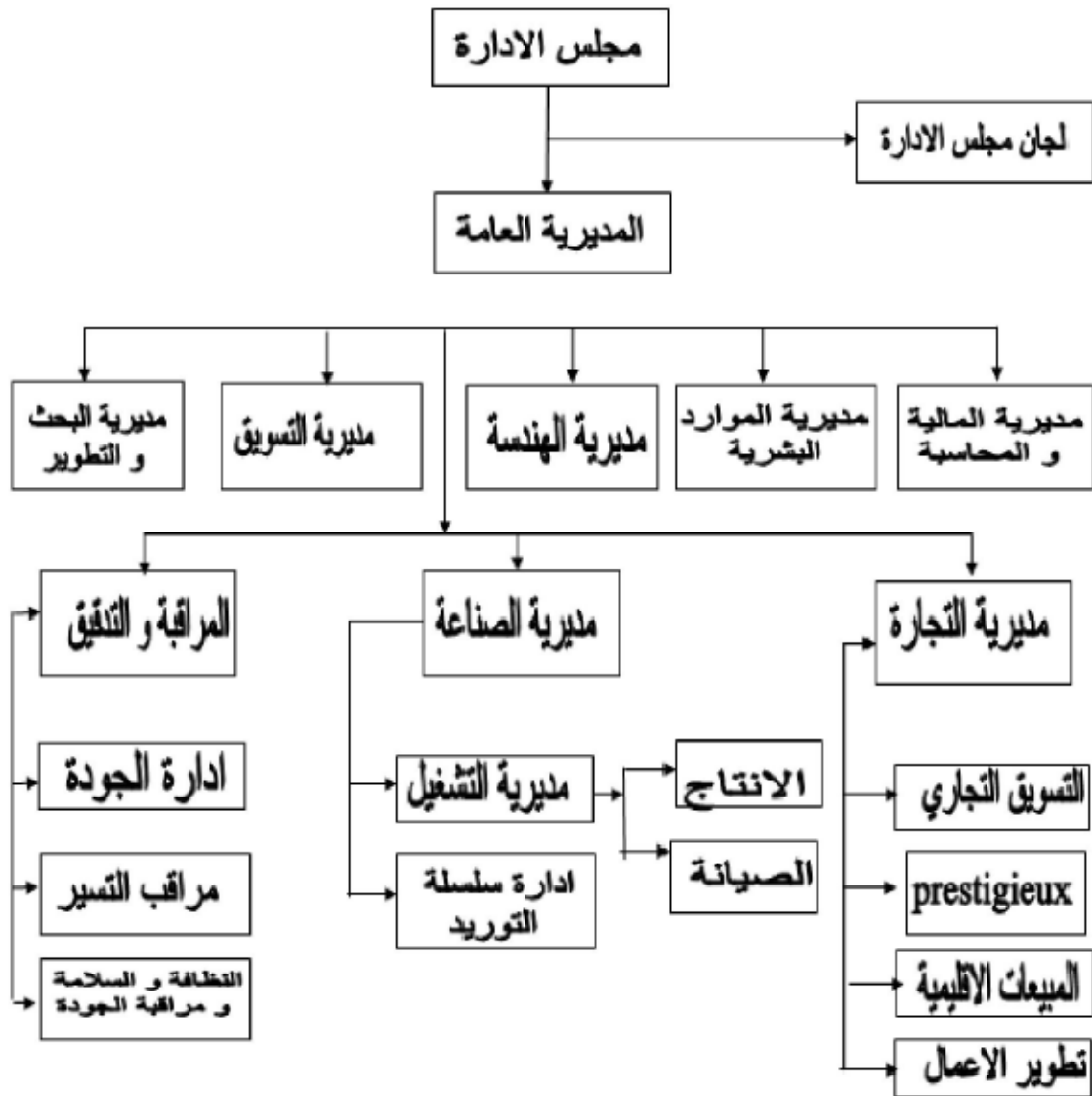
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمؤسسة "ROUIBA-NCA"

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة "ROUIBA-NCA"

يرتكز تنظيم المؤسسة على سبعة مديريات وكل مديرية تشمل مجموعة من المصالح تتوزع عليها

مختلف مهام المؤسسة ونشاطاتها، يمكن توضيح هذه المديريات الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1) الهيكل التنظيمي لشركة ROUIBA-NCA



Source : NCA-Rouiba 2012

🚩 **مديرية المالية والمحاسبة:** تتمثل مهام في تسجيل العمليات المحاسبية إعداد ومتابعة الميزانيات، وتتكون من مصلحتين هما:

❖ **مصلحة المحاسبة:** وهي مكلفة بـ

- ✓ تسجيل مختلف العمليات المحاسبية المنجزة؛
- ✓ مراقبة عمليات الجرد؛
- ✓ إعداد الميزانية المالية للمؤسسة ؛
- ✓ ضمان تحليل وشرح أرصدة الحسابات.

❖ **مصلحة المالية:** تتمثل مهامها في :

- ✓ ضمان ووضع الميزانيات على المستوى المالي؛
- ✓ تقييم وتحليل الفروقات المحصل عليها؛
- ✓ ضمان معالجة جميع العمليات الخاصة بالخزينة؛
- ✓ تسوية وضعية الخزينة أسبوعيا وضمان العلاقات مع البنك؛
- ✓ إعداد الإجراءات المحاسبية والسهر على تطبيقها ؛
- ✓ تخطيط الإجراءات التصحيحية بالمقارنة مع ما يفرضه مراقب التسيير.

🚩 **مديرية الموارد البشرية** تضم مصلحتين هما:

❖ **مصلحة التسيير الإداري** تتمثل مهامها في:

- ✓ التسيير الإداري للأشخاص؛
- ✓ متابعة تطبيق مجموعة الإجراءات الإدارية؛
- ✓ إعداد عقود العمل وكل القوانين الخاصة بتسيير الموظفين؛
- ✓ دراسة تطبيقات الإعلام الآلي الخاصة بأنشطة المصلحة؛
- ✓ متابعة حركة العمال وتوظيف المنفذين؛
- ✓ إعداد لوحة القيادة الخاصة بالموظفين؛
- ✓ إعداد الأجور؛
- ✓ إعداد ومتابعة التصريحات الاجتماعية؛
- ✓ تسيير الأنشطة؛
- ✓ تكوين ملفات المنح العائلية ؛
- ✓ برمجة الإحالات على التقاعد؛

✓ إدارة العلاقة مع نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد؛

✓ إعداد وتطبيق برامج الأنشطة المرتبطة بطلب العمل.

❖ مصلحة التكوين وتسيير الوظائف :مكلفة ب

✓ تقوم بتحليل احتياجات التكوين وإعداد مخططات تسوية لسنة أو أكثر؛

✓ المشاركة في التصميم ومتابعة مخططات وإجراءات التكوين؛

✓ إنشاء بنك المعلومات يتناسب مع برامج التكوين الداخلي؛

✓ متابعة أنشطة التكوين؛

✓ التوجيه ومتابعة المترشحين المتخرجين من مراكز التكوين وإقامة علاقات التبادل مع هذه

الأخيرة ؛

✓ تسيير عقود التكوين؛

✓ تقييم أنشطة التكوين من الناحية البيداغوجية والمالية؛

✓ التسيير الإداري للمترشحين؛

✓ الإعداد والمسك اليومي للإحصائيات الخاصة بالتكوين.

❖ مديرية المبيعات والتسويق وتضم المصالح التالية:

❖ مصلحة التسويق وهي مكلفة ب

✓ تحقيق دراسة السوق؛

✓ إعداد ومتابعة مخططات التسويق.

❖ مصلحة تنسيق المبيعات : مكلفة ب

✓ إعداد التقارير اليومية لعملية البيع المباشر، والبيع غير المباشر والبيع عن طريق الحسابات

الرئيسية ؛

✓ تحليل وفرة المنتج ؛

✓ متابعة موقع المؤسسة على شبكة الانترنت.

❖ مصلحة البيع المباشر : مكلفة ب

✓ مراقبة البائعين؛

✓ تكوين قوة بيعية؛

✓ رفع المبيعات المباشرة.

❖ مصلحة البيع غير المباشر مكلفة ب

✓ رفع وتطوير ومتابعة القطاع ؛

✓ إجراء عمليات البيع.

❖ مصلحة البيع عن طريق الحسابات الرئيسية مكلفة بـ

✓ مراقبة البائعين؛

✓ مراقبة الإعلانات على نقاط البيع.

❖ مصلحة إعداد الفواتير مكلفة بـ

• تلقي و مراقبة الطلبات ؛

✓ كتابة واعداد الفواتير ؛

✓ مقارنة بين موزعي الفواتير وتصريحات العوائد ؛

✓ متابعة تغطية الزبائن المعنيين بالبيع المباشر والبيع غير المباشر.

❖ مديرية الشراء والتأمين

✓ إقتراحات الموردين(جدول مقارنة العرض)؛

✓ تحليل الاحتياجات الموضوعة من طرف مسيري مختلف المصالح ؛

✓ تحديد الخصائص التقنية لمختلف الاحتياجات(كراريس الاحتياجات)؛

✓ البحث عن الموردين تتوفر فيهم الشروط الموضوعة.

✓ رفع - تنفيذ تسيير العمليات للمشتريات، هذه المهمة تتضمن:

✓ متابعة الطلبات ؛

✓ استقبال البضائع ؛

✓ التحقق و مراقبة الفواتير ؛

✓ متابعة نظام الموردين.

❖ مصلحة تسيير المخازن مكلفة بـ:

✓ مراقبة محتويات المنتجات المستقبلية؛

✓ تلبية طلبات ورغبات المستخدمين؛

✓ تسيير المخازن؛

✓ السهر على الحفاظ على جودة المنتج في المخازن؛

✓ تحليل المعلومات التاريخية وإعداد التنبؤات.

❖ مديرية البحث والتطوير هي مكلفة بـ:

✓ إعداد المشاريع التطويرية ؛

✓ تطوير جودة المنتجات والتغليف؛

✓ إبرام اتفاقيات البحث مع مخابر البحث الأجنبية.

✓

المديرية الصناعية :تضم هذه المديرية المصالح التالية:

❖ مصلحة المناهج وهي مكلفة ب :

- ✓ خلق ومتابعة أسلوب جرد العتاد المحتاج للصيانة؛
- ✓ خلق ومتابعة ملفات العتاد؛
- ✓ إعداد سياسات الصيانة؛
- ✓ تخطيط وتحليل كل التدخلات الخاصة بالصيانة.

❖ مصلحة صيانة العملية وهي مكلفة ب :

- ✓ تسيير الفرق؛
- ✓ إعداد مخططات التدخل؛
- ✓ صيانة حظيرة الآلات.

❖ مصلحة تسيير مخازن قطع الغيار:وهي مكلفة:

- ✓ جمع قطع الغيار؛
- ✓ وضع قطع الغيار تحت تصرف المتعاملين؛
- ✓ تحليل وتحديد الحاجات؛
- ✓ إصدار الطلب على الشراء أو إصدار متطلبات المشتريات.

❖ مصلحة التحليلية التقنية وهي مكلفة:

- ✓ دراسة فعالية المشاريع التطويرية ؛
- ✓ إعداد كراريس الحمولات(التكلفة ومدة التحقيق)؛
- ✓ دراسة التطور التقني؛
- ✓ المشاركة في اختيار معايير الإنتاج.

❖ مصلحة الإنتاج :مكلفة ب

- ✓ تسيير الفرق؛
- ✓ إعداد برنامج الإنتاج للعوائد تبعا للبرنامج المسطر ؛
- ✓ تنفيذ برامج الإنتاج؛
- ✓ تأمين المستوى الأول لصيانة العتاد؛
- ✓ تحليل توظيف العتاد والسهر على ثبات تطوراتها(إحصائيا)؛
- ✓ تنفيذ برامج الإنتاج؛
- ✓ الإعلان عن الطلبات؛
- ✓ تمويل ورشات الإنتاج بالمواد اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية؛

✓ متابعة استغلال العتاد.

✚ **مديرية المراقبة والتدقيق** تتكون من المصالح الآتية:

❖ **مصلحة إدارة وتأكيد الجودة:** تتمثل مهامها في:

✓ تسيير نظام توثيقي للجودة؛

✓ تكوين وثائق جديدة والمشاركة في وضع إجراءات جديدة التي تتطلبها مواصفات ISO 9002

✓ التأكد من التحكم في وسائل التقدي؛

✓ توقع مخطط لكل المنتجات الجديدة؛

✓ المراقبة الدورية لمنظمة الجودة تحت الأهداف المسطرة؛

✓ تخطيط وتسيير المراقبة الداخلية؛

✓ إعداد تقارير المراجعة؛

✓ اليفظة التكنولوجية بالمقارنة مع مواصفات "ISO"؛

✓ تشخيص وتحليل عدم المطابقة.

❖ **مصلحة مراقبة التسيير:** تتمثل مهامها في:

✓ تحرير الإجراءات الأساسية لإعداد ومتابعة الموازنة؛

✓ المشاركة في اختيار الأدوات، لدعم وتحليل الموازنة؛

✓ تحديد الاحتياجات مع التصديق عليها؛

✓ القيام بإعداد الموازنات الشهرية؛

✓ تحديد مختلف التكاليف والنتيجة، من خلال المحاسبة التحليلية؛

✓ حساب وتحليل الانحرافات مع إقتراح التوصيات بغية التحسين للأفضل، ومتابعة ما تم إنجازه

في مختلف المصالح ؛

✓ القيام بعملية الجرد السنوي والشهري.

المطلب الثالث :المؤسسة والتظام المحاسبي المالي

أولاً: المبادئ المحاسبية التي على أساسها إعداد القوائم المالية

أ- المبادئ المحاسبية:تم إنشاء حسابات الشركة وفقاً لقواعد النظام و المحاسبي المالي، مبادئ المحاسبية المقبولة عموماً:

- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- التكلفة التاريخية؛
- عدم المقاصة؛
- مبدأ الحيطة والحذر؛
- مبدأ الأهمية النسبية؛
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية.

ب-يتم إطفاء الأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت باستخدام معدلات الاستهلاك الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4-4) : بين معدلات الإهلاك

طبيعة الأصل	معدل الإهلاك
مباني	5%
محطات معالجة المياه	5%
نركبيات	10%
معدات صناعية	10%
أدوات صناعية	10%
تجهيزات مكتب	10%
برامج الإعلام الآلي	20%
معدات نقل	20%

من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ت-تطبق المؤسسة طريقة التكلفة الوسطية المرجحة في تقييم الإخراجات من المخزونات.

ث-تم تحويل أي أصل أو دخل أو مصروف ناتج عن معاملة بالعملة الأجنبية من قبل الشركة بالدينار الجزائري في تاريخ المعاملة، وفقاً لسعر الصرف الساري في ذلك التاريخ.وبتاريخ الميزانية العمومية، يتم تحويل البنود النقدية باستخدام سعر الصرف السائد في هذا التاريخ.

ج-تستفيد الشركة من إعفاء ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على البضائع المستوردة بموجب التوسع في الاستثمار. كما أنها ستفيد NCA-Rouiba أيضاً من الإعفاءات من الضريبة على النشاط

المهني (TAP) وضريبة دخل الشركات (IBS) ضمن الحد الأقصى لدوران الناجمة عن هذه الاستثمارات التوسع بمجرد صدور محضر بدء التشغيل من قبل خدمات الضرائب.

ح- الضرائب المؤجلة: يتم تحديد مصروف ضريبة على النتائج المستحقة على أساس القواعد والأسعار المعمول بها في الجزائر للفترة التي تتعلق بها النتائج. يتم إثبات الضرائب المؤجلة عندما يكون هناك اختلافات مؤقتة بين القيمة الدفترية أصول وخصوم الميزانية المحاسبية وقيمها الخاضعة للضريبة. كما يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة. ويتم تقييم أصول وخصوم الضريبة المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزام بسعر الضريبة يفترض أن التطبيق على مدى الفترة التي يتم خلالها تحقيق الأصل أو تسوية الالتزامات، على أساس معدلات الضريبة واللوائح الضريبية التي تم أو سيتم تبنيها قبل نهاية الفترة. ولا يتم تحديثها. يتم الاعتراف بالضرائب الحالية والمؤجلة كمصروف دخل أو ضريبة في جدول حسابات النتائج.

ثانياً: عرض القوائم المالية للسنوات 2011-2013

الجدول (4-5): الميزانية المحاسبية للسنوات 2011-2013

2013	2012	2011	الأصول
3190938414,00	2440688175,00	2049308061,00	أصول ثابتة
2291644530,00	2154111370,00	2010588554,00	أصول متداولة
1059612751,00	907407607,00	847513861,00	المخزونات
1062456087,00	1063842011,00	902947926,00	قيم أخرى
174363692,00	182861752,00	260126767,00	خزينة الأصول
5482582944,00	4594799545,00	4059896615,00	المجموع الأصول
			الخصوم
1754898385,00	1585472496,00	1476869797,00	أموال خاصة
1506576690,00	828821207,00	850916643,00	د ط م الأجل
2221107869,00	2180505842,00	1732110175,00	د ق ا
2023278301,00	1679614192,00	1601445950,00	د ق أخرى
197829568,00	500891650,00	130664225,00	خزينة الخصوم
5482582944,00	4594799545,00	4059896615,00	المجموع الخصوم

من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول (4-6) جدول حساب النتائج 2011-2013

البيان	2011	2012	2013
رقم الأعمال	4633430606	5669817158	6032294441
تغيرات المخزون	146599359	166504085	14508721
مخزون مثبت	0	0	0
إعانات الإستغلال	3813000	0	0
نواتج الإستغلال	4783842965	5836321243	6046803162
مشتريات مستهلكة	2924653309	3616401032	3562949876
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	645701376	828514468	949581759
إستهلاكات الدورة	3570354685	4444915500	4512531635
القيمة المضافة للإستغلال	1213488280	1391405743	1534271527
مصاريف المستخدمين	464579277	528526658	640731682
ضرائب ورسوم	74424967	91220592	115074294
فائض أجمالي الإستغلال	674484036	771658493	778465551
نواتج أخرى عملياتية	5011701	39643564	7606478
أعباء أخرى عملياتية	48790885	143668097	127108544
مخصصات الإهلاك والمؤنات	305110579	360894729	337623594
إسترجاع الخسائر وقيم المؤنات	36396830	29397896	61279431
النتيجة العملياتية	361991103	336137127	382619322
نواتج مالية	13214458	15091358	22103744
أعباء مالية	109221283	113076392	114208627
نتيجة مالية	-96006825	-97985034	-92104883
النتيجة العادية قبل الضريبة	265984278	238152093	290514439
ضرائب مستحقة على النتيجة العادية	90393287	75756721	65829216
ضرائب مؤجلة على النتيجة العادية	12450950	6207327	4184316
مجموع نواتج الأنشطة العادية	4838465955	5920454061	6137792814
مجموع أعباء الأنشطة العادية	4650424014	5751851362	5908923276
عناصر غير عادية - نواتج	0	0	0
عناصر غير عادية - أعباء	0	0	0
النتيجة العادية الصافية	188041941	168602699	228869539

من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول (4-7) قائمة التدفقات النقدية 2011-2013

2013	2012	2011	
تدفقات النقدية المتأتية من العمليات التشغيلية			
228869539	168602699	188041941	النتيجة الصافية
			تعدل بـ
167967124	233084672	235733677	إهلاكات ومؤهلات
-4184316	98412160	0	تغيرات في الضرائب المؤجلة
-98424742	-6207327	-12450950	تغيرات في المخزونات
22752621	-130603510	-323627915	تغيرات في الزبائن والحقوق الأخرى
248927286	-140030145	-301041981	تغيرات في الموردين والديون لأخرى
-683675	29287499	343546819	فائض أو ناقص الصافية للعناصر المتنازل عنها للتبittات
565223837	252546048	130201591	تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة 1
تدفقات النقدية المتأتية من العمليات الإستثمارية			
-1103629047	-621995474	-579208252	مدفوعات على إقتناء التbbittات
683675	6077040	1700000	مقبوضات على التنازل التbbittات
-1950000	-750000	-26260339	مدفوعات على إقتناء التbbittات المالية
0	0	0	مقبوضات على التنازل التbbittات المالية
-1100995372	-616668434	-551247913	تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة 2
تدفقات النقدية المتأتية من العمليات التمويلية			
-79794384	-54982261	-39169047	توزيعات على المساهمين
	0	0	زيادة رأس المال نقدا
	0	8398667	مقبوضات من إعانات الإستثمار
1058164542	91963453	374114905	إصدار قروض
-152822601	-120351246	-139438501	تسديد القروض
825547557	-83370054	203906024	تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة 3
289776022	-447492440	-217140298	تغيرات الخزينة الدورة 1+2+3
-318029897	129462542	346602841	رصيد الخزينة في بداية المدة
-28253875	-318029897	129462542	رصيد الخزينة في نهاية المدة
289776022	-447492439	-217140299	تغيرات الخزينة

من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني:تحليل القوائم المالية

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي من منظور الاستحقاق

أولاً:مؤشرات التوازن المالي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي =الموارد الدائمة - الأصول الثابتة

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي=(أصول متداولة -خزينة الأصول) - (خصوم متداولة -خزينة الخصوم)

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم - الاحتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم (4- 8): يبين مؤشرات التوازن المالي للفترة 2011-2013

البيان	2011	2012	2013
الأموال الدائمة	2327786440,00	2414293703,00	3261475075,00
الأصول الثابتة	2049308061,00	2440688175,00	3190938414,00
رأس المال العامل الصافي	278478379,00	-26394472,00	70536661,00
الأموال المتداولة - خزينة الأصول	1750461787,00	1971249618,00	2117280838,00
خصوم جارية - خزينة الخصوم	1601445950,00	1679614192,00	2023278301,00
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	149015837,00	291635426,00	94002537,00
الخزينة	129462542,00	-318029898,00	-23465876,00

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: في سنة 2011 يلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب مما يدل على تحقيق فائض يساهم في تمويل دورة الاستغلال أي يغطي احتياجات رأس المال العامل و الذي بدوره يؤدي إلى وجود فائض في الخزينة الصافية . أما في سنة 2012 فإن رأس المال العامل الصافي سالب وهذا يعني أن المؤسسة تمول جزء من استثماراتها بديون قصيرة الأجل مما يؤثر سلبا على احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية . وفي سنة 2013 استعادت المؤسسة توازنها المالي بتحقيق رأس المال العامل الصافي موجب إلى انه لا يغطي احتياجات رأس المال العامل مما يظهر عجز الخزينة الصافية.

ثانيا النسب المالية

1. نسب الهيكل التمويلي

- أ - نسبة قابلية التسديد = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / مجموع الخصوم.
- ب - نسبة الاستقلالية المالية = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / الأموال الخاصة.
- ج - نسبة قصيرة الأجل / مجموع الديون = الخصوم الجارية / مجموع الخصوم.
- الجدول رقم (4-9): يبين نسب الهيكل التمويلي للفترة 2011-2013

البيان	2012	2012	2013
الأموال الخاصة	1476869797,00	1585472496,00	1754898385,00
الخصوم غير الجارية	850916643,00	828821207,00	1506576690,00
الخصوم الجارية	1732110175,00	2180505842,00	2221107869,00
إجمالي الخصوم	4059896615,00	4594799545,00	5482582944,00
مجموع الديون	2583026818,00	3009327049,00	3727684559,00
نسبة الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	36,3%	34,5%	32,0%
مجموع الديون / إجمالي الخصوم	63,7%	65,5%	68,0%
نسبة الخصوم غ الجارية / مجموع الخصوم	42,60%	47,40%	40,5%
نسبة الخصوم الجارية / مجموع الخصوم	22,10%	18,10%	27,5%
نسبة الاستقلالية المالية	0,571	0,526	0,470
نسبة قابلية التسديد	1,75	1,90	2,12

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق : من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الخصوم لمؤسسة رويبة في انخفاض مستمر ، إذ قدرت نسبتها سنة 2011 بـ 36,30% ، لتتخفض بذلك إلى 32 % سنة 2013 ، وهذا راجع إلى انخفاض صافي الدخل للمؤسسة.

أما فيما يخص الديون الطويلة والمتوسطة الأجل فنلاحظ أنها شهدت زيادة قدرت بـ 4,8% خلال سنة 2012 وهذا راجع إلى زيادة اقتراض المؤسسة نتيجة توسيع استثماراتها و زيادة ونشاطها الاستثماري، أما في سنة 2013 تراجعت الديون بـ 6,9 % وذلك لتسديد هذه النسبة من الديون ، مما يدل على تحسن أدائها المالي مقارنة بالسنوات السابقة. أما الديون القصيرة الأجل، فنلاحظ أنها عرفت تذبذبا من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع وأحيانا تتخفض و ذلك بسبب زيادة عدد الموردين.

إن مؤشر الاستقلالية المالية للمؤسسة روية في انخفاض مستمر حيث قدرت نسبة الاستقلالية المالية سنة 2011 بـ 57,1% ثم انخفضت الى 47% وهي أقل من النسبة المطلوب (أكبر من الواحد)، وبالتالي فإن المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية أي أنها مشبعة بالديون حيث بلغت نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم 63% لترتفع إلى 68%. وبالتالي فإن المؤسسة تمويل استثماراتها بالديون الخارجية .

2. نسب السيولة:

- أ- نسبة التداول = الأصول المتداولة/الخصوم الجارية.
- ب- نسبة السيولة المختصرة = (قيم أخرى + النقديات وما شبهها) / الخصوم الجارية.
- ت- نسبة السيولة الفورية = النقديات وما شبهها / الخصوم الجارية
- الجدول رقم (4-10): يبين نسب السيولة لشركة روية للفترة 2011-2013

البيان	2012	2012	2013
الأصول المتداولة	2010588554.00	2154111370.00	2291644530,00
المخزونات	847513861,00	907407607,00	1059612751,00
النقديات وما شبهها	260126767,00	182861752,00	174363692,00
الخصوم الجارية	1732110175,00	2180505842,00	2221107869,00
نسبة التداول	1,16	0,987	1,031
نسبة السيولة المختصرة	0,67	0,57	0,55
نسبة السيولة الفورية	0,150	0,0838	0,078

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نسبة التداول (السيولة العامة): نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المتحصل عليها تقدر بـ : 1,16 و 0,987 و 1,031 بالنسبة للسنوات الدراسة فكانت النسبة مرتفعة خلال سنة 2011 و 2013 وهذا يدل أن للمؤسسة القدرة على السداد ديوناتها أي وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الخصوم الجارية، أما في سنة 2012 نلاحظ أن وضعية المالية أي وجود عجز.

نسبة السيولة الفورية: تعد هذه النسبة الأكثر أهمية في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم المتاحة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل حقوقها المالية وحيث قدرت بـ 0,15 و 0,083 و 0,078 حيث يلاحظ أنها أقل من الواحد في انخفاض مستمر الشيء الذي يعكس عدم قدرة النقديات المتاحة على تغطية ديونها قصيرة الأجل وهو ما يدل على

صعوبة تحويل أصولها إلى سيولة لتغطية الديون قصيرة الأجل في آجال استحقاقها. هذا ما يؤكد قيام المؤسسة باستثمار أموالها عوض الاحتفاظ بها في شكل سيولة مجمدة.

3. نسب النشاط: تستخدم هذه النسب في قياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها من خلال توزيع مواردها المالية.

• **معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال/إجمالي الأصول.**

تعتبر هذه النسبة أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في إدارة و استغلال مواردها حيث تحدد مقدار

مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال

• **معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال/الأصول غير الجارية**

تشير هذه النسبة إلى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها الثابتة في توليد المبيعات.

• **معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال/الأصول الجارية**

هذه النسبة تبين قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات.

• **مدة دوران المخزون = 360 ÷ (تكلفة المخزون / مخزون متوسط)**

• **مدة تحصيل قيم الزبائن = (قيم الزبائن +أوراق القبض)÷مبيعات الفصل الأخير**

• **مدة تسديد قيم الموردين = (ديون الموردين +أوراق الدفع)÷مشتريات الفصل الأخير**

الجدول رقم (4-11): يبين معدلات النشاط لشركة روبية للفترة 2011-2013

البيان	2012	2012	2013
رقم الأعمال	4633430606,00	5669817158,00	6032294441,00
إجمالي الأصول	4059896615,00	4594799545,00	5482582944,00
الأصول غير الجارية	2049308061,00	2440688175,00	3190938414,00
الأصول الجارية	2010588554,00	2154111370,00	2291644530,00
معدل دوران إجمالي الأصول	1,14	1,23	1,10
معدل دوران الأصول غير الجارية	2,26	2,23	1,89
معدل دوران الأصول الجارية	2,30	2,63	2,64
مدة دوران المواد الأولية	73 يوم	55	60
مدة دوران المنتجات التامة	18	13	15
مدة دوران الموردين	77	73	70
مدة دوران الزبائن	33	33	33

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق : إن معدل دوران أصول المؤسسة يفوق الواحد وهذا يعني أن كل دينار مستثمر خلال سنة يولد أكبر من 1,10 دينار من المبيعات، هذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، و أنها تعمل بمستوى جيد في استغلال طاقتها الإنتاجية. كما أن معدل دوران الأصول المتداولة أكبر من 2,20 خلال سنة 2011 و 2012 وهذا يدل على ارتفاع الأداء التشغيلي ،أما في سنة 2013 إنخفض هذا المعدل إلى 1,89 ويرجع ذلك إلى تراجع في رقم الأعمال وزيادة التكاليف الناتجة عن إدراج المؤسسة في البورصة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مدة تخزين المواد الأولية كانت أكبر من مدة تخزين المنتجات النهائية في جميع السنوات وهذا راجع لتخوف المؤسسة من عدم حصولها على هذه المواد في المواعيد المستحقة من طرف الموردين، ولهذا فهي تفضل القيام بالتخزين حتى تضمن الاستمرار في النشاط. كما أن المؤسسة تسدد ما عليها من ديون في فترة أطول مقارنة مع الفترة التي تقوم فيها بتحصيل حقوقها من الزبائن ، وهذا يوفر السيولة اللازمة لتسديد الديون خاصة القصيرة حيث تقوم بدفع ما عليها من ديون في فترة قدرها 77 يوم في حين تقوم بقبض حقوقها في فترة تقدر 33 يوم في سنة 2011، أي أن الفترة الفاصلة بين تاريخ الدفع وتاريخ التحصيل تقدر ب 44 يوم. هذا ما يؤكد حصول المؤسسة على تسهيلات في الدفع.

4. **تقييم الربحية:** هي نسب تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال مواردها لتحقيق الأرباح، تعبر نسب المردودية عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي تتخذها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و النشاط.

- أ- نسبة العائد إلى إجمالي الأصول(المردودية الاقتصادية)= النتيجة الصافية/ مجموع الأصول
- ب- المردودية المالية=النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة
- تمثل هذه النسبة ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من الربح الصافي.
- ت- المردودية التجارية =النتيجة الصافية/ رقم الأعمال
- تسمح بتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من التشغيل أو الهامش التجاري.

الجدول رقم (4- 12): يبين تقييم الربحية للفترة 2011-2013

النسبة	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	1476869797,00	1585472496,00	1754898385,00
إجمالي الأصول	4059896615,00	4594799545,00	5482582944,00
رقم الأعمال	4633430606,00	5669817158,00	6032294441,00
النتيجة الصافية	188041941	168602699	228869539
نسبة العائد إلى إجمالي الأصول	0,05	0,04	0,04
نسبة المردودية المالية	12,73%	10,63%	13,04
المردودية التجارية	0,04	0,029	0,037

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من الجدول السابق نلاحظ أن معدل العائد إلى إجمالي الأصول في السنتين 2012 و 2013 بلغ 4% حيث إنخفض بـ 1% عن سنة 2011 وهذا راجع لأن الزيادة في الأصول أكبر من الزيادة رقم الأعمال، أما نسبة المردودية المالية فهي متذبذبة حيث انخفضت في سنة 2012 بنسبة 2,10% ، ثم ارتفعت بنسبة 2,40%، وذلك بسبب انخفاض نسبة المردودية التجارية .

المطلب الثاني :تقييم الأداء المالي من منظور تدفقات الخزينة

1. تقييم السيولة:

أ - نسبة التدفق النقدي = صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال /الخصوم الجارية
 ب -نسبة التغطية النقدية =صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال /التدفقات النقدية الخارجة
 للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

الجدول رقم (4- 13): يبين تقييم السيولة من منظور تدفقات الخزينة للفترة 2011-2013

النسبة	2011	2012	2013
نسبة التدفق النقدي	0,06	0,12	0,25
نسبة التغطية النقدية	0,42	0,32	0,17

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

2. تقييم الربحية:

أ-عائد الأصول من التدفق النقدي للاستغلال = صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال /إجمالي الأصول
 ب- نسبة التدفق النقدي للاستغلال إلى المبيعات = صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال /رقم الأعمال
 ج- نسبة النقدية للاستغلال = صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال /النتيجة الصافية.

الجدول رقم (4- 14): يبين تقييم الربحية من منظور تدفقات الخزينة للفترة 2011-2013

النسبة	2011	2012	2013
عائد الأصول من التدفق النقدي للاستغلال	0,03	0,05	0,10
نسبة التدفق النقدي للاستغلال إلى المبيعات	0,03	0,04	0,09
نسبة التدفق النقدي للاستغلال	0,64	1,50	2,47

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

3. نسب المديونية:

- أ- نسبة دفع الديون=صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال/ إجمالي الديون
- ب- نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل = صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال /مدفوعات الديون طويلة الأجل،

الجدول رقم (4- 15): يبين تقييم الربحية من منظور تدفقات الخزينة للفترة 2013-2011

النسبة	2011	2012	2013
نسبة دفع الديون	13,96	11,92	6,60
نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات الديون ط أ	0,93	2,10	3,70

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

4. نسب تقييم السياسة المالية

- نسبة الإنفاق الرأسمالي =الإنفاق الرأسمالي ÷ التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات والقروض طويلة الأجل
- نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات =صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷الفوائد والتوزيعات النقدية للمساهمين
- نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الجدول رقم (4- 16): يبين نسب تقييم السياسة المالية للفترة 2013-2011

	2011	2012	2013
نسبة الإنفاق الرأسمالي	1,47	6,71	1,04
نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات	3,32	4,59	7,08
نسبة التوزيعات النقدية	0.30	0,22	0,14

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

5. صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال .

- صافي التدفق النقدي المتاح FTD =صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال - صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستثمار

الجدول رقم (4-17): يبين صافي التدفق النقدي المتاح للفترة 2013-2011

البيان	2011	2012	2013
صافي التدفق النقدي المتاح	681449504,00	869124482,00	1666129209
قدرة التمويل الذاتي	456755690,00	500099532,00	505213703,00

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج

• **السيولة:** من خلال مؤشرات السيولة نلاحظ أن سيولة المؤسسة في تحسن حيث نجد أنها تحقق صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال يغطي التزامات المؤسسة القصيرة الأجل وتدفقاتها الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية.

• **الربحية:** يوضح تحليل مؤشرات الربحية المحسوبة أن المؤسسة تحقق رقم أعمال كبير لكن تمتصه كبر حجم مصروفاتها و أيضا ضعف سياستها الائتمانية و بالتالي عليها أن تحسنها عن طريق التفاوض على: التقليل في أجال التحصيل من عملائها و تحاول تمديد أجال الموردين خاصة مع الزيادة في استهلاكات دورة الاستغلال.

• **القدرة على التمويل الذاتي:** نلاحظ أن هذا المؤشر في حالة ارتفاع خلال الفترة المدروسة ويحقق قيم ايجابية. وعلى الرغم من حجم الديون الكبير إلا أن المؤسسة لها القدرة على سداد الدين طويل الأجل كما أنها تستطيع تمويل نفسها ذاتيا و ذلك نتيجة استرجاع الإهلاكات التي امتصت جزء كبير من النتيجة رغم أنها تكاليف وهمية.

• **صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال:** هو مقدار موجب و في تزايد خلال فترة الدراسة ويعني تغطية صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال لصافي تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار مع توليده فائض و هذا مؤشر جيد للأداء المالي للمؤسسة.

نجد أن نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل تعبر على قدرة المؤسسة لسداد مدفوعاتها عن الديون طويلة الأجل انطلاقا من صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال حيث بلغت 3.70 سنة 2013.

المطلب الثاني: تقييم الأداء باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

1- حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال CMPC :

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$CMPC = K_{cp} \times CP / (DN + CP) + K_d \times (1 - IS) \times DN / (DN + CP)$$

حيث: CMPC: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال؛ K_d : تكلفة الاستدانة ؛ CP : الأموال الخاصة ؛

IS: معدل الضريبة على الأرباح؛ K_{cp} : تكلفة الأموال الخاصة (المردودية المالية) ؛ DN : الاستدانة الصافية ؛

الجدول رقم (4- 18): يبين التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال للفترة 2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
k_{cp}	0,1273	0,1063	0,1397
CP	1476869797,00	1585472496,00	1754898385,00
DN	2583026818,00	3009327049,00	3727684559,00
DN+ CP	4059896615.00	4594799545.00	5482582944.00
$CP/(DN+CP)$	0.363	0.345	0.320
K_d	0.140	0.111	0.102
$(1-IS)$	0,81	0,81	0,81
$DN/(DN+CP)$	0.636	0.654	0.679
CMPC	%11,83	%9,54	%10,08

من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

2- حساب العائد على رأس المال المستثمر

ويحسب وفقا للعلاقة التالية :

العائد على رأس المال المستثمر (ROCI) = النتيجة التشغيلية/الأصل الاقتصادي

راس المال المستثمر(الأصل الاقتصادي) = الأموال الخاصة + الاستدانة الصافية

الاستدانة الصافية = ديون طويلة الأجل +خزينة الخصوم - خزينة الأصول

الجدول رقم (4- 19): يبين العائد على رأس المال المستثمر (ROCI) للفترة 2011-2013

النسبة	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	1476869797,00	1585472496,00	1754898385,00
الاستدانة الصافية	721454101.00	1146851105.00	1534830566.00
رأس المال المستثمر CI	2198323898.00	2732323601.00	3289728951.00
النتيجة التشغيلية	361991103	336137127	382619322
العائد على رأس المال المستثمر	16,46%	12,30%	11,63%

المصدر :من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق المؤسسة

3- القيمة الاقتصادية المضافة

يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة وفق العلاقة التالية:

$$EVA = (ROCI - CMPC) \times CI$$

الجدول رقم (4- 20) : يبين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة للفترة 2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
العائد على رأس المال المستثمر	%16,46	%12,30	%11,63
التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال	%11,83	%9,54	%10,08
رأس المال المستثمر	2198323898.00	2732323601.00	3289728951.00
القيمة الاقتصادية المضافة	101782396.5	75412131,39	50999798,74

التعليق: من الجدول أعلاه نجد أن المؤسسة حققت قيمة مضافة اقتصادية موجبة وهذا يعني أن مردودية الأموال المستثمرة أكبر من تكلفة التمويل الكلية للمؤسسة فهي بذلك تزيد من ثروة الملاك كما أنها تحافظ على أموالهم مما يشجع المساهمين على توسيع الشركة نظرا لتوقعاتهم بالحصول مستقبلا على توزيعات أكبر .

من خلال عملية التشخيص المالي للمؤسسة محل الدراسة يمكن استخلاص ما يلي:

- تعتمد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في تمويل دورة الاستغلال دون تحقيق هامش أمان لذلك.
- صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال يغطي صافي تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار مع توليده فائض و هذا مؤشر جيد للأداء المالي للمؤسسة.
- سياسة الائتمان جيدة تسمح لها بتوفير السيولة ومنه تسديد ما عليها من التزامات في تاريخ استحقاقها.
- معدل دوران الأصول جيد وهذا ما يدل كفاءة إدارتها لممتلكاتها.

• المبحث الثالث : التقييم المالي لشركة روية

يعرف التقييم المالي بأنه إعطاء قيمة للعناصر المراد تقييمها ، بحيث تعبر هذه القيمة عن سعر التوازن والذي على أساسه تتم عملية التفاوض بين البائع والمشتري. وتعتمد عملية التقييم على مقاربات مختلفة تتماشى وطبيعة المؤسسة محل التقييم ويمكن التذكير بأهم طرق التقييم الكلاسيكي المعتمد في هذه التقييم على النحو التالي :

- طريقة الذمة المالية (الأصول المحاسبية الصافية المصححة)؛
- طريقة فائض القيمة Good Will
- طريقة مقارنة التدفقات النقدية المتاحة؛
- طريقة القيمة المضافة السوقية

المطلب الأول :طريقة الذمة المالية

1- الأصول المحاسبية الصافية المصححة

تعد هذه الطريقة الأكثر بساطة في الحساب فهي تهدف إلى تحديد قيمة المؤسسة بتجميع كل القيم الحقيقية الخاصة بممتلكاتها مع طرح مجموع الديون وتسمى بالطريقة الأصول المحاسبية الصافية المصححة. وتحدد هذه القيمة وفقا للعلاقة التالية

$$\text{قيمة المؤسسة} = \text{القيمة المحاسبية الصافية للأصول} + \text{فرق عملية إعادة تقييم للأصول} - \text{مجموع الديون}$$

بالاعتماد على وثيقة المعلومات المقدمة من الشركة في سنة 2013 والتي تظهر عملية تقييم الشركة المقدم من خبراء ماليين كلفتهم المؤسسة بهذه العملية لغرض الدخول في البورصة الجزائرية وتحديد قيمة السهم.

تتطلب هذه الطريقة إعادة تقييم ممتلكات المؤسسة إنطلاقا من المعلومات المحاسبية الواردة في ميزانية بتاريخ 2012/06/30.

الجدول أدناه يوضح نتائج عملية إعادة التقييم من طرف الخبراء حيث شملت الأراضي والمباني فقط.

حيث قدرت قيمة الأصول الصافية المصححة 2003726000 دج.

الجدول رقم (4- 21): يبين حساب الأصول المحاسبية الصافية المصححة (المبالغ بالآلف الدينار)

البيان	القيمة المحاسبية الصافية	إعادة التقييم	فائض/خسائر القيمة
التثبيات المعنوية	21615	21615	-
أرضي	398571	580750	182179+
مباني	314076	524806	210730+
تثبيات أخرى عينية	1550378	1550378	-
تثبيات قيد الإنجاز	85220	85220	-
أصول أخرى غير جارية	22591	22591	
أصول جارية	1523370	1523370	
مجموع	3915822	4308370	392909
الأصول الصافية المصححة لسنة 2012			
مجموع الأصول المحاسبية الصافية	3915822		
مجموع الديون الصافية	(203004)		
الأصول المحاسبية الصافية	= 1610818		
إعادة التقييم	+ 392208		
الأصول الصافية المحاسبية المصححة=	2003726		

Source: Notice d'information NCA-Rouiba 2013.p15

مزايا وقيود الطريقة:

تستخدم هذه الطريقة بشكل خاص في قطاعات الأعمال حيث تكون قيمة الأصول ضرورية (الشركات العقارية، الشركات القابضة الصناعية). ومن ناحية العملية نجد بعض القيود على استخدامها، فهي تدور حول نهج ثابت قائم على خبرات خاصة في مجال العقارات. علاوة على ذلك ، فهي ليست مناسبة للشركات سريعة النمو (المبتدئة ، التكنولوجيا العالية) التي لا تعطي لها أحدث الحسابات المنشورة صورة حقيقية عن إمكاناته.

2- طريقة شهرة المحل goodwill

إن قيمة الشركة تفوق في كثير من الأحيان أكبر من قيمة صافي الأصول المصححة لأن جزءاً من الأصول لم يؤخذ في الاعتبار بالكامل في تقييم الأصول التقليدي ، ويمكن أن يسمى هذا الجزء "الشهرة" أو فائض القيمة، يشمل جميع العناصر غير الملموسة (المعرفة ، المستوى التكنولوجي ، السمعة ، الحصة السوقية) ، غير المدرجة في الحسابات ولكن يمكن أن تخلق قيمة وتديمها. تم حساب قيمة شهرة المحل بالاعتماد على المعلومات المالية المقدرة للسنوات الخمسة (2013-2017) الواردة على خطة العمل إعدادها من خبراء التقييم.وفقا للجدول أدناه.

القيمة الإجمالية للمؤسسة = قيمة شهرة المحل + الأصول الصافية المحاسبية المصححة

الجدول رقم (4- 22): يبين كيفية حساب شهرة المحل والقيمة الإجمالية للمؤسسة (المبالغ بالآلاف الدينار)

2017	2016	2015	2014	2013	
583 729	543 164	456 531	337 691	271 208	النتيجة الصافية المتوقعة 1
				2 003 726	الأصول الصافية المحاسبية المصححة 2
				18,1%	تكلفة الأموال الخاصة 3
363 213	363 213	363 213	363 213	363 213	تعويضات الأموال الخاصة 4=3×2
220 516	179 951	93 318	-25 522	-92 005	ربع الشهرة = 1-4
95 873	92 419	56 614	-18 290	-77 886	ربع الشهرة المحين بمعدل 18,1
				148 729	قيمة شهرة المحل = مجموع ربع الشهرة المحين
				2 152 455	القيمة الإجمالية للمؤسسة

Source: Notice d'information NCA-Rouiba 2013.p16

ولتحديد التغير في قيمة الشركة على أساس التغير في معدل الخصم، تم إجراء اختبار حساسية، مما يدل على أن قيمة المشروع تتراوح بين 2018260 ألف دينار و 2299266 ألف دينار. بمعدل خصم يتراوح من 17.1% إلى 20.1%، كما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4- 23): يبين دراسة الحساسية لشهرة المحل والقيمة الإجمالية للمؤسسة (المبالغ بالآلاف الدينار)

معدل التحيين	%20.1	%19.1	%18.1	%19.1	%16.1
قيمة شهرة المحل	14534	80078	148729	220402	295540
الأصول الصافية المحاسبية المصححة 2012	2 003 726	2 003 726	2 003 726	2 003 726	2 003 726
القيمة الإجمالية للمؤسسة	2 018 260	2 083 804	2 152 455	2 224 129	2 299 266

Source: Notice d'information NCA-Rouiba 2013.p16

كما تم حساب قيمة المؤسسة بطريقة الخبراء حيث قدرت القيمة بـ 5521455 ألف دينار، أما القيمة المتوسطة للمؤسسة بطريقة شهرة المحل باعتماد الأسلوبين (أسلوب ربع الشهرة وأسلوب الخبراء). قدرت بـ 3837226 ألف دينار. الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-24) يوضح قيمة المؤسسة بطريقة شهرة المحل (المبالغ بالآلاف الدينار)

2 152 455	Méthode de la rente abrégée du goodwill
5 521 997	Méthode des praticiens
3 837 226	Moyenne (milliers de dinars)

Source: Notice d'information NCA-Rouiba 2013.p16

المطلب الثاني: طريقة التدفق النقدي المخصوم

يتم تقييم الشركة باستخدام طريقة التدفق النقدي المخصوم بإتباع الخطوات التالية:

- إعداد خطة عمل تتضمن تنبؤات لفترة محددة .
- حساب التدفق النقدي المتاح لكل سنة من فترة التوقعات.
- تحديد معدل الخصم.
- بتحديث التدفقات النقدية على مدار الفترة التوقعات.
- تقدير القيمة المتبقية للشركة.
- قيمة الشركة هي مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة والقيمة النهائية المقدرة للشركة في نهاية الفترة.

أ- **تحديد التدفقات النقدية الصافية :** استنادا خطة العمل للفترة 2013-2017 والتوقعات الوارد فيها تم حساب التدفقات النقدية الصافية.

الجدول رقم (4-25): حساب التدفقات النقدية الصافية (المبالغ بالآلاف الدينار)

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
837336	800416	705995	565256	454218	فائض الإستغلالEBTE
184214	176091	155319	124356	99928	ضريبة نظرية على EBIT22%
507777	494800	477945	463338	446575	مخصصات الإهلاك ومؤونات
50871	69841	69343	72525	72018	تغيرات احتياجات ر م العامل
1110028	1049283	959278	831713	728848	التدفق النقدي للإستغلال
60000	85000	225000	400000	1105531	الإستثمارات
1050028	964283	734273	431713	376683-	التدفقات النقدية الصافية

Source: Notice d'information NCA-Rouiba 2013.p12

ب- **معدل الخصم :** لتحديد معدل تم استخدام المعطيات الواردة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-26): حساب التدفقات النقدية الصافية (المبالغ بالآلاف الدينار)

	2012	2013
Rf (taux sans risque)	3,0%	3,0%
Rm (risque du marché)	13,0%	13,0%
Prime de risque (Rm-Rf)	10,0%	10,0%
Beta	0,9	0,9
Leveraged Beta	1,41	1,61
Cout des capitaux propres (Ke)	17,1%	19,1%
Moyenne Ke	18,1%	
Cout de la dette	8,7%	5,7%
Cout de la dette net d'impôt	4,5%	4,5%
WACC	11,8%	11,7%
Moyenne WACC	11,8%	

Source : Notice d'information NCA-Rouiba 2013. p.12.

ت-تحديد قيمة الشركة: بعد تحديد التدفقات النقدية المتوقعة لسنوات الدراسة (2013-2017)، يتم تقدير

القيمة المتبقية لشركة. ثم تحيين هذه القيم بمعدل تحيين (التكلفة التمويل المرجحة لراس المال)

إن قيمة المؤسسة حسب هذه الطريقة تساوي:

قيمة المؤسسة = مجموع القيم الحالية للتدفقات + التثبيات الصافية- الديون المالية

قيمة المؤسسة = 1180693 + 5673113 - 22591 = 4515011 (المبالغ ألف دينار)

الجدول رقم (4-27): حساب قيمة الشركة (المبالغ بالآلف الدينار)

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
1050028	964283	734273	431713	376683-	التدفقات النقدية الصافية
6829291					القيمة المتبقية
11,8	11,8	11,8	11,8	11,8	معدل التحيين
4520198	618215	526092	345670	337062-	التدفقات النقدية الصافية المحينة
				1180693	القيمة الإجمالية للمؤسسة
				5673113	الديون المالية
				22591	التثبيات الصافية
				4515011	قيمة الأموال الخاصة

Source: Notice d'information NCA-Rouiba 2013.p13

المطلب الثالث: طريقة القيمة الاقتصادية المضافة وطريقة Bates

1- طريقة القيمة الاقتصادية المضافة: تحدد في هذه الطريقة قيمة الشركة بخصم التدفقات القيمة

الاقتصادية المضافة على أساس التكلفة المتوسطة المرجحة رأس مال والتي تضاف إليها قيمة

الموجودات الاقتصادية في بداية الفترة.

حيث يتم حساب EVA على أنه الفرق في الربحية الناتجة عن الأصل الاقتصادي (ROCE) وبتكلفة تمويل هذا الأصل (WACC).

المعلومات المقدمة مأخوذة من إشعار معلومات NCA-Rouiba الذي يشار فيه إلى هذه الطريقة على أنها طريقة القيمة المضافة للسوق (MVA).

الجدول (4-28): القيمة الاقتصادية المضافة (بآلاف الدينانير)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول الاقتصادية	3752282	3838192	3738624	3490064	3189921
ROCE	9.44	11.49	14.73	17.89	20.47
WACC	11.8	11.8	11.8	11.8	11.8
EVA	-86 784	-10 273	111 208	214 074	278 153
معامل التحيين 11,8	0.89481607	0.80069398	0.71648011	0.64111366	0.57734449
EVA المحينة	-77 655	-8 225	79 677	137 245	159 570
القيمة المتبقية الحالية					1 668 528

Source: Notice d'information NCA-Rouiba 2013.p.14.

قيمة المؤسسة وفق لطريقة القيمة المضافة السوقية MVA

مجموع القيم الحالية لـ EVA 290612.73 دج

القيمة المتبقية الحالية 1668 527,80

مجموع MVA 1 959 140,53

الأصول الاقتصادية لسنة 2012 2 952 403,94

الديون المالية الصافية 2012 1 180 693, 15

أصول ثابتة خارج الاستغلال 22 591,12

القيمة النظرية للأموال الخاصة 3 753 442, 45

إن تقييم أسهم NCA-Rouiba من قبل MVA هو 3.7 مليار دينار

2- طريقة باتيز BATES

حسب هذه الطريقة تقيم الشركة مع الأخذ في الاعتبار نمو الأرباح المستقبلية و حصة الأرباح القابلة للتوزيع. حيث تم استخدام المعلمات التالية:

- معدل توزيع الأرباح 33 %
- معدل نمو الأرباح بنسبة 24.7 % خلال الفترة 2012 - 2017
- يعتبر الخروج PER من 13x مناسباً بالنظر إلى الأفق المتصور والطبيعة الشركة.

الجدول رقم (4-29) يوضح تقييم للشركة بطريقة Bates

PER de sortie	13,0
Coût des fonds propres	18,1%
Croissance des Bénéfices (2012-2017)	24,7%
A	0,8
B	4,5
Taux de distribution des dividendes	33,0%
PE 2012	19,0
Valeur des Fonds Propres	3 564 396

Source: Notice d'information NCA-Rouiba 2013.p17

حسب الطريقة Bates فإن قيمة أسهم شركة NCA-Rouiba تقدر بـ 3.6 مليار دينار والاختبارات من الحساسية تظهر أن هذه القيمة قد تتراوح بين 3.0 مليار دينار و 4.2 مليار دينار حسب خروج PER وتكلفة الأموال المختارة.

إن القيمة المتوسطة للشركة حسب الطرق الأربعة السابقة حددت بمبلغ 3917519080,35 دينار جزائري، أما قيمة السهم الواحد 461,32 دج

الجدول رقم (4-30) يوضح القيمة المتوسطة للشركة

Valorisation	
CASH FLOWS DISPONIBLES ACTUALISES	4 515 011
MARKET VALUE ADDED	3 753 442
METHODE PATRIMONIALE	3 837 226
BATES	3 564 396
Moyenne	3 917 519

Source: Notice d'information NCA-Rouiba 2013.p18

إن الغرض من عملية تقييم شركة رويبة هو الإدراج في بورصة الجزائر، حيث تم تحديد سعر السهم بـ 461,32 دج، أما حصيلة عرض الأسهم بلغت حوالي 849,195,200 دينار من عرض 2,122,988 سهم بسعر 400 دينار .

يمكن القول أن مساهمة النظام المحاسبي المالي في عملية التقييم تتمثل في المعلومات المالية في القوائم المقدمة المعدة على أساس مبادئ محاسبية متعارف عنها، كما أن اعتماد التكلفة التاريخية تزيد من موثوقية هذه

المعلومات، وأن عملية إعادة التقييم من شأنها المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي تزيد من مصداقية، وعلى اعتبار عملية التقييم تعتمد على التوقعات المستقبلية وما تحققه المؤسسة من منافع اقتصادية يعبر عنها بالتدفقات النقدية ولتي يتم تحيينها على أساس تاريخ إجراء عملية التقييم. فإن النظام المحاسبي ينص على اعتماد القيمة النفعية (القيمة المحينة)، كما أن طريقة عرض القوائم المالية تساهم في إعداد تنبؤات مستقبلية عند إعداد خطة العمل لعملية التقييم.

خلاصة الفصل :

تعرضنا في هذا الفصل إلى تحليل القوائم المالية في شركة روية للعصائر للسنوات 2011-2012-2013 وذلك باستخدام المؤشرات المالية والنسب المالية المختلفة للوقوف على الحالة المالية للمؤسسة، وعلى اعتبار أن الشركة بدأت في تطبيق النظام المحاسبي المالي بداية سنة 2010. وعليه فإن قوائمها المالية هي معدة وفق هذا النظام. فهي توفر معلومات مالية تساعد المحلل المالي على تشخيص المؤسسة دون الحاجة إلى إجراء تعديلات عليها، كما تسمح بإجراء مقارنات بين المؤسسة وأخرى أو معرفة اتجاه تطور هذه العناصر خلال عدة سنوات.

إن اعتماد النظام المحاسبي المالي على التكلفة التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية مما يزيد من مصداقية هذه المعلومات. إلا أنه يسمح في بعض الحالات باستخدام أساليب أخرى للقياس في حالة وجود مؤشر لانخفاض قيمة أصلا ما، بإعادة تقييمه بأسلوب التكلفة الجارية والقيمة النفعية (القيمة المحينة). وهو ما يخدم أكثر عملية التقييم المالي من سواء كان ذلك باستخدام طريقة الذمة المالية لكونها تركز على قيمة ممتلكات المؤسسة، كما أن قائمي التدفقات النقدية و جدول حسابات النتائج تعطي صورة أحسن لقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، المالية) والتي على أساسها توضع التقديرات المستقبلية .

الخاتمة

الخاتمة:

تناولت هذه الأطروحة موضوع اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في (هل تؤثر المعلومة المالية الواردة في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على عملية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية).

للإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي في إطاره التصوري والمتضمن المفاهيم والمبادئ المحاسبية، وقواعد القياس وإعداد القوائم المالية، وعملية الإفصاح المحاسبية وإظهار أثر ذلك على عملية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التطرق إلى مختلف طرق التقييم المالي للمؤسسة سواء منها المعتمدة على القيم التاريخية للأصول (القيمة المحاسبية الصافية) أو الأصول المصححة والتي تعرف بمقاربة الذمة المالية، أو الطرق المعتمدة على التدفقات النقدية المستقبلية، الأرباح وتوزيعات الأرباح، ونسبة العائد إلى السعر، التدفقات النقدية المتاحة، واستنتاج طريقة التقييم التي تتناسب مع المعلومة التي يوفرها النظام المحاسبي المالي.

نتائج الدراسة:

من خلال قراءة النصوص النظام المحاسبي المالي ومختلف المواد الواردة في القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 جويلية سنة 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية، وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وبالنظر إلى موضوع البحث وجوانبه المختلفة المتعلقة بالقياس المحاسبي والتقييم المالي للمؤسسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن النظام المحاسبي المالي يتضمن مفاهيم جديدة تتعلق بتعريف عناصر الأصول والخصوم والأعباء و المنتجات تختلف على مفاهيم المخطط المحاسبي الوطني حيث اعتمد على المنافع الاقتصادية المستقبلية من حيث الزيادة أو النقصان، ويرجع ذلك إلى تبني بعض المعايير المحاسبية الدولية.

2- عنصر التحكم والسيطرة في هذه المنافع الاقتصادية مع إمكانية تقديرها بشكل موثوق به مما يزيد من مصداقية المعلومات.

3- تغليب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني نظرا لتحمل المخاطر وتحقيق المكاسب عن الأصول غير المملوك للمؤسسة.

- 4- الاعتراف بالعناصر المعنوية التي تحقق منافع اقتصادية والمتأنتية من عملية التطوير، وأما مصاريف فتعتبر مصاريف عادية.
- 5- تركز عملية تقييم العناصر المقيدة في الحسابات على أساس اتفاقية التكاليف التاريخية (تكلفة الشراء، تكلفة الإسهام، تكلفة التبادل، تكلفة الإنتاج).
- 6- عند حلول تاريخ الإقفال تقدر الحسابات في حالة وجود مؤشر يدل على انخفاض قيمة الأصل، فتستخدم القيمة الممكن تحصيلها بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية (المحينة).
- 7- يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن عملية إعادة التقييم في نهاية الدورة كأعباء والتي تؤدي إلى نقص قيمة الأصل مع إعادة حساب جدول الاهتلاك حسب القيمة المعترف بها بعد التقييم.
- 8- تم تحديد القيمة القابلة للاهلاك الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية، أما طريقة الاهتلاك المعتمدة هي الطريقة الخطية (الضريبية) كما يسمح بالطريقة المتناقصة ووحدات الإنتاج.
- 9- إن تطبيق عملية إعادة التقييم تستدعي وجود سوق نشط لتحديد القيمة العادلة للأصل المادي والمعنوي أو المالي حتى يعكس القيمة الحقيقية لأصول المؤسسة وبالتالي تحديد قيمة المؤسسة.
- 10- إن غياب السوق النشط في البيئة المحاسبية الجزائرية يشكل عائق يحول دون تقييم عناصر الأصول بالقيمة العادلة، وعليه فإن المقيم يعتمد خبراء مؤهلين في مجالات اختصاصاتهم.
- 11- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم التي جاء بها النظام المحاسبي والتي بدورها تساعد المؤسسة على معرفة التدفقات المتولدة عن مختلف الأنشطة (التشغيلية والمالية والاستثمارية) حيث تساعد القائمة في إعداد توقعات التدفقات المستقبلية والتي تعد من أهم الطرق المستخدمة في تقييم المؤسسة لكونها تعتمد على تحققه من مكاسب مستقبلا على أساس استمراريته وليس تصنيفيتها.
- 12- إن المعلومات المالية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية توفر خاصية الموثوقية والمصدقية هذا بالنسبة للأصول المتحصل عليها حديثا، أما الأصول القديمة فإن قيمتها لا تعكس القيم الحقيقية السوقية إلا أن عملية إعادة تقييمها تتطلب استخدام بدائل القياس كالقيمة العادلة وفي ظل ندرة واحتكار بعض العناصر وعدم وجود سوق نشط خاص بها، فإن إعادة تقييمها قد يكون مبالغ فيه مما يؤثر سلبا على قيمة المؤسسة.
- 13- رغم ما جاء به النظام المحاسبي من مفاهيم وقواعد التقييم للقوائم المالية كل هذا يساهم في توفير معلومات محاسبية مالية مفيدة لعملية التقييم المالي إلا أن واقع البيئة المحاسبة الجزائرية لا يحقق الشروط اللازمة لنجاح هذا النظام باعتباره موجه أكثر إلى المؤسسات المدرجة في البورصة والتي

تتنوع مصادر تمويلها، ولكن واقع البورصة الجزائرية لا يشجع على تنويع مصادر التمويل، لأن المصادر المتاحة هي القروض البنكية بأنواعها.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر جاءت نتيجة لإصلاحات اقتصادية متعددة وذلك نظرا لمتطلبات اقتصاد السوق والمنافسة حيث تبنى النظام المحاسبي المالي معايير المحاسبة الدولية لغرض إعداد قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية تلبي احتياجات مستخدميها باختلاف أغراضهم ، كما يهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي و تفعيل السوق المالي وتنويع مصادر التمويل.

الفرضية الثانية:

تعدد أساليب القياس المحاسبي يسمح بزيادة الموثوقية والملائمة في المعلومة المحاسبية إلا أن استخدامها مرتبط بالبيئة المحاسبية، والشخص القائم بعملية القياس المحاسبي ووضعية العناصر محل القياس ولقد سمح النظام المحاسبي باستخدام أساليب قياس متعددة وتتمثل في القيمة الاستبدالية والقيمة الحالية والقيمة القابلة للتحقيق، والقيمة المحينة، ولكن استخدامها مرتبط بوجود أسواق نشطة تساهم في عملية القياس والتقييم لمختلف عناصر القوائم المالية.

إن عملية القياس المحاسبي يجب أن تتم وفقا لمحددات الإثبات المحاسبي والاعتراف وفق البدائل المتاحة وصولا إلى القيمة العادلة في القياس حتى تكون المعلومات المثبتة تمثل بصدق الحدث المالي، وتمكن من التحقق من قيمته، وبخلو من أي تحيز في عملية القياس، مع الأخذ في الاعتبار مدى ملائمة المعلومات المقدمة وقابليتها للمقارنة من خلال تطبيق آليات الإفصاح وحدوده بما يحدث التوازن بين الكلفة والمنفعة، وخدمة المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية والمحافظة على مصلحة الإدارة والملاك.

الفرضية الثالثة:

عملية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية يعتمد بالدرجة الأولى على مصداقية و موثوقية المعلومة المحاسبية سواء كانت ماضية أو حاضرة أو تنبؤية، وخبرة المقيم المالي وبالدرجة الثانية على مقارنة التقييم المستخدمة ومدى ملائمتها مع الغرض من عملية التقييم، وحيث أن قيم عناصر القوائم المالية يتم إعدادها على أساس التكلفة التاريخية ولا تعكس القيم الحقيقية لهذه العناصر، ومع وجود بدائل أخرى للقياس أوجب ذلك إعادة تقييمها بالقيم الحقيقية ، وهو ما نص عليها النظام المحاسبي المالي من مبادئ

محاسبية تهدف إلى إنتاج معلومة ذات موثوقية ومصداقية وملائمة تلبي احتياجات مستخدميها، كما حث النظام المحاسبي المالي على الاستعانة بخبراء محترفين ومؤهلين لتقييم الأصول الثابتة.

الفرضية الرابعة:

تتمثل في مساهمة النظام المحاسبي المالي في عملية التقييم المالي من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية و إعطاء مفاهيم جديد لعناصر القوائم المالية وخاصة منها التي تحقق منافع اقتصادية مستقبلية وفي ظل تعدد أساليب القياس المحاسبي، مع توحيد القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى واعتماد قائمة التدفقات النقدية الجديدة. والتي تساعد على تحديد قيمة المؤسسة بمقاربة التدفقات النقدية وهي الطريق الأكثر استخدام في تقييم على القيم المحينة.

التوصيات:

- تشجيع المؤسسات على الدخول بورصة القيم وذلك من اجل رفع حجم السوق المالي وزيادة الأداء.
- يجب تحسين جودة المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية حتى يكون عملية التقييم تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة من حيث الأداء والقيمة.
- على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تركز على جانب التحليل المالي لتقييم أدائها بصفة دورية.
- محاولة استعمال طرق حديثة في التقييم والكفيلة بالوصول إلى القيمة الحقيقية والعادلة للموجودات من أجل تحسين جودة المعلومة التي ينتجها النظام المحاسبي المالي.
- إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية و إن المعلومات الإضافية تكون ضرورية لخدمة أصحاب الأموال وكيفية إدارتها وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة.
- ضرورة تكيف التشريع الجبائي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

المراجع

1- الكتب بالعربية

1. ابو الفتوح علي فضالة، المحاسبة بحوث وإجتهادات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1993.
2. أحمد محمد مصطفى المبيضين: تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة و موثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، جامعة آل البيت، الأردن، 2007.
3. أحمد محمد نور، المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً للمعايير المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
4. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
5. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، مصر 2005.
6. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، "منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
7. بحار حسنة، معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS)، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
8. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، بدون سنة.
9. بوعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
10. جمال الدين المرسللي، أحمد عبد الله ، الإدارة المالية :مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006.
11. حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000 .
12. حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة، عمان، 2007 .
13. رضوان حنان حلوه ، النموذج المحاسبي المعاصر إلى المعايير ، دار وائل للنشر و التوزيع عمان 2003
14. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
15. رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة عمان الأهلية، الطبعة الأولى، 2003.
16. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
17. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2008.
18. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الشارقة، 2008.
19. خالد محمد بني حمدان، وائل محمد إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، دار اليزوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009 .
20. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
21. خليل الدليمي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دارالثقافة للنشر والتوزيع 2005.

22. ريتشارد شرويد وآخرون؛ **تقييم المؤسسة** ، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي ؛دار المريخ؛السعودية؛ 2006 .
23. ريتشارد شرويد، وآخرون، " **نظرية المحاسبة** "، (ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي)، دار المريخ، الرياض، 2006
24. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، " **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2008.
25. زينب حسن عوض الله، وآخرون، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 .
26. سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
27. سعد غالب ياسين، **الإدارة الإستراتيجية**، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
28. السيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2009.
29. طارق حماد عبد العال، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
30. طارق عبد العال حماد - **التقييم وإعادة هيكلة الشركات تحديد قيمة المنشأة** - الدار الجامعية الإسكندرية - 2008 .
31. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 .
32. طارق عبد العال حماد، **التقييم تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
33. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990 .
34. عبد الحي مرعي و محمد عباس بدوي، " **مقدمة في أصول المحاسبة المالية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
35. عبد الحي مرعي وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 .
36. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، ط2، الجزائر، 2011.
37. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، ط1، الجزائر، 2011،
38. عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
39. عبد المرعي وآخرون، "أصول القياس والاتصال المحاسبي"، دار النهضة العربية، لبنان، 1988،
40. عدنان تايه النعيمي وأرشيد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي**، دار اليازوري العلمية عمان، 2008
41. علاوي لخضر، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي الجديد SCF**،
42. عوض خلف العيساوي، **الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الإسلامية** ، الطبعة الأولى، دار دجلة عمان، الأردن، 2007 .
43. فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2010.
44. فيصل محمود الشوروة، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، أسس النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008.
45. قرشي يوسف، ساسي الياس ، **التسيير المالي - الإدارة المالية**، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

46. كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
47. مأمون حمدان، حسين القاضي، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2011.
48. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
49. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005
50. محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثالثة، 2006 .
51. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ،
52. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، والإفصاح، دار وائل، عمان، ط2، 2008 .
53. مفلح محمد عقل مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ،مكتبة المجتمع العربي 2006 .234
54. مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية :مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006 .
55. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ،ج1 ، دار المحمدية العامة:الجزائر، 2001 ،
56. نعمة عباس خضير الخفاجي، الإدارة الإستراتيجية :المداخل والمفاهيم والعمليات، مكتبة دار الثقافة، الأردن ، عمان، 2010 .
57. هاشم أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية-محاسبة التكاليف الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 2000 .
58. هوام جمعة :تقنيات المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزء الأول ،طبعة ثانية ، الجزائر 2000
59. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات أكاديمية العربية في الدانمارك، 2007
60. وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
61. محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثالثة، 2006.
62. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي 2006.
63. منير شاكر محمد و آخرون، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر. الأردن، الطبعة الثانية، 2005 .
64. مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية :مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006 .
65. نعمة عباس خضير الخفاجي، الإدارة الإستراتيجية :المداخل والمفاهيم والعمليات، مكتبة دار الثقافة، الأردن ، عمان، 2010 .

2-المؤتمرات والملتقيات

1. الجيلالي بلواضح فاتح ، مداخلة بعنوان دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي المؤتمر الدولي الأول . المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية - جامعة المسيلة، الجزائر أيام 04-05 ديسمبر 2012.
2. دبون عبد القادر وسوسي هوارى مداخلة بعنوان أهمية قياس قيمة الأصول المعنوية في ظل اقتصاد المعرفة. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقة، 08-09 مارس 2005 .
3. صديقي مسعودي التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود؛ مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الدولي الجديد؛ 17-18 جانفي 2010 ؛ معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ؛المركز الجامعي الوادي؛ الجزائر.
4. عامر احمد، جميلة احسن، التسيير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجيات التنافسية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول :المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 08-09 نوفمبر 2010 .
5. عامر احمد، جميلة احسن، التسيير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجيات التنافسية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول :المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 08-09 نوفمبر . 2010.
6. عمورة جمال، المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها. الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-18 جانفي 2010 ، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.
7. ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني-دراسة مقارنة -الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، يومي 17-18 جانفي 2010 ، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.
8. لعربي محمد، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (التثبيات)، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليةIAS-IFRS، جامعة البليدة،13-15 اكتوبر 2009.
9. حميدات حمعة، بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، مداخلة، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و 06 ماي 2013.

10. العمري جويمة؛ الوثائق والمعلومات من اجل رؤية حول وضعية المؤسسة؛ مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول التطبيق العملي للتشخيص وتقييم المؤسسة؛ 12-13/01/2008 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة سطيف؛ الجزائر.

3-المجلات والدوريات

1. عمورة جمال ،قبايلي محمد، عقود الإنشاء حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 (IAS11) والنظام المحاسبي المالي الجزائري مجلة" الأبحاث الاقتصادية "الجامعة البليدة - 2 العدد 13 (21 ديسمبر 2015).
2. شبلي ،عبد المحسن توفيق" ,استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية , "مجلة العلوم الاقتصادية، 2009.
3. هوارى سويبي ، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة،مجلة الباحث عدد 2010،07
4. معاليم سعاد، بوحفص سميحة ،إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة)،مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد30، 2017.
5. خضير مجيد علاوي القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة-بالتطبيق على شركة بغداد لانتاج المواد الإنشائية - مساهمة مختلطة، مجلة بابل العلوم الإنسانية المجلد 22 ، العدد 06، سنة 2014 .

4- القوانين، المراسيم، الأوامر، القرارات:

- 1_ الجريدة الرسمية، الأمر المتضمن مهنة المحاسب والخبير المحاسب، العدد 107، الجزائر، 1971.
- 2_ الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 96-318 يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة الصادر في 1996/09/25، العدد 56، الجزائر، 1996.
- 3_ الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، 2007.
- 4_ الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبق على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، العدد 19، الجزائر، 2009.
- 5_ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 27، الجزائر، 2008.
- 6_ الجريدة الرسمية، القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 2009.
- 7_ القانون التجاري الجزائري، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر، 2007.

5- الأطروحات والرسائل

هواري سويسي ، تقييم المؤسسة ودورها في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر ، أطروحة دكتوراه علوم
التسيير ، جامعة الجزائر 2008.

6- مراجع باللغة الأجنبية

1. A.KADDOURI, A.MIMECHE, **Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**, ENAG édition, Alger, 2009.
2. Akim.A Tairou, **Analyse et décisions financières**, L'Harmattan, Paris, 2007.
3. Albert Corhay, Mapapa Mbangala, **Fondements de gestion financière: Manuel et applications**, les édition de l'université de liège, liège, 2007.
4. Bernard COLASSE, **Comptabilité générale**, Economica, 5^e édition, Paris, 1996.
5. Bernard ESNAULT, **Comptabilité financière**, 3^{ème} édition, Economica, 2001
6. Bernard Raffournier, **Les Normes Comptables Internationales (IFRS)**, Economica, Paris, 4e édition, 2010.
7. Brilman J et Maire. C., **Manuel d'évaluation des entreprises**, Les éditions d'organisation, Paris, 1993.
8. CHAPELLE DE Philippe, "l'Evaluation des entreprises", édition Economica, Paris, 3em éd, 2007.
9. CHOINEL Alain, **Introduction à l'Ingénierie Financière**, édition la Revue Banque, Paris, 1991.
10. Christian Hoarau, **Tableaux de financement et de flux**, Encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica, Paris (2000).
11. Conso P. et Hemici F., **Gestion financière de l'entreprise**, 9e édition, Dunod, Paris, 1999.
12. Cyrille Mandou, Beysül Aytaç, **Comptabilité générale de l'entreprise : instruments et procédures**, De Boeck, Bruxelles, 2008.
13. Cyrille Mandou, Beysül Aytaç, **Comptabilité générale de l'entreprise : instruments et procédures**, De Boeck, Bruxelles, 2008.
14. Fabienne Guerra, **Comptabilité managériale : l'utilisation du système d'information comptable**, De Boeck, Bruxelles, 2004.
15. Frédéric Lordon, **la création de la valeur comme rhétorique et comme pratique**, CNRSCEPRE MAP, paris, 2000.
16. Glais Michel, **Le diagnostic financier de l'entreprise**, 2eme édition, Ed economica, Paris, 1986.
17. Hubert de la bruslerie **Analyse financière information financière diagnostic Evaluation** dunod paris 2014.
18. Hubert Tondeur, **Détermination des unités génératrices de trésorerie selon la norme IAS 36**, *Revue Française de comptabilité*, France, Mai 2003.
19. Jean Brilman et Claude Maire, **Manuel d'évaluation des entreprises**, LES Editions d'Organisation Paris, 1993.
20. Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, **Normes IFRS et PME**, Edition DUNOD, 2004.
21. Khemissi Chiha, **Gestion et stratégie financière**, 1ere édition, Houma, Alger, 2005.

22. Khemissi Chiha, Gestion et stratégie financière, 1ere édition, Houma, Alger, 2005.
23. LA BRUSLERIE, H. Analyse financière : Information financière, évaluation, diagnostic. 5ème édition. Paris : DUNORD, 2014.
24. MAUGUIERE Henri, l'Evaluation des Entreprises Non Cotées, édition Dunod, Paris, 1990.
25. Michel CAPRON, **La comptabilité en perspective**, Editions la découverte, Paris, 1993.
26. Pascal Barneto, : application aux états financiers, 2 Edition dunod paris (2008).
27. Patrice VIZZAVONA, "Pratique de gestion, Tome 3 : Evaluation des entreprise", édition BERTI, Tipaza, 1990.
28. Philippe RAIMBOURG, **Comptabilité générale**, 4^e édition, BREL, Pris. 2006
29. Pierre SCHEVIN, **Dépréciation d'un GoodWil : les nouvelles règles IAS/IFRS**, *Revue Française de comptabilité*, France, Novembre 2005.
30. Robert OBERT, **Pratique des normes IFRS**, Dunod, 5^{ème} édition, Paris, 2013.
31. Saci djelloul, comptabilité d'entreprise et système économique, expérience algérienne, OPU, 1991.
32. Simon PARIENTE, « Analyse financière et évaluation d'entreprise, méthodologie-diagnostic prix d'offre », Pearson France, 2013.
33. Simon Parienté, Analyse Financière et évaluation d'entreprises, édition Pearson Education, Paris, 2006.
34. Tchemeni Emmanuel, "Evaluation des entreprise", édition Economica, Paris, 1993

الملاحق

الملحق رقم: 01

الملاحق رقم () : نموذج عن الميزانية الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية فارق الاقتناء Good will الأصول الثابتة المعنوية الأصول الثابتة العينية الأصول الثابتة في شكل امتياز الأصول الثابتة الجاري إنجازها الأصول الثابتة المالية الأصول الثابتة المالية الأخرى ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية محزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الخصوم	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال المكتتب غير المستدعى العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة الاحتياطيات فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة السنة المالية		
المجموع 1		
الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مؤناتها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		
الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية (3)		
مجموع عام للخصوم		

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير محزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
			أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج *
			و منها حصة ذوي الأقلية* حصة المجمع*

* لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة.

الملحق رقم 03: حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية* النتيجة الصافية للمجموع المدمج* منها حصة ذوي الأقلية* حصة المجمع*

* لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة.

نموذج عن جدول تدفقات الخزينة الملحق رقم: 04

الطريقة الم السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

الملحق رقم: 05 الطريقة المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تنبيئات تحصيلات التنازل عن تنبيئات تأثير تغيرات محيط الإدماج *
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية *
			تغير أموال الخزينة

* لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة.

نموذج عن جدول تغير الأموال الخاصة الملحق رقم: 06

ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
					- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الأصول الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية
الرصيد في 31 ديسمبر N-1					
					- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الأصول الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية
الرصيد في 31 ديسمبر N					

الملحق رقم () : نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق ١

أ- تطور الأصول الثابتة والأصول المالية غير جارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
- الأصول الثابتة المعنوية. - الأصول الثابتة العينية. - المساهمات. - أصول مالية أخرى غير جارية.					

* يسمح عمود الملاحظة ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص (تغيرات ناتجة عن تجميع المؤسسات، طريقة التقييم...)

* عمود (زيادة في السنة المالية) يمكن تجزئته إلى اقتناءات و إنشاءات، أما عمود (الانخفاض) فيمكن تجزئته إلى عمليات بيع أو انفصال و عمليات الوضع خارج الخدمة.

ب- جدول الاهتلاكات:

الفصول و الأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر خارجة	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
- Good Will - الأصول الثابتة المعنوية. - الأصول الثابتة العينية. - المساهمات. - أصول مالية أخرى غير جارية.					

* يسمح عمود الملاحظات بتبيان طريق الإحالة، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق و التي تخص عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الإهلاك المستعملة، تعديل نسب الإهلاك ...

ج- جدول خسائر القيمة في الأصول الثابتة والأصول المالية غير جارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
- Good Will - الأصول الثابتة المعنوية. - الأصول الثابتة العينية. - المساهمات. - أصول مالية أخرى غير جارية.					

د- جدول المساهمات (فروع ومؤسسات مشاركة):

الفروع والمؤسسات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
- الفروع - المؤسسة أ - المؤسسة ب - المؤسسات المشاركة - المؤسسة 1 - المؤسسة 2								

الملحق رقم 08: هـ جدول المؤونات

الفصول و الأقسام	ملاحظات	مؤونات مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	مؤونات مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية. - مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة. - مؤونات للضرائب - مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية. - مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة - مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين - مؤونات للضرائب					
المجموع					

و- كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية:

الفصول و الأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة - القروض - الزبائن - الضرائب - المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون - الإقتراضات - ديون أخرى - الموردون - الضرائب - الدائنون الآخرون					
المجموع					

الملحق رقم 09: ميزانية 2011-2012

NCA ROUBA SPA

ETATS FINANCIERS AU 31.12.2012

BILAN ACTIF

ACTIF	2012 NET	2011 NET
ACTIF NON COURANT		
immobilisations incorporelles	20 952 898	23 500 890
immobilisations corporelles	2 384 759 181	1 997 788 403
Terrains	398 571 250	398 571 250
Bâtiments	312 422 769	279 168 171
Autres immobilisations corporelles	1 596 060 027	1 265 193 699
Immobilisations en concession	-	-
Immobilisations encours	77 705 136	54 855 283
Immobilisations financières	34 976 096	28 018 769
Autres participations et créances rattachées	-	-
Autres titres immobilisés	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	5 010 000	4 260 000
Impôts différés actif	29 966 096	23 758 769
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 440 688 175	2 049 308 061
ACTIF COURANT		
Stocks et encours	907 407 607	847 513 861
Créances et emplois assimilés	1 063 842 011	902 947 926
Clients	680 918 960	560 133 650
Autres débiteurs	162 783 364	206 505 495
Impôts et assimilés	187 775 815	109 007 358
Autres créances et emplois assimilés	32 363 872	27 301 424
Disponibilités et assimilés	182 861 752	260 126 767
Placements et autres actifs courants	-	-
Trésorerie	182 861 752	260 126 767
TOTAL ACTIF COURANT	2 154 111 370	2 010 588 554
TOTAL GENERAL ACTIF	4 594 799 546	4 059 896 615

NCA ROUIBA SPA

ETATS FINANCIERS AU 31.12.2012

BILAN PASSIF

PASSIF	31.12.2012	31.12.2011
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	849 195 000	849 195 000
Capital non appelé	-	-
Primes et réserves	564 163 334	436 121 393
Ecart de réévaluation	-	-
Résultat net	168 602 699	188 041 941
Autres capitaux propres	3 511 463	3 511 463
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	1 585 472 496	1 476 869 797
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	708 679 792	750 612 577
Impôts (différés et provisionnés)	-	-
Autres dettes non courantes	-	-
Provisions et produits constatés d'avance	120 141 415	100 304 067
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS	828 821 207	850 916 643
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 121 817 918	1 082 079 841
Impôts (différés et provisionnés)	171 100 746	166 185 048
Autres dettes non courantes	386 695 528	353 181 061
Trésorerie passif	500 891 650	130 664 225
TOTAL PASSIFS COURANTS	2 180 505 842	1 732 110 175
TOTAL GENERAL PASSIF	4 594 799 546	4 059 896 615

الملحق رقم 10 ميزانية 2012-2013

NCA-ROUIBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2013

BILAN ARRETE AU 31.12.2013
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

ACTIF	NOTE	2013 BRUT	2013AMO&PROV	2013 NET	2012 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	43 778 891	23 647 482	20 131 409	20 952 898
Immobilisations corporelles	4.2	4 753 169 011	1 623 217 678	3 129 951 333	2 384 759 181
Terrains		398 571 250	0	398 571 250	398 571 250
Bâtiments		447 994 117	100 161 465	347 832 652	312 422 769
Autres immobilisations corporelles		3 760 501 126	1 523 056 213	2 237 444 913	1 596 060 027
Immobilisations en concession		0	0	0	0
Immobilisations encours		146 102 518	0	146 102 518	77 705 136
Immobilisations financières	4.3	40 855 673	0	40 855 673	34 976 096
Autres participations et créances rattachées		0	0	0	0
Autres titres immobilisés		0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 060 000	0	3 060 000	5 010 000
Impôts différés actif		37 795 673	0	37 795 673	29 966 096
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 837 803 574	1 646 865 160	3 190 938 414	2 440 688 175
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	1 122 849 330	63 236 578	1 059 612 751	907 407 607
Créances et emplois assimilés		1 195 373 445	137 705 358	1 057 668 087	1 063 842 011
Clients	4.5	928 052 214	137 705 358	790 346 856	680 918 960
Autres débiteurs	4.6	172 860 498	0	172 860 498	162 783 364
Impôts et assimilés	4.7	70 429 485	0	70 429 485	187 775 815
Autres créances et emplois assimilés	4.8	24 031 248	0	24 031 248	32 363 872
Disponibilités et assimilés		174 363 692	0	174 363 692	182 861 752
Placements et autres actifs financiers courants		4 788 000	0	4 788 000	0
Trésorerie	4.9	169 575 692	0	169 575 692	182 861 752
TOTAL ACTIF COURANT		2 492 586 467	200 941 936	2 291 644 531	2 154 111 370
TOTAL GENERAL ACTIF		7 330 390 041	1 847 807 097	5 482 582 945	4 594 799 546

NCA-ROUTEA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2013



BILAN ARRETE AU 31.12.2013
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2013	31.12.2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		676 833 846	564 163 334
Ecart de réévaluation		-	-
Résultat net		228 869 539	168 602 699
Autres capitaux propres		-	3 511 463
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	1 754 898 385	1 585 472 496
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	1 494 706 743	708 679 792
Impôts (différés et provisionnés)		3 645 260	-
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	8 224 687	120 141 415
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		1 506 576 690	828 821 207
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	1 334 090 677	1 121 817 918
Impôts	5.5	172 217 368	171 100 746
Autres dettes	5.6	516 970 256	386 695 528
Trésorerie passif	5.7	197 829 568	500 891 650
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 221 107 869	2 180 505 842
TOTAL GENERAL PASSIF		5 482 582 945	4 594 799 546

الملحق رقم 11: حسابات النتائج 2013-2012

NCA-ROUBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2013



COMPTE DE RESULTATS PERIODE DU 01.01.2013 AU 31.12.2013

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NO TE	31.12.2013	31.12.2012
Chiffre d'affaires	6.1	6 032 294 441	5 669 817 158
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	14 308 722	166 304 084
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 046 603 162	5 836 321 243
Achats consommés	6.3	(3 362 949 876)	(3 616 401 032)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(949 581 759)	(828 514 468)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(4 512 531 635)	(4 444 915 500)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 534 071 527	1 391 405 743
Charges de personnel	6.5	(640 731 682)	(328 316 636)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(115 074 294)	(91 210 592)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		778 465 551	771 658 493
Autres produits opérationnels	6.7	7 606 478	30 643 564
Autres charges opérationnelles	6.8	(127 108 544)	(143 668 097)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(337 623 594)	(360 894 729)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		61 279 430	29 397 896
RESULTAT OPERATIONNEL		382 619 322	336 137 127
Produits financiers	6.10	22 103 744	15 091 358
Charges financières	6.11	(114 208 627)	(113 076 392)
RESULTAT FINANCIER		(92 104 883)	(97 965 034)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		290 514 438	238 152 093
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		(65 829 216)	(75 716 721)
Impôts différés sur résultats ordinaires		4 184 316	6 207 327
Total des produits des activités ordinaires		6 137 792 814	5 920 454 061
Total des charges des activités ordinaires		(5 908 923 276)	(5 751 811 362)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		228 869 539	168 602 699
Eléments extraordinaires (produits)		-	-
Eléments extraordinaires (charges)		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		228 869 539	168 602 699

الملحق رقم 12: حسابات النتائج 2012-2011

NCA ROUIBA SPA

ETATS FINANCIERS AU 31.12.2012

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	31.12.2012	31.12.2011
Chiffre d'affaires	5 669 817 158	4 633 430 606
Variation stocks produits finis et en-cours	166 504 084	146 599 359
Production immobilisée	-	-
Subventions d'exploitation	-	3 813 000
PRODUCTION DE L'EXERCICE	5 836 321 243	4 783 842 965
Achats consommés	- 3 616 401 032	- 2 924 653 309
Services extérieurs et autres consommations	- 828 514 468	- 645 701 377
CONSOMMATION DE L'EXERCICE	- 4 444 915 500	- 3 570 354 685
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	1 391 405 743	1 213 488 280
Charges de personnel	- 528 526 658	- 464 579 277
Impôts taxes et versements assimilés	- 91 220 592	- 74 424 967
EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION	771 658 493	674 484 036
Autres produits opérationnels	39 643 564	5 011 701
Autres charges opérationnelles	- 143 668 097	- 48 790 885
Dotations aux amortissements et aux provisions	- 360 894 729	- 305 110 579
Reprise sur perte de valeur et provisions	29 397 896	36 396 830
RESULTAT OPERATIONNEL	336 137 127	361 991 104
produits financiers	15 091 358	13 214 458
Charges financières	- 113 076 392	- 109 221 283
RESULTAT FINANCIER	- 97 985 034	- 96 006 825
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	238 152 093	265 984 278
Impôts exigibles sur résultat ordinaires	- 75 756 721	- 90 393 287
Impôts différés sur résultats ordinaires	6 207 327	12 450 950
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	5 920 454 061	4 838 465 955
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 5 751 851 362	- 4 650 424 014
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	168 602 699	188 041 941
Eléments extraordinaires (produits)	-	-
Eléments extraordinaires (charges)	-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	168 602 699	188 041 941

الملحق رقم 13 : جدول تدفقات الخزينة 2011-2012

NCA ROUIBA SPA

ETATS FINANCIERS AU 31.12.2012

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

DESIGNATION	31.12.2012	31.12.2011
RESULTAT NET	168 602 699	188 041 941
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	233 084 672	235 733 677
Variation des impôts différés	98 412 160	-
variation des stocks	- 6 207 327	- 12 450 950
Variation des clients et autres créances	- 130 603 510	- 323 627 915
Variation des fournisseurs et autres dettes	- 140 030 145	- 301 041 981
Plus ou moins value de cessions nettes d'immobilisations	35 364 539	345 246 819
FLUX DE TRESORERIE GENERES PAR L'ACTIVITE (A)	252 546 048	130 201 591
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES OPERATIONS D'INVESTISSEMENT		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	- 621 995 474	- 579 208 252
Encaissement sur cession d'immobilisations	6 077 040	1 700 000
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	- 750 000	26 260 339
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-	-
FLUX DE TRESORERIE GENERES PAR L'ACTIVITE (B)	- 616 668 434	- 551 247 913
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES OPERATIONS DE FINANCEMENT		
Dividendes versés aux actionnaires	- 54 982 261	- 39 169 047
Augmentation du capital en numéraire	-	-
Encaissements des subventions d'investissements	-	8 398 667
Emission d'emprunts	91 963 453	374 114 905
Remboursement d'emprunts	- 120 351 246	- 139 438 501
FLUX DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT ©	- 83 370 054	203 906 024
VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)	- 447 492 440	- 217 140 298
TRESORERIE AU DEBUT DE L'EXERCICE	129 462 542	346 602 841
TRESORERIE A LA CLOTURE DE L'EXERCICE	- 318 029 897	129 462 542
VARIATION DE TRESORERIE	- 447 492 440	- 217 140 298

الملحق رقم 14 : جدول تدفقات الخزينة 2012-2013

NCA-ROUBA SPA		ETATS FINANCIERS 31.12.2013			
TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE PERIODE DU 01.01.2013 AU 31.12.2013					
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS					
	NOTE	31.12.2013	31.12.2012		
Flux de trésorerie provenant des activité opérationnelles					
Résultat net		228 869 539	168 602 699		
Ajustement pour :					
* Amortissements immobilisations	7.1	330 436 106	233 084 672		
* Autres Amortissements et provisions		(162 468 980)	98 412 160		
* Variation des impôts différés		(4 184 316)	(6 207 327)		
* variation des Stocks	7.2	(98 424 742)	(130 603 510)		
* Variation des clients et autres créances	7.3	22 732 621	(140 030 145)		
* Variation des Fournisseurs et autres dettes	7.4	248 927 286	35 364 539		
* Plus ou moins values de cession nettes d'immobilisations		(683 675)	(6 077 040)		
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)		565 223 837	238 546 048		
Flux de trésorerie provenant des opération d'investissement					
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	7.5	(1 103 629 047)	(621 995 474)		
Encaissement sur cession d'immobilisations		683 675	6 077 040		
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	7.6	1 950 000			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-	(750 000)		
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)		(1 100 995 372)	(616 668 434)		
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement					
Dividendes versés aux actionnaires		(79 794 384)	(54 982 261)		
Augmentation du capital en numéraire		-	-		
Encaissements des subventions d'investissement	7.7	-	-		
Emission d'emprunts	7.8	1 058 164 542	91 963 453		
Remboursements d'emprunts	7.9	(152 822 601)	(120 351 246)		
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)		825 547 557	(83 370 054)		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		289 776 022	(447 492 440)		
Trésorerie au début de l'exercice		(318 029 897)	129 462 542		
Trésorerie à la clôture de l'exercice		(28 253 875)	(318 029 897)		
Variation de trésorerie		289 776 022	(447 492 440)		

الملحق رقم: 15



Notice d'Information NCA-Rouiba spa



Société Par Actions au capital social de 849 195 000 DA

Offre Publique de vente :

- Nombre d'actions mises en vente : 2 122 988 actions
- Prix de vente : 400 DA l'action
- Période de l'offre : du 07 au 25 Avril 2013

Intermédiaire en Opérations de Bourse - chef de file



BNP PARIBAS
El Djazaïr

Organismes bancaires chargés de la collecte des ordres



BNP PARIBAS
El Djazaïr



BNA



CNEP
Banque



BFA

بنك الزراعة والتنمية الريفية
Banque de l'Agriculture
et du Développement Rural



بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DÉVELOPPEMENT LOCAL



الائتمار الشعبي الجزائري
CRÉDIT POPULAIRE D'ALGERIE



SOCIÉTÉ GÉNÉRALE
ALGERIE

Visa COSOB n° 2013/ 01 du 06 fevrier 2013



الملحق رقم: 16

TABLEAU NUMERO 69 : TABLEAU DES HYPOTHESES DES FLUX DE TRESORERIE (En milliers de dinars)

	2013 (b)	2014	2015	2016	2017
Flux d'exploitation	645 766	728 503	865 134	968 123	1 040 634
Résultat net	271 208	337 691	456 531	543 164	583 729
amortissements	377 670	386 615	393 911	403 402	411 014
provisions	68 905	76 723	84 034	91 399	96 764
variations BFR	72 018	72 525	69 343	69 841	50 871
Flux d'investissement	-1 105 531	-400 000	-225 000	-85 000	-60 000
Investissements foncier & infrastructure	86 000	150 000	0	0	0
Investissements industriels	857 390	200 000	0	0	0
Investissements en système d'information	33 131	0	20 000	0	0
Investissements en hygiène sécurité et environnement	48 350	0	0	30 000	0
Investissements logistique	51 920	0	150 000	0	0
Investissements de maintien	28 740	50 000	55 000	55 000	60 000
Flux de financement	685 342	-281 717	-534 937	-487 382	-511 260
Augmentation de capital	0	0	0	0	0
distribution de dividendes ordinaire	64 649	90 403	112 564	152 177	181 055
Nouveaux CMT	1 019 000	0	-203 800	-203 800	-203 800
Encaissement	1 019 000	0	0	0	0
Décaissement	0	0	203 800	203 800	203 800
Remboursement autres dettes non courantes	135 112	0	0	0	0
Remboursement des anciens CMT	133 896	191 314	218 573	131 405	126 405
Flux de trésorerie de la période	225 577	46 787	105 197	395 741	469 375
Trésorerie de début de période	-255 478	-29 901	16 885	122 082	517 823
Trésorerie de fin de période	-29 901	16 885	122 082	517 823	987 198

الملحق رقم: 17

TABLEAU NUMERO 67 : TABLEAU DES HYPOTHESES DU BESOIN EN FONDS DE ROULEMENT

Besoin en Fonds de Roulement	2 009	2 010	2 011	2012 (e)	2013 (b)	2 014	2 015	2 016	2 017
Stock matières premières	216 606	403 403	619 232	539 524	690 289	773 385	846 922	921 026	975 026
Stock produits fabriqués	68 220	91 257	228 282	368 701	287 104	319 679	350 142	380 827	403 181
Clients	379 181	396 378	498 896	617 160	744 426	828 890	907 876	987 441	1 045 402
Fournisseurs	545 509	573 145	763 587	839 300	942 245	1 055 670	1 156 048	1 257 201	1 330 911
Autres Actifs	28 770	38 712	160 227	253 363	305 610	340 285	372 711	405 375	429 170
Autres Passifs	153 877	221 334	323 471	357 005	430 624	479 483	525 174	571 199	604 728
BFR en Milliers de Dinars	-6 610	135 272	419 580	582 543	654 561	727 086	796 428	866 270	917 141
Variation du BFR	-14 954	126 928	411 236	574 199	646 217	718 742	788 084	857 926	908 797
Stock matières premières en jours d'achat HT	47	60	73	55	60	60	60	60	60
Stock produits fabriqués en jours du chiffre d'affaires HT	9	8	18	23	15	15	15	15	15
Clients en jours du chiffre d'affaires TTC	41	31	33	33	33	33	33	33	33
Fournisseurs en jours d'achat TTC	100	73	77	73	70	70	70	70	70
Autres Actifs en jours du chiffre d'affaires HT	4	3	12	16	16	16	16	16	16
Autres Passifs en jours du chiffre d'affaires HT	19	20	25	22	22	22	22	22	22
BFR en Jours du chiffre d'affaires HT	-1	12	33	37	34	34	34	34	34

Les hypothèses de calcul du besoin en fonds de roulement ont été arrêtées de manière prudente, notamment pour les postes clients et fournisseurs.

الملحق رقم: 18

TABLEAU NUMERO 68 : TABLEAUX DES HYPOTHESES D'INVESTISSEMENT (En milliers de dinars)

Désignation	2013	2014	2015	2016	2017	Total
Investissements fonciers, infrastructure et ameublement	86 000	150 000	0	0	0	236 000
Investissements industriels	857 390	200 000	0	0	0	1 057 390
Investissements en système d'information	33 131	0	20 000	0	0	53 131
Investissements en hygiène sécurité et environnement	48 350	0	0	30 000	0	78 350
Investissements logistique	51 920	0	150 000	0	0	201 920
Investissements de maintien	28 740	50 000	55 000	55 000	60 000	248 740
TOTAL	1 105 531	400 000	225 000	85 000	60 000	1 875 531

الملحق رقم: 19

TABLEAU NUMERO 71 : RATIOS FINANCIERS

	2009	2010	2011	2012 (e)	2013 (b)	2014	2015	2016	2017
Ratios									
Résultat Net/Chiffre d'affaires	3,93%	6,40%	4,06%	3,40%	3,94%	4,40%	5,43%	5,94%	6,03%
Résultat Net/Fonds Propres	11,04%	23,04%	14,59%	13,69%	17,54%	19,55%	23,39%	24,07%	22,29%
Return On Capital Employed (ROCE)*	11,26%	18,41%	14,16%	13,28%	12,13%	14,58%	18,18%	19,86%	19,94%
Dette Financière nette/EBITDA	0,64	0,50	1,18	1,53	1,97	1,49	0,85	0,21	-0,39
Structure Fonds propres/Dette Financière nette	83/17	82/18	66/34	59/41	66/34	57/43	71/29	91/9	100/0

*ROCE : EBIT/Capitaux permanents

La société NCA-Rouiba veillera à actualiser son business plan, à comparer les réalisations avec les prévisions périodiquement et à rendre ces informations publiques.

الملحق رقم: 20

TABLEAU NUMERO 66 : COMPTE D'EXPLOITATION PREVISIONNEL (En milliers de dinars)

Désignation	2 009	2010	2011	2012 (a)	2013 (b)	2014	2015	2016	2017
Chiffre d'affaires Net	2 854 916	3 996 346	4 630 836	5 712 501	6 890 400	7 672 299	8 403 397	9 139 858	9 676 353
Marge sur coûts matières	1 257 464	1 803 754	1 999 962	2 406 612	2 864 680	3 185 436	3 489 934	3 796 499	4 019 724
En % du CA	44,05%	45,14%	43,19%	42,13%	41,57%	41,52%	41,53%	41,54%	41,54%
Marge sur coûts variables	1 206 582	1 749 048	1 928 665	2 320 604	2 748 755	3 031 990	3 321 866	3 613 702	3 826 196
En % du CA	42,26%	43,77%	41,65%	40,62%	39,89%	39,52%	39,53%	39,54%	39,54%
Charges du personnel	357 208	413 511	464 579	531 296	658 652	726 001	798 023	876 164	957 740
Masse Fixe	290 944	348 123	403 163	473 384	548 404	603 245	663 569	729 926	802 919
Masse Variable	66 264	65 387	61 416	57 913	110 248	122 757	134 454	146 236	154 822
Services	435 637	610 994	682 996	827 329	1 010 440	1 070 242	1 113 011	1 195 546	1 262 081
Marketing	94 747	157 302	120 131	204 862	311 400	345 253	378 153	411 294	435 436
Transport et logistique	158 721	201 614	245 657	272 137	337 387	345 253	336 136	365 594	387 054
Assistance, consulting & formation	55 474	81 882	99 699	87 927	95 497	100 272	105 285	110 550	116 077
Entretien & réparation	74 245	121 013	143 885	183 745	188 615	198 046	207 948	218 346	229 263
Voyages, Déplacements, Hébergement, Restauration	38 174	31 419	46 962	45 200	43 000	45 150	47 408	49 778	52 267
Frais de télécommunication	12 903	14 120	22 323	28 044	32 541	34 588	36 317	38 133	40 040
Autres services et frais divers	1 372	3 643	4 140	5 354	1 600	1 580	1 764	1 852	1 945
Autres charge exceptionnelles d'exploitation	7 772	12 350	34 913	94 443	0	0	0	0	0
Assurance	9 701	13 288	11 781	22 673	30 000	38 361	42 017	45 699	48 382
Commissions bancaires	22 096	31 360	33 199	33 810	40 000	46 034	50 420	54 839	58 058
Produits divers	29 077	4 058	9 720	5 360	0	0	0	0	0
Impôts & taxes	46 615	63 923	74 425	90 226	108 870	122 757	134 454	146 236	154 822
EBITDA	356 631	607 682	636 490	726 186	900 793	1 028 594	1 183 940	1 295 216	1 345 113
En % du CA	12,49%	15,21%	13,74%	12,71%	13,07%	13,41%	14,09%	14,17%	13,90%
Dotations aux amortissements	140 466	168 817	208 232	231 245	377 670	386 515	393 911	403 402	411 014
Dotations aux provisions	-4 539	46 265	60 399	133 731	68 905	76 723	84 034	91 399	96 764
EBIT	220 704	392 600	367 859	361 211	454 218	565 256	705 995	800 416	837 336
En % du CA	7,73%	9,82%	7,94%	6,32%	6,59%	7,37%	8,40%	8,76%	8,65%
Charges Financières	94 858	59 515	97 831	111 755	106 516	132 319	120 698	104 051	88 966
CMT existants	52 710	64 225	49 172	64 708	84 516	37 913	22 636	13 516	6 957
Nouveaux CMT	0	0	0	0	0	56 045	56 045	44 836	33 627
Pertes & Gains de change	41 760	-6 359	40 464	21 855	0	0	0	0	0
Frais financiers de fonctionnement	368	1 648	8 195	25 153	22 000	38 361	42 017	45 699	48 382
Résultat des activités ordinaires	125 846	333 085	270 028	249 456	347 703	432 937	585 297	696 364	748 370
En % du CA	4,41%	8,33%	5,83%	4,37%	5,05%	5,64%	6,96%	7,62%	7,73%
Résultat des opérations non récurrentes	11 893	13 615	-4 044	14 492	0	0	0	0	0
Revenus non récurrents	13 955	26 219	3 442	33 846	0	0	0	0	0
Charges non récurrentes	2 063	12 604	7 485	19 354	0	0	0	0	0
Résultat avant impôts	137 738	346 700	265 984	263 948	347 703	432 937	585 297	696 364	748 370
En % du CA	4,82%	8,68%	5,74%	4,62%	5,05%	5,64%	6,96%	7,62%	7,73%
Impôts sur les bénéfices	25 633	91 065	77 942	70 000	76 495	95 246	128 765	153 200	164 641
Résultat net	112 105	255 635	188 042	193 948	271 208	337 691	456 531	543 164	583 729
En % du CA	3,93%	6,40%	4,06%	3,40%	3,94%	4,40%	5,43%	5,94%	6,03%

الملحق رقم: 21

7.1 Signature et fonction des personnes qui assument la responsabilité de la notice d'information

« A notre connaissance, les données de la présente notice d'informations sont conformes à la réalité. Elles comprennent toutes les informations nécessaires aux acheteurs pour fonder leur jugement sur le patrimoine, l'activité, la situation financière, les résultats et les perspectives de la société. Elles ne comportent pas d'omissions de nature à en altérer la portée ».

Mr. **SIM OTHMANI**
Président du Conseil d'Administration


7.2 Signature des commissaires aux comptes

« Nous avons procédé à la vérification des informations financières et comptables fournies dans la présente notice d'information en effectuant les diligences nécessaires selon les normes de la profession. Nous n'avons pas d'observations à formuler sur la sincérité et la régularité des informations financières et comptables présentées ».

Mustapha HEDDAD
Expert Comptable
Commissaire aux comptes


7.3 Visa de la COSOB

Visa de la Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse.

Par application des articles 41 et 42 du décret législatif n° 93-10 du 23 Mai 1993, modifié et complété, relatif à la bourse des valeurs mobilières, la Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse a apposé sur la présente notice le visa n°2013/01 en date du 06 février 2013.

